
الكتاب للجميع
١١٥
القاهرة
دراسات فى التاريخ
الجزء الثانى
تأليف: أ. ج. هوبزبوم
ترجمة: عبد الاله النعيمى

■

رئيس مجلس الإدارة

حسن خلاف

رئيس التحرير

صلاح عيسى

تصميم الغلاف: محمد الغول

■

جريدة اسبوعية ثقافية عامة

تصدر كل ثلاثاء عن وزارة الثقافة

الادارة والتحرير:

٩ شارع حسن صبري-الزمالك-

القاهرة.جمهورية مصر العربية

هاتف: ٢٧٣٧٣٠٤١ ٢

فاكس: ٢٧٣٧٣٠١٨

Email: alqaheranews@yahoo.com

سلسلة شعبية تعيد إصدارها

دار المدى للثقافة والنشر

رئيس مجلس الادارة والتحرير

فخري كريم

الاشراف الفني

محمد سعيد الصكار

سورية - دمشق ص. ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

تلفون : ٢٣٢٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦ فاكس : ٢٣٢٢٢٨٩

www.almadahouse.com E-mail:al-madahouse@net.sy

لبنان - بيروت - الحمراء - شارع ليون - بناية منصور - الطابق الأول

تلفاكس: ٧٥٢٦١٦-٧٥٢٦١٧

E-mail:al-madahouse@idm.net.lb

العراق - بغداد - أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ - بناء ١٤١

مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

almadapaper.com

almada112@yahoo.com almada119@hotmail.com



سلسلة كتب شهرية توزع مجانًا مع الصحف التالية

القاهرة (مصر)
السفير (لبنان)
الأيام (البحرين)
القبس (الكويت)
البيان (الإمارات)
المدى (العراق)
الثورة (سورية)
الاتحاد (العراق)
الحياة (السعودية)



١١٥

أ.ج. هوبزبوم

دراسات في التاريخ

ترجمة عبد الاله النعيمي

الجزء الثانى

طبعة خاصة
بالتعاون مع جريدة (القاهرة)

دار المدى للثقافة والنشر
٢٠١٠

الطبعة الأولى
١٩٥٨

الفصل الرابع



التطلع إلى الأمام: التاريخ والمستقبل

قدم هذا المبحث في كلية لندن للاقتصاد كأول محاضرة في إطار ديفيد غلاس ميموريال (احياء لذكراه)، ونشرتها بصورة منفصلة الكلية ومجلة نيو ليفت ريفيو بعددها ١٢٥ (شباط /فبراير ١٩٨١). وقد اختصرت بدرجة طفيفة.

يُراد بالمحاضرات، وهذه المحاضرة هي الاولى منها، إحياء ذكرى ديفيد غلاس. فلقد كان من ابرز العلماء الذين درّسوا في كلية لندن للاقتصاد، التي ارتبَط بها زمنا طويلا والتي تدين سمعتها بالكثير لوجوده هناك. ويمكن ان اضيف انه كان يمثل خير تقاليدها في وقت لم يكن كل مَنْ هناك يمثلها: تقاليد فهم المجتمع لجعله افضل، تقاليد راديكالية غريزية، تقاليد معهد طلابه، مثلي، لم يولدوا وفي افواههم ملاعق من فضة. وكعهده أنهى كتابه الأول عن علم السكان - الديموغرافيا - الذي كان ألمع ممارسيه في بريطانيا في زمن حياته، بالدعوة إلى " توفير الظروف التي تكون الطبقة العاملة قادرة فيها على تربية الاطفال دون ان تعاني من الفاقة الاقتصادية والاجتماعية". وكان فخورا بكونه اول عالم اجتماع يُنتخب إلى عضوية الجمعية الملكية منذ الدكتور وليام فار William Farr العظيم في عام ١٨٥٥، لأنه كان يعتبر نفسه (شأن فار) عالم اجتماع في المجتمع ومن أجل المجتمع، وليس فقط حول المجتمع.

لذا من الطبيعي ان تكون المحاضرات المكرسة لذكراه حول "الاتجاهات الاجتماعية" التي، على حد فهمي لها، تعني، في اطارها الواسع، البحث في اتجاه التطور الاجتماعي وما يمكن ان نفعله بشأنه.

ويعني هذا النظر في المستقبل، بقدر ما يكون ذلك ممكنا. وهذا نشاط محفوف بالمخاطر، ومخيب للآمال في كثير من الأحيان. لكنه نشاط ضروري أيضا. فكل التنبؤات عن العالم الحقيقي ترتكز إلى حد بعيد على استدلالات من نوع ما عن المستقبل مما حدث في الماضي، أي من التاريخ. لذا ينبغي ان يكون لدى المؤرخ شيء مناسب يقوله عن الموضوع. وبعكس ذلك، لا يستطيع التاريخ ان يهرب من المستقبل، حتى لو كان السبب الوحيد عدم وجود خط فاصل بين الاثنين. ما قلته توا ينتمي الآن إلى الماضي. وما أنا بصدد قوله ينتمي إلى المستقبل. وفي مكان ما بين الاثنين هناك نقطة وهمية لكنها دائمة الحركة يمكن، إذا شئتم، ان تسموها "الحاضر". قد تكون هناك اسباب تقنية للنظر إلى الماضي والمستقبل نظرة مختلفة، كما يعرف كل صاحب مكتب للرهانات. وقد تكون هناك أيضا اسباب تقنية لتمييز الحاضر من الماضي. فنحن لا نستطيع ان نطلب من الماضي اجابات مباشرة عن اسئلة لم تُطرح فعلا عليه، رغم اننا نستطيع ان نعمل ذكاءنا كمؤرخين لقراءة اجابات غير مباشرة في ما خلّفه وراءه. وبالعكس، كما يعرف كل من يدير مؤسسة لاستطلاع الرأي العام، فاننا نستطيع ان نطرح على الحاضر اي سؤال تمكن الإجابة عنه، رغم انه بعد الإجابة عنه وتسجيله، سينتمي، بالمعنى الضيق للكلمة، إلى الماضي، وإن يكن الماضي القريب. ومع ذلك يشكل الماضي والحاضر والمستقبل بنية متصلة.

الأكثر من ذلك، حتى عندما يريد المؤرخون والفلاسفة اجراء تمييز حاد بين الماضي والمستقبل، كما يفعل بعضهم، لن يتبعهم في ذلك أحد سواهم. فان للبشر والمجتمعات البشرية كافة جذورهم في الماضي - ماضي عائلاتهم او جماعاتهم او امهم او غيرها من المجموعات المرجعية الاخرى، او حتى الذكرى الشخصية - وكلهم يحددون موقعهم بالعلاقة مع هذا الماضي، سلبا او ايجابا. اليوم، كما في السابق، بل يكاد المرء

يجد من المغري ان يقول "اليوم اكثر من اي وقت مضى". والأدهى من ذلك ان القسم الاكبر بشكل ساحق من الفعل الانساني الواعي الذي يستند الى التعلم والذاكرة والخبرة، يشكل آلية لمواجهة الماضي والحاضر والمستقبل مواجهة متواصلة. فالبشر لا يملكون الا ان يتنبّؤوا بالمستقبل عن طريق شكل من اشكال قراءة الماضي. اذ لا حيلة لهم، وهذا ما تقتضيه العمليات الاعتيادية للحياة الانسانية الواعية، ناهيكم عن السياسة العامة. وهم، بالطبع، يفعلون ذلك على اساس الافتراض المبَرر بأن المستقبل عموما يرتبط ارتباطا منهجيا بالماضي، الذي بدوره ليس سلسلة اعتباطية من الظروف والاحداث. فإن بنى المجتمعات البشرية وعمليات إعادة انتاجها وآلياته وتغييرها وتحويلها من طبيعة بحيث انها تحدد عدد الاشياء التي يمكن ان تحدث وتقرر بعض الاشياء التي سوف تحدث، وتجعل من الممكن نسب احتمالات بهذا القدر او ذاك الى الكثير من الاشياء المتبقية الاخرى. ويعني هذا مدى معيناً (ينبغي الاعتراف بانه مدى محدود) من امكانية التنبؤ - ولكن، كما نعرف جميعا، فإن امكانية التنبؤ لا تساوي بأي حال النجاح في التنبؤ. ومع ذلك من الجدير ان يكون ماثلا في الذهن ان تعذر التنبؤ يلوح بهذا الحجم الكبير اساسا لأن المحاجات حول التنبؤ تميل الى التركيز، لأسباب واضحة، على تلك الاجزاء من المستقبل التي يبدو اللايقين على أشده فيها، وليس على تلك الاجزاء حيث يبدو اللايقين على أخفه. اذ لا حاجة الى خبراء في الانواء الجوية ليقولوا لنا إن الربيع سيأتي بعد الشتاء.

رأيي الخاص ان من المرغوب فيه، ومن الممكن بل وحتى من الضروري التنبؤ الى حد ما بالمستقبل. ولا يعني هذا ان المستقبل مُحدَّد، او ان بالامكان معرفته، حتى اذا كان مُحدَّدا. ولا يعني عدم وجود خيارات او نتائج بديلة، وأقل من ذلك ان يعني ان التنبوؤات صحيحة. فالأسئلة التي في ذهني هي بالأحرى: كم من التنبؤ؟ أي نوع

من التنبؤ؟ كيف يمكن تحسين التنبؤ؟ وأين يدخل المؤرخون في ذلك؟ حتى اذا تمكن احد من الاجابة عن هذه الاسئلة، سيبقى هناك الكثير من المستقبل لا نستطيع ان نعرف عنه شيئا، لأسباب نظرية او عملية، ولكننا نستطيع، على اقل تعديل، ان نركز جهودنا تركيزا أشد فاعلية.

ولكن، قبل ان اتناول هذه الاسئلة، دعوني اتوقف قليلا عند الأسباب التي لا تجعل وظيفة التنبؤ على هذا القدر من اللاشعبية بين الكثير من المؤرخين فحسب بل والتي تكمن وراء هذا النزر اليسير من المجهود الفكري المبذول على تحسينه ، او على دراسة مشاكله، حتى بين المؤرخين الملتزمين التزاما ثابتا بمرغوبيته وامكانية تطبيقه عمليا، مثل الماركسيين. لعلكم تقولون إن الاجابة واضحة. فإن سجل التنبؤ التاريخي، بتعبير ملطّف، سجل متفاوت. وكل واحد منا اطلق تنبؤات كثيرا ما سقط على وجهه او وجهها بعدها. الشيء الأسلم هو اجتناب التنبؤ بالزعم ان نشاطاتنا المهنية تتوقف عند الأمس، او قصر انفسنا على الابهامات المدروسة التي كانت من اختصاص العرافين القدامى وما زالت بضاعة المنجمين في الصحف. ولكن، في الحقيقة، ان سجل التنبؤات الهزيل لم يمنع آخرين او اختصاصات اخرى او اختصاصات كاذبة اخرى من ممارسة التنبؤ. فهناك صناعة كبيرة مكرّسة له اليوم، لا تثنيها اخفاقاته ومجاهيله. بل ان مؤسسة راند كوربوريشن للأبحاث اعادت من باب اليأس نسخة منقحة من لعبة "عرافة دلفي" (Oracle of Delphi لستُ امزح: فإن اسم هذه اللعبة الغريبة هو "تكنيك دلفي") بأن تطلب من مجموعات مختارة من الخبراء استشارة احشاء فرختهم ثم الخروج باستنتاجات من الاجماع الذي قد يظهر او لا يظهر. يضاف الى ذلك ان هناك الكثير من الامثلة على تنبؤات جيدة بين مؤرخين وعلماء اجتماع ومراقبين لا يمكن تصنيفهم اكاديميا. واذا كنتم لا تريدون رميكم باقتباس من ماركس، دعوني احيلكم الى توكفيل وبركهاردت. وما لم

نفترض ان هذه التنبؤات ضربات عشوائية بحتة، وهذا مستبعد، يجب ان نقر بأنها تستند الى طرائق تستحق دراستها اذا كنا نريد تركيز نيراننا على اهداف نستطيع ان نتوقع اصابتها وتحسين نسبة الاصابات الدقيقة الى الرميات الطائشة. والعكس بالعكس، فإن أسباب الاخفاقات سيئة الصيت تستحق دراستها للغرض نفسه.

وللأسف، انْ طائفة واحدة من هذه الاسباب هي قوة الرغبة الانسانية. فان التنبؤات البشرية والجوية على السواء ممارسات غير موثوقة وغير مؤكَّدة، وإن تكن ممارسات لا غنى عنها. ومن الجهة الاخرى، يعرف منْ يستخدمون الانواء الجوية انهم لا يستطيعون - او، اذا شئتم، انهم لا يستطيعون حتى الآن - تغيير الطقس. وهم يرومون تخطيط اعمالهم بما يحقق لهم فائدة قصوى مما لا يستطيعون تغييره. ولعل البشر الافراد يستخدمون التنبؤات بالطريقة نفسها الى حد بعيد في الحالات النادرة نسبيا التي يتخذون فيها خطوات فعالة على اساس هذه التنبؤات. فإن حماي الراحل، اذ خلص عن صواب الى ان النمسا لا تستطيع ان تتقي هتلر، نقل تجارته من فيينا الى مانشيستر في عام ١٩٣٧ - ولكن ليس كثير من يهود فيينا كانوا منطقيين مثله. غير ان البشر اجمالا يميلون الى التوجه نحو التنبؤات التاريخية طلبا لمعرفة تمكنهم من تغيير المستقبل، لا ليعرفوا، والحال هذه، متى يكدسون المستحضرات التي تحمي بشرتهم عندما تدبغها اشعة الشمس فحسب بل ومتى يخلقون هذه الاشعة. وبما انه من الواضح ان بعض القرارات الانسانية، أكانت كبيرة او صغيرة، تؤثر حقا في المستقبل، فان هذا التوقع ينبغي ألاّ يُرفض بالكامل. ولكن هذا يؤثر في عملية التنبؤ، تأثيرا سلبيا على العموم. وهكذا تقترن التنبؤات التاريخية، بخلاف الانواء الجوية، بتعليق استدراكي من أولئك الذين يعتقدون انها مستحيلة او غير مرغوبة لأسباب مختلفة، عادة لأننا لا نحب ما تقوله لنا هذه

التنبؤات. كما يعاني المؤرخون من نقطة الضعف المتمثلة في غياب فئات ثابتة من الزبائن الذين، ايا تكن ايديولوجيتهم، فإنهم يحتاجون الى النشرات الجوية بانتظام وعلى جناح السرعة، مثل البحارة والمزارعين وغيرهم.

اننا محاطون ببشر، لا سيما في السياسة، يعلنون ضرورة التعلم من دروس الماضي حين لا يعلنون انهم اكتشفوها بالفعل، ولكن بما ان ما يهمهم جميعا من الناحية العملية هو بالدرجة الرئيسية استخدام التاريخ لتبرير ما كانوا يريدون عمله في كل الاحوال، فان هذا للأسف لا يقدم حافزاً يُعتد به لتحسين قدرات المؤرخين التنبّئية.

ولكننا لا نستطيع ان نلوم الزبائن. فالمتنبّؤن ايضا يجب ان يتحملوا قسطهم من المسؤولية. وماركس نفسه كان ملتزما بهدف محدَّد للتاريخ الانساني، هو الشيوعية، وبدور محدَّد للبروليتاريا قبل ان يطور التحليل التاريخي الذي اثبت، كما كان يعتقد، حتمية هذا الدور - بل قبل ان يعرف الكثير عن البروليتاريا. وبقدر ما سبقت تنبؤاته تحليله التاريخي، لا يمكن القول انها كانت تستند الى هذا التحليل، رغم ان هذا لا يخطّئها بالضرورة. ويجب على اقل تعديل ان نحترس لدى تمييز التنبؤات التي تستند الى التحليل من تلك التي تقوم على الرغبة. وهكذا فإن تنبؤ ماركس في المقطع الشهير حول الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي، بمصادرة الرأسمالي الفرد من خلال "القوانين الداخلية للانتاج الرأسمالي نفسه" (أي من خلال تركيز رأس المال وضرورة وجود شكل اجتماعي بصورة متزايدة لعملية العمل، والاستخدام الواعي للتكنولوجيا واستثمار موارد العالم استثمارا مخططا)، يستند الى تحليل تاريخي - نظري مغاير واعمق مغزى من التنبؤ بأن البروليتاريا نفسها، كطبقة، ستكون "مَنْ يصادر ملكية مصادري الملكية". والتنبؤان، رغم ارتباطهما، فإنهما ليسا متطابقين، بل ويمكن أن نقبل التنبؤ الاول دون

قبول التنبؤ الثاني.

نحن الذين اطلقنا تنبؤات - ومَنْ لم يطلقها؟ - كلنا نعرف هذه الاغراءات النفسية او، اذا شئتم، الايديولوجية. ولا نحن تجنبناها. ولو كان المتنبئون التاريخيون محايدين بشأن حالات المد والجزر الاجتماعية حياد الخبراء في الانواء الجوية بشأن الاحوال المناخية، لكان التنبؤ التاريخي اكثر تقدما مما هو عليه. وأحسب ان هذا، مع الجهل الخالص، هو العقبة الرئيسية في طريق المتنبئ. وهو عقبة أخطر بكثير من حقيقة ان التنبؤات يمكن ان تزيفها الافعال الواعية لبشر يدركونها. وهناك القليل من الادلة التجريبية على القيام حتى الآن بفعل كهذا في أحيان كثيرة او بصورة فعالة. ويبقى اكثر التعميمات التجريبية امانا حول التاريخ ان لا احد يولي اهتماما يذكر حتى بدروسه البديهية - كما سيؤكد اي مختص في دراسة السياسات الزراعية في الانظمة الاشتراكية او سياسات السيدة ثاتشر الاقتصادية. وللأسف، إن اوديب يبقى رمزا للانسانية في مواجهة المستقبل ولكن مع فارق كبير واحد: ان اوديب كان يريد بصدق ان يتفادى قتل ابيه والزواج من امه (كما تنبأت العرافة عن صواب) ولكنه لم يستطع. ويميل غالبية المتنبئين وزبائنهم الى الجدال بأن التنبؤات غير السارة يمكن تجنبها بطرق معينة لأنها غير سارة، او انها لا تعني ما تقول، او ان شيئا ما سيحدث لإبطالها.

وكما أشرتُ، فإن هناك صناعة تنبؤ كبيرة، اغلبها يُعنى بتأثير تطورات مستقبلية في نشاطات محددة بقدر كاف، في مجالي الاقتصاد والتكنولوجيا المدنية والعسكرية بالدرجة الرئيسية. وهي لذلك تطرح مجموعة محددة ومقصورة من الاسئلة التي يمكن عزلها الى حد ما، رغم انها يمكن، بالطبع، ان تتأثر بطائفة واسعة من المتغيرات. وهناك ايضا قدر هائل من التنبؤ الذي لا يراد به قراءة المستقبل الفعلي مسبقا، سواء أكان لهذا التنبؤ تأثير في الممارسة العامة أم الخاصة أم لم يكن، وانما

يراد به التأكيد او التزوير. ولهذا السبب يمارس عادة بشكل مشروط. ومن حيث المبدأ لا يهم ما اذا كان التحقق يحدث في المستقبل الحقيقي او في مستقبل مبني خصيصا مثل وضع مصنوع في المختبر نُزعت عنه كلّ العناصر التي تدخل في تكوين القضية قيد الدرس. وهناك ايضا مخططات، من النوع المنطقي - الرياضي في الغالب، تبني نتائج متعاقبة او متواليات. واذا حدث وأن تطابق وضع حقيقي مع هذه المخططات، يمكن القول إنها تتنبأ بمثل هذه النتائج المتعاقبة.

يختلف التنبؤ التاريخي عن كل اشكال التنبؤ الاخرى من ناحيتين. ففي المقام الاول، يُعنى المؤرخون بالعالم الحقيقيّ الذي لا تكون الاشياء الاخرى فيه متساوية او مهملَة ابداً. والى هذا الحد يعرفون انه ليس هناك مختبر عالمي مثالي نستطيع ان نبني فيه، كما هو ممكن نظريا، وضعا تكون لأسعار السوق فيه علاقة يمكن التنبؤَ بها مع المعروض من النقد. فالمؤرخون معنيون، بالتعريف، بمجموعات معقدة ومتغيرة، وحتى اسئلتهم الاكثر ملموسية والاشد تحديدا لا يكون لها معنى إلا في هذا السياق. وبخلاف وكالات السفر الكبيرة، مثلا، فإن ما يهم المؤرخين هو الاتجاهات المستقبلية في قضاء الاجازات، ليس لأنها همنا الرئيسي - رغم اننا يمكن ان نجري بحثا متخصصا في هذا المجال - وانما بالارتباط مع بقية المجتمع والثقافة البريطانيين المتغيرين في عالم متغير. ومن هذه الناحية يشبه التاريخ فروعا مثل علم دراسة البيئة رغم انه اوسع واشد تعقيدا. وفي حين اننا نستطيع ان نفرز بل ويجب ان نفرز خيوطا معينة من شبكة التفاعلات المتصلة فإننا ينبغي ألاّ نمارس علم دراسة البيئة او التاريخ اذا لم نكن معنيين اساسا بالشبكة نفسها. لذا يتمثل هدف التنبؤ التاريخي، من حيث المبدأ، بتوفير البنية العامة والنسيج العام الذي يتضمن، من حيث الامكان على اقل تعديل، وسائل الاجابة عن كل الاسئلة التنبئيّة المحددة التي قد يرغب مَنْ لديهم اهتمامات خاصة في

طرحها ـ طبعا بقدر ما تكون اسئلة تمكن الاجابة عنها اصلا.

وثانيا، إن المؤرخين بوصفهم منظّرين، ليسوا معنيين بالتنبؤ لغرض التحقق والتأكيد. فإن الكثير من تنبؤاتهم لا يمكن بأي حال اختبارها خلال حياة هذا الجيل او الاجيال القادمة، اكثر مما يمكن اختبار التنبؤات التي تعطيها فروع تاريخية في العلوم الطبيعية ـ على سبيل المثال تنبؤات علماء المناخ عن العصور الجليدية في المستقبل. يمكن ان نثق بعلماء المناخ اكثر مما نثق بالمؤرخين، ولكننا مع ذلك لا نستطيع التحقق منهم. والقول بان تحليلات اتجاهات التغير الاجتماعي يجب ان "تصاغ كطروحات تنبّئية يمكن التحقق منها" قول يرفق بأطفالنا واحفادنا ولكنه لا يرفق بالشيوخ المساكين من امثال فيكو وماركس وماكس فيبر، وبالمناسبة، دارون ايضا، لأنه يحدد نطاق التحليل الاجتماعي ويسيء فهم التاريخ الذي يكمن جوهره في دراسة التحولات المعقدة بعد مرور الزمن. ويمكن القول إنها مسألة استسهال ان يركز التاريخ على المعطيات المتاحة فعلا، وليس على تلك التي لم يوفرها المستقبل بعد. وقد يكون من المرغوب او غير المرغوب فيه اختبار التنبؤ، ولكنه يظهر تلقائيا من اطلاق اقوال عن التواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، لأن هذا يعني احالات الى المستقبل، حتى اذا كان الكثير من المؤرخين يفضلون ان يتجنبوا في الواقع مد اقوالهم الى الامام. وبتعديل عبارة اوغست كونت، فان تَعرف savoirلا يعني ان تَتنبأ pour prevoir بل ان التنبؤ جزء من المعرفة.

المؤرخون يتنبؤون باستمرار، حتى ولو بالنظر الى الوراء فقط. فإن مستقبلهم هو الحاضر او ماض احدث عهدا بالمقارنة مع ماض ابعد. واكثر المؤرخين تقليديةً و "عداءً للعلم" لا يكفون عن تحليل النتائج التي اسفرت عنها اوضاع واحداث، او امكانات بديلة ذات وقائع مضادة، وانبثاق حقبة من سابقتها. والبعض ممن يفعلون ذلك بدأب، مثل لورد

داكر (هيو تريفور - روبر) في وداعه اوكسفورد، يستخدمونه للجدال ضد امكانية التنبؤ ولكنهم يستخدمون تقنيات التنبؤ للقيام بذلك. والآن، فإن الطرق المعدّة لتحليل قضايا ونتائج وبدائل تاريخية بالافادة من سلاح علماء المستقبل الاخير ولكنه بعيد المنال، وهو فهم الماضي بعد حدوثه، هي طرق مناسبة للمتنبئين لأنها مماثلة لطرقهم من حيث المبدأ. وتستند قيمتها ليس الى التراكم الهائل لخبرات تاريخية حقيقية من كل صنف يمكن ان تكون دليلا الى الحاضر، وليس الى سجل تنبؤات سابقة يمكن اختبارها ازاء نتائج فعلية لتحديد سبب صوابها او خطئها، وليس الى القدر الكبير جدا من الخبرة العملية والدراية الذي اكتسبه المؤرخون في مجرى نشاطاتهم فحسب، بل تستند بالدرجة الرئيسية الى شيئين: اولا، ان تنبؤات المؤرخين، وإن تكن ذات نظرة ارتجاعية، تتعلق على وجه التحديد بالواقع المعقد والشامل في الحياة الانسانية، وبالأشياء الاخرى التي لا تكون متساوية ابدا، والتي هي في الحقيقة ليست " اشياء اخرى "، بل منظومة العلاقات التي لا يمكن ابدا ان تُجرّد منها اقوال عن الحياة الانسانية في المجتمع تجريدا كاملا. وثانياً، إن أي فرع من فروع المعرفة التاريخية جدير باسمه يحاول ان يكتشف على وجه التحديد انماط التفاعل في المجتمع، وآليات التغيير والتحول واتجاهاتهما، واتجاهات التحول في المجتمع، التي وحدها توفر اطارا وافيا لتنبؤ يكون اكثر مما سُمي "توقعات احصائية تستند الى تجميع بيانات ومعطيات تجريبية ضمن مقولات ربما كانت ذات اهمية نظرية لا يُعتد بها"، واكثر حتى من نوع النذير الذي ينطوي على مخيلة واسعة او Ahnug، على حد تعبير بركهاردت الذي يشكل معادل المؤرخ للتحليق بالملابس الداخلية.

انني لا استهين بها ولكنها ليست كافية. وهنا، اذا سمحتم بفاصل قصير من الاعلانات التجارية، تكمن قيمة ماركس الفريدة وأولئك الذين يعتمدون مقاربة مماثلة للتطور التاريخي، أكانوا ماركسيين او غير

ماركسيين.

تستخدم هذه التنبؤات بواسطة التاريخ طريقتين، بالجمع بينهما عموما: التنبؤ بالاتجاهات بواسطة التعميم او النمذجة، والتنبؤ باحداث او نتائج فعلية بواسطة نوع من تحليل المسار. التنبؤ باستمرار الاقتصاد البريطاني في الانحدار مثال على الطريقة الاولى، والتنبؤ بمستقبل حكومة السيدة ثاتشر مثال على الطريقة الثانية. والتنبؤ بشيء مثل مآل الثورة الروسية او الثورة الايرانية (الذي نعرفه في حالة ولكننا لا نعرفه بعد في الحالة الاخرى) يجمع بين الطريقتين. وكلتا الطريقتين مطلوبةٌ، حتى لو اقتصر السبب على ان الأحداث الفعلية تؤثر حقا في بعض الاتجاهات على اقل تعديل، مثلما اثر تقسيم المانيا عام ١٩٤٥ في تحليل الاتجاهات الاجتماعية في ما هما الآن بلدان مختلفان اختلافا كبيرا (كما بات واضحا بعد توحيدهما في عام ١٩٩٠). والهامش الحالي للغموض الذي يلف احداث المستقبل - حتى عندما يكون من الممكن لاحقا تبيان انها كانت بعيدة عن كونها في عالم المجهول، بُعدَ نزال "مغشوش" في الملاكمة - هامش كبير بحيث لا نستطيع إلا تضييقه الى مجموعة من السيناريوات البديلة. كما نستطيع ايضا ان نهمل بعض الاشياء التي لا يمكن التنبؤ بها بوصفها اشياء تافهة، ولكن هذا عادة يعني اصدار حكم ذي مغزى في ضوء اسئلتنا. مع ذلك يُقبل العديد من مثل هذه الاشياء التي لا يمكن التنبؤ بها على انها ليست ذات اهمية اليوم: نحن قد لا نعرف ما اذا كان احد الرؤساء الامريكيين سيتعرض الى الاغتيال، ولكن التحليل والخبرة يوحيان بأن من المستبعد ان يغير اغتياله الكثير. وتُقبل اشياء اخرى بوصفها تافهة، وقد تُترك لذلك السياسي الذي يكون الاسبوع عنده زمنا طويلا في السياسة، ولذلك المؤرخ الذي يتلهف على معرفة ما كتبه السر ستافورد نورثكوت الى ر. أ. كروس في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٨٧٥ . وثمة اشياء من الواضح انها لا يمكن ان تُقبل

بوصفها تافهة. مع ذلك نستطيع ان نفعل اكثر من مجرد ان نقدم للزبون تشكيلة من السيناريوات ذات الاحتمالات المتساوية، التي يُفضل تفصيلها في سلسلة من الخيارات الثنائية، كما في النكات اليهودية حيث لكل وضع احتمالان. وهنا يمكن لممارسات المؤرخ في التنبؤ الماضوي ان توفر مرشدا.

قد يكون من المفيد عند هذه النقطة ان ننظر الى ممارسة محدَّدة في التنبؤ الماضوي في هذا الضوء: الثورة الروسية، وهي واقعة يمكن فيها تدقيق النظر الى الوراء لاكتناه الماضي ازاء النظر الى الامام من زاوية معاصرة لاستشراف المستقبل. وبما ان من المحتم ان يشتمل هذا على التوقف عند " ما كان من الممكن ان يحدث"، فإن مثل هذا التنبؤ الماضوي يمكن ان يعتبر شكلا من اشكال التاريخ ذي الوقائع المضادة (اي التاريخ كما كان من الممكن ان يحدث ولكنه لم يحدث على ذلك النحو الممكن). ليكن، ولكن ينبغي مع ذلك تمييزه من اكثر اشكال التنبؤ ذي الوقائع المضادة شيوعا ورواجا في هذا المجال، وهو الشكل الذي يعتمده "الكليومتريون" cliom etricians المؤرخون الذين يستخدمون البيانات الاحصائية في دراسة التاريخ). ليست غايتي ان انفي اهمية مثل هذه التحليلات قليلة الكلفة للماضي، لأن هذا هو ما تؤول اليه - او مناقشة صلاحيتها. أنا اشير فقط الى ان هذه التحليلات، بالشكل الذي يجري ترويجه في التاريخ الاقتصادي الكمي، لا تمت بصلة عادة الى تقييم الاحتمالات التاريخية. فلعل الاقتصاد العبودي كان مجديا من الناحية الاقتصادية، وكفؤاً ومشروعا تجاريا ناجحا - لن اخوض في هذه المناظرة - ولكن السؤال حول ما اذا كان من المرجح له ان يدوم لا يتأثر بمثل هذه الطروحات، بل فقط المحاجات حول قدرته على الاستمرار. وفي الحقيقة انه اختفى في كل مكان إبان القرن التاسع عشر، وجرى التنبؤ بتدهوره وسقوطه بثقة وعن صواب. فالتنبؤ، أكان ماضويا أو لم يكن، يتعلق

بتقييم الاحتمالات، او لا يتعلق بشيء .

ان قيام ثورة روسية كان متوقعا على نطاق واسع، بصرف النظر عن ظروف اندلاعها المحدّدة والتي ما كان من الممكن التنبؤ بها في عامي ١٩٠٥ و ١٩١٧ . لماذا؟ من الواضح لأن التحليل البنيوي للمجتمع الروسي ومؤسساته افضى الى الاعتقاد بأن من المستبعد ان تتغلب القيصرية على مواطن ضعفها وتناقضاتها الداخلية. ومثل هذا التحليل، إن صح ، سيطغى من حيث المبدأ على الاحتمالات الثانوية لما كان من الممكن ان يحدث - وقد طغى عليها بالفعل. وحتى اذا سلّمنا بانه نظريا كان من الجائز لاتّباع سياسة سليمة ووجود حكام مقتدرين ان يعالج الوضع، فإنهم ما كانوا ليستطيعوا ان يفعلوا ذلك، كما اتضح ، إلا بدفع صخرة سيزيف حتى قمة التل لكي تتدحرج نازلة في الاتجاه الصحيح . وفي الواقع كان لدى القيصرية، من حين الى آخر، سياسات فعالة ورجال دولة محنكون، وسجل مدهش من النمو الاقتصادي أوهم بعض الليبراليين بأن كل شيء سينتهي على خير لولا حوادث طارئة مثل الحرب ولينين. لم يكن ذلك كافيا. فالاحتمالات كانت ضد القيصرية، حتى اذا كانت لدى لينين، كسياسي، الحكمة لأن يُبقي الإمكانية المتمثلة في ان سياسة ستوليبين الزراعية ربما كانت ستثبت نجاحها، إمكانية مفتوحة.

لماذا اصبح عدد من الاشخاص يشكّون، على الضد من غالبية التطلعات والتوقعات الغربية (بما فيها تطلعات وتوقعات ماركسيين روس منهم لينين)، في ان يتمخض قيام ثورة روسية عن حكم بورجوازي - ديمقراطي من النمط الغربي؟ لأنه سرعان ما غدا واضحا ان الليبراليين او اي فئات من الطبقة الوسطى كانوا اضعف من ان يحققوا هذا الحل. والحق ان ضعف الطبقة الوسطى الروسية انكشف بين ١٩٠٥ و ١٩١٧ في وقت كانت البورجوازية الروسية تزداد قوة وثقة بالنفس اكثر بكثير

منها قبل عام ١٩٠٠ . بل كانت اكثر ثقة مما ينبغي، كما جادل مؤرخ جيد واحد على الأقل يرى ان تجذير عمال المدن في عام ١٩١٧ حدث نتيجة محاولة لإعادة فرض رقابة على المعامل لم تعد البورجوازية قادرة على فرضها. اليوم مثل هذا التنبؤ المبكر سيكون أسهل، حتى لو كان السبب الوحيد اننا عرفنا منذ عام ١٩١٤ الى اي مدى تكوّن الظروف لقيام انظمة ليبرالية - ديمقراطية وطيدة ظروفا محدَّدة تاريخيا، والى اي مدى يكوّن التزام البورجوازية والفئات الوسطى بأنظمة كهذه التزاما مشروطا، والى اي مدى يمكن ان تكون مهزوزة. في ضوء دروس التاريخ هذه - ليست عصية على التنبؤ بأي حال اذا تذكرنا بركهاردت وغيره من المتنبئين المحافظين - كان بمقدورنا ان نأخذ في الاعتبار امكانية قيام بديل لا ديمقراطي لكنه رأسمالي عن البلشفية: ربما نظام حكم عسكري - بيروقراطي. ولكن ازاء انهيار القوات المسلحة في عام ١٩١٧ نستطيع ان نرى ان هذا لم يكن احتمالا واردا بالمرة.

من الجهة الثانية، من المؤكد ان النتيجة الفعلية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٧ كانت تبدو بين اقل الخيارات احتمالا في عام ١٩٠٥ وبالكاد اكثر احتمالا في عام ١٩١٧: روسيا اتخذت على عاتقها بناء الاشتراكية بقيادة البلاشفة. فحتى الماركسيون كانوا يرون بالاجماع ان شروط الثورة البروليتارية في روسيا وحدها كانت بكل بساطة غير متوفرة. وجادل كاوتسكي والمناشفة، جدالا منطقيا بما فيه الكفاية، قائلين ان المحاولة ستبوء بالفشل لا محالة. وعلى اية حال، فقد كان البلاشفة اقلية. وكانت هذه النتيجة مستبعَدة حتى انه ما زال من الرائج ان تُنسَب ثورة اكتوبر بالكامل الى قرار لينين القيام بانقلاب من نوع ما في الفترة القصيرة التي كانت له فيها فرصة للنجاح. وكانت هناك، بالطبع، اسباب بنيوية في ان مثل هذه النتيجة لم تكن مستَبعَدة تماما كما كانت تبدو. ونحن نعرف ان حكومات ماركسية تسلمت مقاليد

السلطة عن طريق الثـــورة تحـــديدا في تلك البلدان التي لم يتـــوقع الماركسيون تحقيق ذلك فيها.

(بالمناسبة، نعرف ايضا ان مثل هذه الثورات يمكن ان تسفر عن نتائج مغايرة تماما). ولينين نفسه لفت الانتباه منذ عام ١٩٠٨ الى هذا النوع من "المادة القابلة للاشتعال في السياسة الدولية"، وتوقع ما سُمي فيما بعد نظرية "الحلقة الاضعف" في الاحتمالات الثورية. ولكن لم تكن هناك طريقة للتنبؤ بانتصار البلاشفة، الذي يختلف عن الأمل في انتصارهم، وأقل من ذلك التنبؤ بدوام نجاحهم. مع ذلك كان التحليل التنبئي بعيدا عن كونه من المستحيلات، بل انه كان الأساس الذي قامت عليه سياسة لينين. ومن السخف المطلق النظر الى لينين على انه إرادوي. فلقد كان الفعل دالة الممكن، وما من احد رسم التضاريس المتغيرة خلال المسيرة بدقة اكثر من لينين، ولا بحس اشد صرامة من حسه بما هو محال. والحق ان النظام السوفيتي بقـي - وببقائه تحول الى شيء بعيد عن توقعات لينين الأصلية - تحديدا لأن لينين ادرك، المرة تلو الاخرى، ما يتعين عمله، شاء أم ابى. وحتى لو شاء ان يكون إرادويا مثل ماو فانه لم يكن في موقع يتيح له ذلك في عام ١٩١٧، لأنه لم يكن قادرا على إحداث اي شيء مهما كان باتخاذ القرارات: لم يكن يسيطر تلقائيا حتى على حزبه وهذا الحزب لم يكن يسيطر على الشيء الكثير. فالثوريون لا يستطيعون ان يحملوا الناس على عمل اشياء إلا عندما يصبحون حكومات - وذلك ضمن حدود حتى الحكومات القوية لا تعرفها دائما.

ليس من الضروري ان نتتبع تحليل لينين لأنه لم تكن تهمه إلا نتيجة واحدة، ولكننا نستطيع ان نجري تحليلا موازيا. باختصار، ان المسألة الاساسية في عام ١٩١٧ لم تكن مَنْ يسيطر على روسيا، بل ما اذا كان اي احد سيقيم نظام حكم فعالاً فيها. والاسباب واضحة في عدم تمكن

الحكومة من النجاح، في غياب السلام الآني - الذي كان يثير مشاكل في كل الاحوال. فانتصر البلاشفة:

أ - لأنهم بخلاف كل الاخرين تقريبا في معسكر اليسار، كانوا مستعدين لأخذ مقاليد السلطة ؛ ب - لأنهم كانوا اكثر استعدادا بثبات لفهم ومراعاة ما كان يجري على مستوى القواعد ؛ ج - لأنهم - لهذا السبب اساسا - بسطوا سيطرتهم على الوضع في بتروغراد وموسكو ؛ وأخيرا فقط ؛ د - لأنهم في تلك اللحظة الراهنة كانوا مستعدين للاستيلاء على السلطة. وكان البديل الوحيد عن البلشفية في اكتوبر هو الفوضى في واقع الأمر. ويمكن بناء سيناريوات ممكنة شتى لذلك الوضع، اكثرها احتمالا سيكون نسخة متطرفة مما حدث في الحقيقة - وهو انفصال الاقاليم الطرفية للامبراطورية في نهاية المطاف وحرب اهلية وقيام انظمة اقليمية وغير منسقة مختلفة بقيادة اسياد حرب معادين للثورة، كان من الجائز ان يبسط احدها في النهاية سيطرته على العاصمة ويحاول تحقيق المهمة المديدة في توطيد نفسه حكومة مركزية. باختصار، كان الخيار بين حكومة بلشفية ولا حكومة.

عند هذه النقطة لا يمكن للضباب الذي يحجب مشهد المستقبل إلا ان يكون اقل كثافة. وكما رأى لينين بوضوح، فإن بقاء النظام كان مشكوكا فيه اكثر من قيامه في البداية. وهو لم يعد يعتمد على شكل من اشكال الانزلاق السياسي على الماء باتجاه الشاطئ - العثور على الموجة الكبيرة وركوبها - وانما على تضافر متغيرات داخلية وخارجية لا يمكن التنبؤ بها. والاكثر من ذلك، فإنه بقدر ما كانت التطورات اللاحقة تعتمد الآن على السياسة المتبعة - أي على قرارات واعية، ربما خاطئة، ومتغيرة بكل تأكيد - كان طريق المستقبل نفسه يتشوه بتدخل هذه القرارات. وهكذا، فإن قرار البلاشفة بتأسيس اممية جديدة ولكن رفض انضمام كل مَنْ لا يمتثلون للمعايير البلشفية اليها، ربما كان يبدو قرارا

معقولا حين بدت ثورات اوروبية اخرى وشيكة او ممكنة في ١٩١٩ - ١٩٢٠ ؛ ولكن الانشقاق بين الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين وعداءهم المتبادل ظلا قائمين مسببين مشاكل غير متوقعة للطرفين منذ ذلك الحين، في ظروف متغيرة ومختلفة تماما. وهنا يصبح الفارق حاسما بين النظر الى الامام لاستشراف المستقبل والنظر الى الوراء لاكتناه الماضي. وفي كل الاحوال ينقطع التنبؤ بفواصل مظلمة لا يمكن ان تضاء إلا بالعودة الى الوراء، حين نعرف."ما حدث" لأنه، بكل بساطة، لم يحدث في الواقع شيء سواه. وبقدر ما كان بقاء الثورة البلشفية يعتمد على ظروف دولية، كان بوسع المرء ان يراهن عليها من اواخر عام ١٩١٨، رغم عدم امكانية التنبؤ الفعال بمستقبلها لبضعة اشهر بعد اكتوبر ١٩١٧. ومن الجهة الثانية، عاد التنبؤ الى وضعه الطبيعي ازاء بقاء الثورة ودوامها. وللأسف لا يحضرني تنبؤ واقعي كان ينبغي ان يتصور مستقبل الاتحاد السوفيتي على المدى البعيد بوصفه مستقبلا شديد الاختلاف عمّا آل اليه في الواقع. ومن الممكن تصور سيناريوات بديلة كانت ستكون اقل قسوة بكثير واقل كارثية بكثير من الناحية الفكرية، ولكن ليس من الممكن تصور سيناريو واحد لا يخيب الكثير من الآمال العريضة التي عُلقت على ١٩١٧.

ليس الغرض من تمريني القصير (الذي يعود اليه الفصل التاسع عشر) ان ابين ان مجرى التاريخ كان حتميا، بل التوقف عند مدى التنبؤ وحدوده. ومثل هذا التمرين يتيح لنا ان نشخص نتائج مستَبعَدة من قبيل ان القيصرية كان بمقدورها ان تنقذ نفسها، ونتائج مرَجَّحة مثل قيام ثورة روسية، ونظام غير ليبرالي بعد الثورة، والكثير من التطور السوفيتي اللاحق بخطوطه العامة. وهو يتيح لنا فرز مساهمة لينين الشخصية عن الكثير من التشويش الذي يلفها. كما يتيح لنا ان نشخص اوضاعا متأرجحة بين نعم ولا مثل الخيار بين البلشفية واللا

حكومة، واوضاعا ذات طائفة واسعة من الآراء . ويفسر اسباب ثقة لينين حول الاستيلاء على السلطة في اكتوبر وعدم ثقته حول الاحتفاظ بها. ويتيح لنا تحديد ظروف البقاء وامكانية حسابها او تعذر حسابها. ويتيح لنا ايضا ان نميز بين الامكانية التحليلية النسبية للتنبؤ بعمليات لا يسيطر عليها احد ـ مثل غالبية التاريخ الروسي في عام ١٩١٧ ـ والعمليات التي تعمل فيها ممارسة القيادة والتخطيط الفعالين على خلط الاوراق وطمس القضية. وأنا لا اتفق مع اعتقاد سوسيولوجي اميركي اعتقادا ساذجا يقول: لأن "التغيير الاجتماعي منظّم ومتمأسِس بصورة متزايدة... فإن من الممكن التنبؤ بالمستقبل جزئيا لأنه سوف يشبه جزئيا ما يُراد له الآن ان يكون". في الحقيقة ان اتجاهات التطور السوفيتي لم تكن متوقعة وهي ليست متوقعة إلا بقدر ما كانت السياسة السوفيتية (بالنظر الى أهدافها) تعرف ما يتعين عمله. وللأسف إن ما يجعل تخطيط البشر، مهما يكن قويا، على هذا القدر من التشبيط بالنسبة للمتنبئين فضلا عن السياسيين هو التناقض بين قدرته المحدودة والنتائج المحدودة "عندما يصيب" من جهة، والعواقب التي يمكن ان تكون وخيمة حين يخطأ من الجهة الثانية. وكما كان نابليون يعرف حق المعرفة، فإن معركة خاسرة واحدة يمكن احيانا ان تغير الوضع اكثر من عشر معارك رابحة. واخيرا، إن مثل هذا التمرين يمكننا من تقييم المتنبئين الكثيرين في هذا المجال الذي يحيطه كثير من التنبؤ. والغريب في هذا الأدب الهائل انه، على حد علمي، لم يُمسَح قط مسحا منهجيا لتقييم امكانية التنبؤ التاريخي، رغم انه كان زاخرا وهو زاخر الآن بتنبؤات من الماضي والحاضر.

ان التنبؤ باتجاهات اجتماعية اسهل، من ناحية، من التنبؤ باحداث لأنه يستند على وجه التحديد الى الاكتشاف الذي يعتبر اساس كل العلوم الاجتماعية: ان بالامكان التعميم على السكان وعلى امتداد

فترات من الزمن دون الاكتراث بالتشابك المتغير للقرارات والاحداث والحوادث الطارئة والامكانات - القدرة على قول شيء عن الغابة دون معرفة كل شجرة من اشجارها. وبقدر تعلق الامر بالاتجاهات فإن هذا يتطلب حدا ادنى معيناً من المدى الزمني. والى هذا الحد يمكن ان يُسمى التنبؤ البعيد المدى بخلاف التنبؤ القصير المدى، رغم ان "المدى البعيد" تحديدا يمكن ان يكون قصيرا نسبيا حتى بالمدى الزمني من التنبؤات الانسانية البعيدة المدى، الذي يقتصر على قرن او نحو ذلك في اقصى الاحوال. على اقل تعديل لا استطيع التفكير في تنبؤ ليس ألفيا - بمعنى الكلمة المزدوج - وراء ذلك. ولكن احدى المثالب المعروفة لمثل هذه التنبؤات البعيدة المدى هي انه يكاد يكون من المتعذر ان تُعطى مقياسا زمنيا مناسبا. فإننا قد نعرف ما من المحتمل ان يحدث ولكن ليس متى سيحدث. وقد جرى التنبؤ عن صواب منذ اربعينيات القرن التاسع عشر بان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سوف يصبحان عملاقين بين القوى الدولية، على اساس حجمهما ومواردهما، ولكن الأحمق وحده كان سيلزم نفسه بتاريخ دقيق، كأن يكون ١٩٠٠.

ويحدث البعض من مثل هذه التنبؤات بوتيرة ابطأ مما كان يتوقعه غالبية المراقبين. وعلى سبيل المثال، ان عدم اختفاء الفلاحين في البلدان المتطورة يمكن ان يُستخدم حجة ضد التنبؤ الذي أُطلق في منتصف القرن التاسع عشر باختفائهم. ومن الجهة الثانية، يحدث البعض الآخر بوتيرة اسرع من المتوقع. فلقد كان بالامكان التنبؤ، بل وجرى التنبؤ بان تقسيم جزء كبير من العالم الى مستعمرات تديرها حفنة من الدول لن يدوم، ولكن من المشكوك فيه ان كثيرين في ايام جو تشامبرلين كان بمقدورهم ان يتوقعوا ظهور واختفاء هذا الشكل من اشكال الامبريالية بالكامل تقريبا في زمن حياة رجل واحد - وفي ذهني ونستون تشرتشل الذي عاش من ١٨٧٤ الى ١٩٦٥ . ان البعض اسرع وابطأ على السواء

مما يمكن التنبؤ به. فالسرعة التي بدأت طبقة الفلاحين تختفي بها بعد بقائها المديد والناجح، سرعة مدهشة. وفي كولومبيا حيث قدر سكان الريف في عام ١٩٦٠ بحوالي ٦٧ في المئة من اجمالي السكان، انخفض عددهم بمقدار النصف او اكثر حتى اواخر السبعينيات. ولمثل هذه التنبؤات اهميتها حتى عندما لا نعرف متى ستتحقق. واذا صدقنا ان فرص اليهود في توطين انفسهم بصورة دائمة عن طريق الغزو داخل جيب في الشرق الاوسط لا تزيد في المدى البعيد على فرص الصليبيين، فإن لهذا دلالات سياسية واضحة عند أولئك الحريصين على بقائهم، سواء تمكنا من تحديد مواعيد او لم نتمكن. ولكن النقطة التي اريد توصيلها هي بكل بساطة ان السؤال "ماذا سيحدث" يختلف اختلافا تاما من الناحية المنهجية عن السؤال "متى سيحدث".

التنبؤات الكرونولوجية الوحيدة التي اعرفها وتتمتع بقدر من الثقة هي التنبؤات التي تقوم على دورة منتظمة نظن ان وراءها آلية لها تفسير، حتى عندما لا نفهمها. والاقتصاديون هم اكبر الباحثين عن مثل هذه الدورات رغم ان الديموغرافيا ايضا تنطوي على بعض الدورات (حتى لو اقتصرت على تعاقب الاجيال والفئات العمرية ونضجها). وادّعت علوم اجتماعية اخرى ايضا انها اكتشفت دورات ولكن قلة منها ذات نفع يذكر إلا في التنبؤ شديد التخصص. وعلى سبيل المثال، اذا كان الانثروبولوجي كروبر مصيبا في ما يذهب اليه فإن احجام فساتين النساء "تتبدل بقدر معقول من الانتظام بين الطويل (الماكسيما) والقصير (المينيما) بفاصل زمني يبلغ متوسطه زهاء خمسين عاما في غالبية الحالات". (لا ابدي رأيا حول هذا الزعم اياً تكن اهميته لتجارة الخرق). ولكن، كما سبقت الاشارة اليه، فان نوعا واحدا من الدورات على اقل تعديل ابدى صلة اوسع بالواقع وان تكن صلة مبهمة اساسا، رغم اني لا اعرف تفسيرا لهذه المسماة "موجات كوندراتيف الطويلة" يحظى بقبول

واسع، ورغم شك الشكاكين في وجودها. ولكنها تمكننا بالفعل من اطلاق تنبؤات ليس عن الاقتصاد فحسب بل وبشكل اعم عن المشاهد الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تقترن بالدورات المتبادلة. وفي الحقيقة ان تحقيب تاريخ القرنين التاسع عشر والعشرين الذي يجده مؤرخو اوروبا مفيدا للغاية يتطابق الى حد بعيد مع موجات كوندراتيف. ومن سوء حظ المتنبئين فإن مثل هذه الوسائل التنبئية المساعدة وسائل نادرة.

بصرف النظر عن الكرونولوجيا، هناك اعتراف بضرورة المؤرخ حتى لأكثر اشكال التنبؤ شيوعا وقوة في العلوم الاجتماعية، وهو الشكل الذي يستند الى مخططات او نماذج نظرية (من النمط الرياضي اساسا) التي تُطبق على اي نوع من أنواع الواقع. ولهذا قيمته التي لا تُقدر وقصوره على السواء. قيمته لأن الجدال يجب ان يتوقف اذا اقمنا علاقة مقنعة منطقيا بين المتغيرات. فاذا استهلكت البشرية موارد محدودة بوتيرة اسرع مما يمكن التعويض عنها او احلال بدائل محلها، فإنها ستنضب عاجلا او آجلا، والسؤال الوحيد، كما في حالة الاحتياطيات النفطية، هو متى. وما من تنبؤ ابعد من التجريبي المحض يكون ممكنا من دون بناءات تقوم على مثل هذه المخططات. ولكنها قاصرة لأنها بحد ذاتها اشد عمومية من ان تلقي ضوءاً يُذكر على اوضاع ملموسة، وبالتالي، فإن اي محاولة لاستخدامها مباشرة بهدف التنبؤ محاولة محكوم عليها بالفشل. ولهذا السبب اشار ديفيد غلاس الى ان الديموغرافيا التي تُعتبر، مع الاقتصاد والألسنيات على ما افترض، اكثر العلوم الاجتماعية تطورا بالمعيار الرائج لتماثلها مع الفيزياء، كان لها سجل بائس في مجال التنبؤ. وهكذا، فإن الفرضية المالثوسية القائلة إن عدد السكان لا يمكن ان يستمر في الارتفاع ابعد من الحدود التي يفرضها توفر وسائل العيش، فرضية لا تُنكر وقيمة على السواء. ولكنها بحد ذاتها لا يمكن

ان تقول لنا الكثير عن العلاقة السابقة والحالية واللاحقة بين نمو السكان ووسائل العيش. وهي لا يمكن ان تتنبأ او تفسر ماضويا ازمة يمكن ان تُوصف بلغة مالثوسية مثل المجاعة الايرلندية. واذا اردنا ان نفسر لماذا شهدت ايرلندا ازمة كهذه في اربعينيات القرن التاسع عشر ولم تشهدها مقاطعة لانكشاير فإننا لا نستطيع ان نفسرها بالنموذج المالثوسي بل يجب ان نفعل ذلك بمؤشرات عوامل يمكن تحليلها دون احالة الى النموذج. والعكس بالعكس، اذا تنبأنا بحدوث مجاعة في الصومال فإن هذا التنبؤ لا يقوم على تكرار القول، ولكن في صيغة اخرى، بأن البشر يجوعون اذا لم يكن هناك غذاء كاف لإطعامهم. باختصار، ان النظرية الديموغرافية يمكن ان تعطي توقعات مشروطة هي ليست تنبؤات، ويمكن ان تطلق تنبؤات لا تستند الى نماذجها. فما الذي تستند اليه؟

بقدر ما تنبأ مالثوس نفسه - خطأً - باتجاهات فإنه اعتمد في ذلك على معطيات تاريخية معينة، على نمو السكان وعلى نسب مقادير تجريبية مفترضة، اثبتت كونها مقادير اعتباطية، الى زيادات مستقبلية في انتاج الغذاء اثبتت انها ليست واقعية. فإن المتنبئ الديموغرافي او الاقتصادي يجب ألاّ يكتفي بترجمة متغيراته الى كميات حقيقية، وهي عملية إشكالية بما فيه الكفاية، بل يجب ايضا ان يذهب باستمرار خارج تحليله النظري الخاص ومجال تخصصه الى المضمار الواسع للتاريخ الشامل، أكان ماضيا او حاضرا. لماذا توقفت الخصوبة الغربية عن الهبوط بعد الثلاثينيات لتفرض بذلك اعادة النظر في كل التوقعات حول عدد السكان في المستقبل؟ انها مهمة المؤرخ ان يجيب عن اسئلة كهذه، وبإجابته هذه يلقي ضوءاً على التغيرات الممكنة في المستقبل. لماذا يعتقد البعض ان معدل النمو السكاني في بلدان العالم الثالث يمكن ان ينحسر مع التصنيع والتمدين؟ ليس بسبب توفر بعض الأدلة التي تثبت انه انحسر (أي معطيات تاريخية) فحسب بل وبسبب وجود

تشابه مفترَض مع التاريخ السكاني في البلدان المتطورة ايضا (أي، تعميم تاريخي). من حسن الحظ ان الديموغرافيين يدركون ذلك كله، ويدركونه اكثر من الاقتصاديين، اذا قارن المرء فرع الديموغرافيا التاريخية المزدهر مع الاقتصاد الحسابي الماضوي الذي ينتحل صفة التاريخ بينهما. ولست في حاجة الى تذكيركم بان ديفيد غلاس عمل طول شطر كبير من حياته بمنصب سوسيولوجي لا ديموغرافي، والى جانب اهتماماته الواسعة في مجالات اخرى، كان مؤرخا فذا وثاقب النظر. وقد كان ديموغرافيا كبيرا لأنه عرف ان "اختصاص الديموغرافيين لا يُعنى إلا بجزء من الميدان، وعبء العمل الرئيسي سيتعين ان يقع على عاتق المؤرخين والسوسيولوجيين".

ولكني ارى لزاما علي ان اقول إن المؤرخين، شأنهم شأن علماء الاجتماع، يقفون عاجزين نوعا ما لدى مواجهتهم بالمستقبل، ليس لأننا جميعا عاجزون ازاءه فحسب بل ولأنهم لا يملكون فكرة واضحة عن ماهية البنية او المنظومة التي يدرسونها على وجه التحديد و - رغم ريادة ماركس الرائعة - كيف على وجه الدقة تتفاعل عناصرها المختلفة. ما هو على وجه التحديد "المجتمع" (مفرد او مجموع) الذي نُعنى به؟ فعلماء البيئة يمكن ان يدّعوا تحديد انظمتهم الايكولوجية، ولكن قلة من دارسي المجتمع البشري، باستثناء بعض الانثروبولوجيين الذين يتعاملون مع جماعات صغيرة، معزولة و "بدائية"، يزعمون انهم يستطيعون ان يفعلوا ما يفعله علماء البيئة، ليس في العالم الحديث على الأخص. فنحن نتلمس طريقنا. واقصى ما يستطيع المؤرخون ادعاءه هو اننا، بخلاف غالبية علوم المجتمع، لا نستطيع ان نلتف على مشاكل جهلنا. واننا، بخلافها، لا يغرينا السعي الى الدقة الكاذبة محاكاة للعلوم الطبيعية ذات السمعة الاقوى بريقا. واننا، بعد كل شيء، لدينا مع علماء الانثروبولوجيا، معرفة لا توازيها معرفة بتنوع الخبرة الاجتماعية

الانسانية. وربما ايضا، اننا وحدنا في مجال الدراسات الانسانية الذين يجب ان نفكر بلغة التغيير والتفاعل والتحول التاريخي. فإن التاريخ وحده الذي يوفر توجها، وكل مَنْ يواجه المستقبل من دونه ليس اعمى فحسب بل وخطراً ايضا، لا سيما في حقبة التكنولوجيا المتطورة.

دعوني اسوق لكم مثالا متطرفا. لعلكم تذكرون انه في حزيران/ يونيو ١٩٨٠ نقل نظام الرصد الامريكي ان صواريخ روسية قد أُطلقت، ولمدة دقائق تحركت الترسانة الصاروخية الاميركية اوتوماتيكيا نحو العمل، الى ان اتضح ان الأمر كان خطأ ارتكبه الكومبيوتر. واذا دخل البواب هذه القاعة الآن لإبلاغنا ان حربا نووية قد اندلعت، لن يحتاج حتى المتشائمون من البشر الى ثلاث دقائق للاستنتاج بانه لابد ان يكون مخطئا، ولأسباب تاريخية اساسا. اذ من المستبعد للغاية ان تندلع حرب نووية من دون ازمة تمهيدية تسبقها، مهما كانت قصيرة، او بوادر اخرى تنذر بها، وخبرتنا من الأشهر او الأسابيع او حتى الأيام السابقة لا تكشف عن أي شيء يدل على ذلك. ولو كنا في غمرة شيء من قبيل ازمة الصواريخ الكوبية في عام ١٩٦٢ لأبدينا، بطبيعة الحال، قدرا اقل من الثقة. باختصار، لدينا نموذج عقلاني في اذهاننا حول الطريقة التي تندلع بها الحروب العالمية او من المحتمل ان تندلع، يقوم على الجمع بين التحليل والمعلومات المتاحة عن الماضي. وعلى هذا الاساس نقدر الاحتمالات دون ان نستبعد بالضرورة الإمكانات إلا اذا كانت ضئيلة بحيث لا تستحق اخذها في الحسبان. ولا احسب ان كندا تقضي اليوم كثيرا من الوقت في التخطيط ضد حرب مع الولايات المتحدة، او بريطانيا، رغم المظاهر، ضد غزو فرنسي. ولكننا، في غياب مثل هذه التقديرات، نجد من المغري ان نفترض ان أي شيء يمكن ان يحدث في أي وقت - وهو افتراض يكمن ايضا وراء افلام الرعب وتوقعات انصار الأجسام الطائرة المجهولة. أو، اذا اردنا ان نقصر

انفسنا على حالات يمكن اتخاذ احتياطات عملية فيها، نتبع الطريقة اللاعقلانية بالقدر نفسه في تحديد "اسوأ الاحتمالات" والتحسب له، خاصة عندما يُنحى علينا باللائمة كموظفين مسؤولين اذا ساءت الامور. فهي طريقة لاعقلانية بالقدر نفسه لأن اسوأ الاحتمالات ليس اكثر احتمالا من أحسنها، وهناك فارق كبير بين اتخاذ احتياطات ضد اسوأ الاحتمالات واتخاذ خطوات لمواجهة هذا الاحتمال، كما، على سبيل المثال، في عام ١٩٤٠ عندما ارادت الحكومة البريطانية ان تضع كل اللاجئين الالمان والنمساويين وراء الاسلاك الشائكة.

ان المعادل النفسي للتفكير في "اسوأ الاحتمالات" هو الشك المَرضي او الهستيريا. والحق ان زمن التوتر والخوف، كهذا الزمن الذي نعيش فيه (كُتب هذا في ذروة الحرب الباردة الثانية) هو الذي تجتمع فيه الهستيريا واللاتاريخانية. اذ يكون الاسوأ متوقعا، ليس بين الملتزمين مهنيا بأخذه في الاعتبار - مثل العسكريين والاجهزة المخابراتية وكتّاب القصص المشوقة الذين كثيرا ما يحاكونهم - فحسب بل وبين اناس عقلاء تماما تنتابهم نوبات جيو - سياسية لدى التفكير في افغانستان او وجود قوات كوبية (ولكن ليس فرنسية) في اجزاء من افريقيا. وبجدية اكبر، يكتسب عجزنا عن فهم العالم طابعا ميكانيكيا، ونبني منظومات مؤتمتة نحو اسوأ الاحتمالات، تُشَغَّل بإشارات تضيء خطأ بكلمة "هجوم". ومن دون تدخل مؤرخين عمليين فإن تدقيقات تقنية أوتوماتيكية بالقدر نفسه تبين حدوث خطأ ميكانيكي في قراءة الاشارات، وحدها التي تستطيع ان توقف عملية التدمير. وهذه الانذارات الكاذبة هي، بمعنى من المعاني، اختزال مواجهة المستقبل مواجهة لا تاريخية الى اللامعقول على نحو تقشعر له الأبدان. وأنا في الحقيقة لا اتوقع ان الحرب، اذا اندلعت او حين تندلع، فان خللا فنيا أعمىً سوف يشعلها. ولكن الحقيقة الماثلة في انها يمكن ان تندلع او من

الجائز ان تندلع بهذه الطريقة، تبين بالفعل دور العقلانية التاريخية الذي لا غنى عنه في تقييم المستقبل والفعل الانساني المطلوب لمواجهته.

كيف ينبغي ان أختتم؟ إن المؤرخين ليسوا انبياء بمعنى انهم يستطيعون، او ينبغي ان يحاولوا كتابة العناوين الرئيسية في النشرات الاخبارية التي سوف تبثها هيئة الاذاعة البريطانية في العام المقبل او القرن القادم. ولا نحن في قسم النهايات المحتومة لدائرة التنبؤ، او ينبغي ان نكون فيه. أعلم ان بعض المفكرين، بمن فيهم مؤرخون، نظروا الى عملية التاريخ على انها تكشف مصير الانسان عن نهاية سعيدة او غير سعيدة في المستقبل. فهذا النوع من الايمان يُفضَّل اخلاقيا على النظرة التي كانت شائعة في العلوم الاجتماعية الامريكية إبان عقد الخمسينيات المفعم ثقة، بأن مصير الانسان وجد مثواه في مجتمع ما راهن الآن، حيث اوماها هي قدسه الجديدة. ومن المؤكد ان تزييفه ليس بهذه السهولة ولكنه ليس عونا. صحيح ان الانسان، كما قال الفيلسوف ايرنست بلوك، حيوان يعيش على الامل. فنحن نحلم الى الأمام. وهناك الكثير من الأسباب لذلك. ومن حق المؤرخين، شأنهم شأن البشر الآخرين، ان تكون لديهم فكرتهم عن مستقبل البشرية المنشود، وان يكافحوا من أجله وان يُهلل لهم اذا اكتشفوا ان التاريخ يسير، على ما يبدو، وفق رؤيتهم، كما يفعل احيانا. وعلى اية حال فانها ليست بادرة تبشر بالخير على الطريقة التي يسير بها العالم حين يفقد البشر ثقتهم بالمستقبل، وتحل سيناريوات افول الآلهة Gotterdammerung محل اليوتوبيات. ولكن مهمة المؤرخ في ان يكتشف من أين جئنا والى أين نمضي، ينبغي ألاّ تتأثر، كمهمة، بما اذا كانت النتائج المستقبلية المحتملة تروق لنا.

دعوني اصوغها بشكل ذي مفارقة. ان ما لا يجدي بالقدر نفسه ان نرفض ماركس لأننا لا نحب برهانه على ان الرأسمالية والمجتمع

البرجوازي ظاهرتان تاريخيتان زائلتان، وان نحتضنه لمجرد اننا مع الاشتراكية التي اعتقد انها سوف تعقبهما. .فانا ارى ان ماركس التقط بعض الاتجاهات الاساسية بنظرة ثاقبة، ولكننا لا نعرف في الحقيقة ما سوف تحمله هذه الاتجاهات. وحين يأتي ما تحمله قد لا يكون من الممكن التعرف عليه، شأنه في ذلك شأن الكثير من المستقبل الذي جرى التنبؤ به في الماضي، ليس لأن التنبؤات كانت خاطئة بل لأننا اخطأنا بوضع وجه ولباس محددين على الغريب المثير الذي قيل لنا ان نتوقع وصوله. ولا أقول إننا ينبغي ان نذهب الى حد ما ذهب اليه شومبيتر الذي كان محافظا وفي الوقت نفسه يكنّ احتراما كبيرا لرؤية ماركس التحليلية الاستثنائية، فنزعم "ان القول بان ماركس... اقر التفسير بمعنى محافظ، لا يعني سوى القول ان من الممكن اخذه على محمل الجد ". ولكننا ينبغي ان نتذكر ان الامل والتنبؤ، وإن كانا لا ينفصلان، فانهما ليسا شيئا واحدا.

يُبقي هذا الكثير مما يمكن للمؤرخين ان يساهموا به في استطلاعنا للمستقبل: في اكتشاف ما يمكن وما لا يمكن للبشر ان يفعلوا بشأنه، في رسم اطر الفعل الانساني وبالتالي حدوده وامكاناته ونتائجه، في التمييز بين ما يمكن التنبؤ به و ما لايمكن التنبؤ به، وبين انواع مختلفة من النظرة التنبُئية. ومما يمكن ان يساهموا به انهم يستطيعون ان يساعدوا على فضح تلك الممارسات الباطلة والخطرة في بناء آلات ميكانيكية لبيع التنبؤات، ذات شعبية بين بعض الباحثين عن مكانة علمية: اشخاص - ومرة اخرى اقتبس من سوسيولوجي حقيقي - يعتقدون ان طريقة التنبؤ بالثورات هي الاجابة عن السؤال " الى أي مدى وبأي سرعة يجب ان يكون التحديث المبكر لكي ينتج ثورة اجتماعية" عن طريق "جمع معلومات مقارنة، ذات طابع تمثيلي ودنيوي على حد سواء". ليس الماركسيون مَنْ يفعل ذلك، بل انهم يستطيعون

ان يفضحوا وينبغي ان يفضحوا حتى الممارسات الأخطر في دراسة اتجاهات الحاضر للتنبؤ بالمستقبل، التي يتمخض تفكيرها عمّا لا يمكن التفكير فيه بوصفه بديلا عن تمخض التفكير عمّا يمكن التفكير فيه. وهم يستطيعون ان يلجموا مَنْ يُسقطون احصائيات الحاضر على المستقبل. ويستطيعون في الحقيقة ان يقولوا شيئا عمّا يُحتمل ان يحدث وان يقولوا حتى اكثر عمّا ليس من المحتمل ان يحدث. لن يلقوا الكثير من الآذان المصغية - فان هذا من صلب التاريخ. ولكن لعل من الممكن ان يلقوا آذانا مصغية أكثر قليلا اذا انفقوا في الحقيقة وقتا اكثر في تقييم وتحسين قدرتهم على قول شيء عن المستقبل، وفي اعلانه بصورة احسن قليلا. فهم رغم كل شيء لديهم ما يعلنونه.

الفصل الخامس
هل تقدم التاريخ؟

.كيف تطورت كتابة التاريخ - في مجال اهتمامي على أقل تعديل؟ ما هي علاقاتها بالعلوم الاجتماعية؟ هذه هي الاسئلة التي تُناقش في مجموعة الفصول التالية.

قُدمت "هل تقدم التاريخ؟" (لم تنشر من قبل) كمحاضرة افتتاحية متأخرة نوعا ما في كلية بيركبيك في عام ١٩٧٩.

هل تقدم التاريخ؟ السؤال طبيعي بما فيه الكفاية عند شخص مقبل على التقاعد، ينظر الى زهاء أربعين عاما من دراسة التاريخ وهو طالب جامعي ثم طالب دراسات عليا، ومنذ عام ١٩٤٧، مدرس في كلية بيركبيك. انه يكاد يكون طريقة اخرى للسؤال: ماذا كنتُ افعل بحياتي المهنية؟ يكاد ولكن ليس تماما. فالسؤال يفترض ان كلمة "تقدم" تنطبق بشكل ما على موضوع مثل التاريخ. فهل تنطبق عليه؟

هناك فروع اكاديمية من الواضح ان الكلمة تصح عليها، وفروع أخرى سيقول المرء - او سأقول أنا على اقل تعديل - إنها لا تنطبق عليها. وبطريقة ما يتبدى الفارق واضحا اليوم في مكتباتنا. فالعلوم الطبيعية التي لا يشك أي مراقب عاقل بصورة جدية في ما يتحقق من تقدم فيها، لا يمكن بعد الآن ان تستخدم الكتب إلا لغرض التعليم الابتدائي نسبيا ولتركيب مجالها من حين الى آخر لفترة قصيرة لأن وتيرة تقادمها تتناسب طرديا مع وتيرة تقدمها، التي كانت في زمن حياتي - في زمن حياتنا - وتيرة مذهلة. اذ ليست هناك كلاسيكيات يقرؤها احد، باستثناء أولئك الذين لديهم حس باحترام الاسلاف العظام او لديهم اهتمام بتاريخ

العلوم. والمتبقي من نيوتن او كلارك ماكسويل او مندل تم استيعابه في الفهم الاوسع والاقل قصورا بصورة جلية للكون الفيزيائي. والعكس بالعكس، فان لدى متوسط طالب الفيزياء الجامعي الاعتيادي اليوم فهما افضل لهذا الكون مما كان لدى نيوتن. ويعرف المؤرخون وغيرهم من محللي سيرورة العلوم الطبيعية وتطورها ان تقدمها بعيد عن كونه تقدما خطيا، ولكنه تقدم لا يتطرق الشك الى وجوده.

ومن الجهة الاخرى اذا تناولنا النقد الادبي، وهو الشكل الوحيد لدراسة الفنون الابداعية الذي يُمارس تقليديا في الجامعات، نرى ان التقدم ليس بينا او ممكنا إلا في الاشكال التافهة نسبيا من المعرفة الاكاديمية والتعقيد التقني. فان أدب القرن العشرين ليس افضل من أدب القرن السابع عشر، ونقد الدكتور جونسون ليس اسوأ من نقد الدكتور ديفيز، او حتى نقد رولان بارت، سوى انه يختلف. ولا ريب في ان غالبية الكتابات الاكاديمية او غيرها من الكتابات النقدية الاخرى تتوارى عن الانظار، باستثناء كتابات طلاب الدكتوراه، ولكنها اذا بقيت فليس لأنها احدث عهدا وبالتالي ازاحت سابقاتها، بل لأنها كتابات مؤلفين يعتبرون - لأسباب يصعب تحديدها - اصحاب رؤية وفهم خاصين. هناك، بالطبع، جزء من الدراسات الأدبية هو بكل بساطة شكل متخصص من اشكال التاريخ، أكان تاريخ الأدب او النقد الأدبي، وملاحظتي تصح على هذا بالقدر الضئيل الذي تصح به على مواضيع مماثلة تُدرَّس لا بوصفها نقدا بل بوصفها تاريخاً، أي تاريخ الفن. وأقسام الأدب الانكليزي تقرأ كتبا، وربما لهذا السبب تولّد كتبا ايضا.

هناك فروع أخرى يبدو من الصعب بالقدر نفسه تطبيق مفهوم "التقدم" عليها، عالميا على أقل تعديل: مثل الفلسفة او القانون. فإن افلاطون لم يصبح عتيقا بظهور ديكارت وديكارت لم يصبح عتيقا بمجيء كانط وكانط لم يصبح عتيقا بعد قدوم هيغل. كما اننا لا نستطيع ان

نلتقط وجود عملية حكمة متراكمة تتمثل وتستوعب في عمل لاحق ما يتضح انه صحيح بصورة دائمة في العمل الأسبق. والحق اننا في احيان كثيرة لا نلاحظ سوى استمرار القديم او انبعاثه، بل انه غالبا ما يكون استمرار مناظرات غابرة في القدم وانبعاثها بلغة معاصرة، على نحو مماثل نوعا ما لتلك الاعمال من نمط العشرينيات او السبعينيّات التي اعادت تمثيل مسرحيات شكسبير محققة لمنتجيها شهرتهم. وليس هذا نقدا لفروع كهذه اكثر مما سيكون بملاحظة ان العاب القوى التنافسية الحديثة في الوقت الذي تحرز تقدما، من حيث ان الرياضيين اليوم يركضون بسرعة اكبر ويقفزون مسافات ابعد منها قبل خمسين عاما، وسوف يواصلون، على ما يُفترض، تحسين ارقامهم القياسية، فان اتجاها مماثلا لا يمكن ان يُلاحظ في المباريات المتغيرة ابداً ولكنها لم تتغير اساسا بين لاعبي الشطرنج.

من الواضح ان لدى التاريخ شيئا يشترك به مع هذا النوع الثاني من الفروع، حتى لو كان السبب الوحيد في ذلك ان المؤرخين لا يكتبون فحسب بل وفي المقام الاول يقرؤون كتبا، بما في ذلك كتب قديمة للغاية. ومن الجهة الثانية، فإن المؤرخين حقا يصبحون عتيقين، ولو بوتيرة ابطأ على الارجح من العلماء. فنحن لا نقرأ غيبون Gibbon كما نقرأ كانط او روسو حتى الآن، نظرا لصلتهما بمشاكلنا. اننا نقرؤه، وان تكن قراءتنا له باعجاب كبير بعلمه بكل تأكيد، لا للمعرفة حول الامبراطورية الرومانية، ولكن لاستحقاقاته الادبية. ويعني هذا ان غالبية المؤرخين الممارسين لا يقرؤونه بالمرة، إلا في ساعات فراغهم. واذا كنا نقرأ اعمال المؤرخين الاقدم اصلا فإما لأنهم زودونا بكمٍّ دائم من المادة التاريخية الخام، مثل طبعة فريدة من السجلات القروسطية، وإمّا لأنهم كانوا مهتمين بموضوع لم يتناوله عمل لاحق ولكن، لهذا السبب او ذاك، اصبحنا نحن مهتمين به من جديد. بكلمات اخرى، لأنهم، في هذا الموضوع، ليسوا مؤرخين قدماء.

وهذا هو الاساس الاقتصادي للصناعة القائمة على اعادة طباعة التاريخ. ولكن، بالطبع، ان ذات الحقيقة الماثلة في ان كتابا ما قد يعود بذلك الى الظهور بعد اكثر من قرن على نشره في الاصل، تثير، بدلالتها على اقل تعديل، السؤال ذاته الذي اطرحه على نفسي عصر هذا اليوم: هل نستطيع الحديث عن "تقدم" في التاريخ، واذا كان باستطاعتنا ذلك فما هو طابعه؟

من الواضح انه ليس تقدما بمعنى أن المؤرخين اصبحوا اكثر علما، أو أكثر ذكاء. من المؤكد انهم لم يصبحوا اكثر معرفة رغم وجود معارف اوسع في متناولهم. ولستُ واثقا بانهم اصبحوا اكثر ذكاء، رغم ان هذه قضية مطروحة للنقاش. فالتاريخ لم يكن خلال القرن او القرنين الماضيين فرعا اكتسب قوى فكرية كبيرة. ولقد كنتُ في مرحلة من مراحل حياتي على اتصال وثيق بفرع يتطلب بالفعل قوة ذهنية كبيرة، او فطنة على اقل تعديل، وهو الاقتصاد في كامبرديج بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولم انس قط هذه الخبرة المفيدة لكنها مُقبضة في المحاولة الرامية الى مواكبة مجموعة من الاشخاص اذكى بكثير. لا اقول ان المؤرخين قبل خمسين عاما لم يضموا في صفوفهم اشخاصا بالقدر نفسه من الذكاء، رغم انه كان وما زال من الممكن الى حد ما ان يساهم شخص بقسط كبير وان يبني - ليس الشيء نفسه تماما - سمعة عالية في التاريخ مسلحا بما لا يزيد كثيرا على القدرة على العمل الدؤوب ومهارة شبيهة بمهارة المحقق الجنائي. ويمكن حتى الجدال بان معاداة التنظير والتعميم ذاتها التي اتسم بها الكثير من التاريخ الاكاديمي الارثذوكسي خلال الفترة المديدة التي خضع فيها لهيمنة تقليد رانكه الكبير، شجعت مَنْ لم يكونوا مغامرين فكريا الذين كانوا في احيان كثيرة بلا تطلب فكري ايضا. ومن الجهة الثانية، كانت هناك بلدان وفترات اجتذب فيها التاريخ النمط المعاكس من العقول، كما في فرنسا على سبيل المثال منذ الثلاثينيات، حيث اصبحت، في الحقيقة، مقاربة

محدّدة الى التاريخ ـ المقاربة التي تُماهى عموما مع المدرسة التاريخية المسماة Annales ـ لبضعة عقود، الفرع المركزي في علوم البلاد الاجتماعية. وعلى اية حال، لم تكن هناك شحة في المؤرخين الذين كانوا على قدر لا يستهان به من الألمعية. ولعل ما يمكن ادعاؤه هو ان المطلوب اليوم لبعض انواع التاريخ ـ مثل تلك الانواع التي تقتضي استخدام مفاهيم ونماذج من فروع اخرى في العلوم الاجتماعية، او الفلسفة ـ درجة من الذكاء مقارنة بتلك المطلوبة في هذه الفروع. فبعض التاريخ على اقل تعديل لم يعد خيارا فكريا سهلاً. ولكن هذه نقطة تافهة نسبيا.

بأي طريقة مهمة يمكن القول إن التاريخ تقدَّم؟ ليست هناك اجابة واضحة عن هذا السؤال، بقدر ما لا يوجد اتفاق بين المؤرخين على ما يحاولون عمله، او حتى على موضوع مادتهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان كل ما حدث في الماضي هو تاريخ، وكل ما يحدث الآن هو تاريخ. وفيما كنتُ ازاول مهنتي امتد هذا التاريخ زهاء اربعين عاما حوّلني خلالها وحوّل ابناء جيلي ـ وحوّلكم جميعا ـ بصورة عرضية الى موضوع مادة التاريخ فضلا عن دارسيه او مراقبيه. لذا فإن كل دراسة تاريخية تعني القيام بانتقاء، انتقاء ضئيل، لبعض الاشياء من لا نهائية النشاطات الانسانية في الماضي، وما أثّر في هذه النشاطات. ولكن ليس هناك معيار مقبول بصفة عامة للقيام بمثل هذا الانتقاء، وبقدر ما يوجد معيار كهذا في أي وقت معطى، فإنه من المرجح ان يتغير. وحين كان المؤرخون يعتقدون ان التاريخ يحدده اساسا رجال عظام فمن البديهي ان انتقاءهم يختلف عنه حين لا يعتقدون ذلك. وهذا ما يوفر مثل هذه السلسلة القوية والفعالة من التحصينات التي يستطيع الغلاة التاريخيون (ومَنْ يرفضون التاريخ) ان يتمترسوا وراءها، ويضمنوا انها لن تكون ابداً معركتهم الاخيرة تماما.

كل من يدرس الماضي وفق معايير علمية معترف بها هو مؤرخ، وهذا كل ما سيتفق عليه اعضاء مهنتي. كيف استطيع ان انكر حق اكتساب هذا

اللقب حتى على ابسط مسجل أثري يدون تاريخ قطع تافهة؟ فهي قد تبدو تافهة الآن، ولكن ليس غدا. اذ ان كثيرا من الديموغرافيا التاريخية، وهي موضوع جرى تحويله بالكامل خلال السنوات العشرين الماضية، يقوم على مادة جمعها في الأصل علماء مختصون بدراسة الأنساب، اما لأسباب تتعلق بالأبهة وإمّا، كما في حالةالمورمونيين في منطقة سولت ليك ستي، لأغراض لاهوتية لا يتفق غير المورمونيين معها. ولهذا السبب يكون المؤرخون دائما مهجوسين بالاستبطان او تلاحقهم تحديات فلسفية ومنهجية من هذا الصنف او ذاك.

احدى الطرق لتفادي مثل هذه المناظرات هي أن نرى ماذا كان يجري حقا في مجال البحث التاريخي خلال الاجيال القليلة الماضية وان نسأل ما اذا كان هذا يشير الى وجود اتجاه تطور منهجي في الموضوع. لا يثبت هذا احراز "تقدم"، ولكنه يمكن ان يبين ان في هذا الفرع اكثر من زورق اكاديمي يصعد ويهبط على امواج ضائقة شخصية، او امواج السياسة والايديولوجيا الراهنتين، او حتى على امواج صرعة رائجة لا اكثر.

لنعد الى منتصف تسعينيات القرن التاسع عشر التي تشكل نقطة انعطاف بالغة الأهمية في تاريخ العلوم الطبيعية الحديثة. فلقد ترسخ التاريخ بوصفه موضوعا اكاديميا معتبرا. ونُظمتْ الأرشيفات، وتأسست المجلات المعيارية التي ما زالت موجودة، في عهد قريب نسبيا ـ المجلة التاريخية الانكليزية English Historical Review والمجلة التاريخية (الفرنسية) Revue Historique والمجلة التاريخية (الالمانية) Historische Zeitschrift والمجلة التاريخية الاميركية American Historical Review كلها، بصفة عامة، بنات الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ـ وبدت طبيعة الفرع واضحة. وكان المؤرخون الكبار شخصيات مرموقة في الحياة العامة ـ في بريطانيا كان بينهم اساقفة ولوردات. وتولى الفرنسيون توضيح مبادئه ومناهجه، بل ان اللورد اكتون ذهب الى ان الوقت قد حان

لاستحداث فرع التاريخ الحديث في كامبرديج بما يزكي تقدم الموضوع ويجعل مسألة تقدمه اللاحق مفروغا منها، على ما يُفترض. وبعد اقل من خمسين عاما شعرت حتى جامعة كامبرديج، موطن القضايا الخاسرة، في التاريخ الحديث على اية حال، انه عتيق بحيث كان يتعين استبداله بالكامل. ولكن حتى في لحظة الانتصار هذه كان هناك متشككون.

كان التحدي يتعلق اساسا بطبيعة مادة موضوع التاريخ - الذي كان في تلك المرحلة سرديا ووصفيا بشكل ساحق، سياسيا ومؤسسيا، او ما سخِر منه لاحقا في الأهجوة الانكليزية "١٠٦٦ وكل ذلك" ١٠٦٦ and All That. وكان التحدي يتعلق بامكانية التعميم التاريخي ايضا. وكان يأتي بالأساس من العلوم الاجتماعية ومن طارئين يعتقدون ان التاريخ ينبغي ان يكون شكلا خاصا من علم الاجتماع. وقد رفض غالبية المؤرخين المعترف بهم هذا التحدي رفضا قاطعا. ودار الجدال حول القضية بمرارة تثير الاستغراب في منتصف العقد الاخير من القرن التاسع عشر في المانيا بالارتباط مع تحدي هرطيق تاريخي لا يبدو لنا الآن شديد الهرطقة، وهو كارل لامبريخت. اذ قال الارثذوكسيون إن التاريخ وصفي من حيث الجوهر. وان البشر والاحداث والمواقف مختلفون بحيث لا يمكن اطلاق تعميمات حول المجتمع، وبالتالي لا يمكن ان تكون هناك "قوانين تاريخية".

في الحقيقة كان المطروحَ هنا قضيتان مترابطتان. الاولى كانت الانتقاء الفعلي من الماضي الذي يشكل مادة الموضوع الأساسية من التاريخ الارثذوكسي. وكانت تتعامل في المقام الاول مع السياسة، وفي الحقبة الحديثة مع السياسة في الدول القومية، وخاصة سياساتها الخارجية. وكانت تركز على العظماء. وفي حين انها كانت تعترف بامكانية البحث في جوانب اخرى من التاريخ فانها كانت تجنح الى ترك هذه لفروع ثانوية مثل تاريخ الثقافة او التاريخ الاقتصادي اللذين أُبقيت علاقاتهما بالتاريخ ذاته مبهمة، إلا بالقدر الذي كانت تشكل معه مادة موضوع القرارات

السياسية. باختصار كان انتقاؤها ضيقا، وكما كان واضحا حتى وقتذاك، منحازا نوعا ما من الناحية السياسية. ولكنها، ثانيا، كانت ترفض كل محاولة لربط جوانب الماضي المختلفة في علاقة بنيوية او سببية منهجية بين بعضها بعضا، وخاصة أي محاولة لاشتقاق سياسة من عوامل اقتصادية واجتماعية، وترفض قبل كل شئ أي نماذج لتطور المجتمعات البشرية تطورا ارتقائيا (رغم ان ممارستها ذاتها كانت تعني مثل هذا النموذج)، واي نموذج لمراحل التطور التاريخي. وكما قال جورج فون بيلوف فإن مثل هذه الاشياء قد تكون ذات شعبية بين العلماء الطبيعيين او الفلاسفة او الاقتصاديين او القانونيين او حتى بعض اللاهوتيين - ولكن لا مكان لها في التاريخ.

هذا الرأي كان في الحقيقة رد فعل من منتصف القرن التاسع عشر واواخره ضد تطورات التاريخ السابقة، لا سيما في القرن الثامن عشر. ولكن ليس هذا ما يعنيني هنا. وعلى اية حال، فإن مؤرخي القرن الثامن عشر واقتصادييه وسوسيولوجييه ذوي التفكير التاريخي، أكانوا في اسكتلندا او غوتنغن، كانوا تقنيا غير قادرين بعد على حل مشكلتهم المتمثلة في وجود تاريخ شامل بحق ينبغي ان يحدد الاتجاهات العامة في التنظيم الاجتماعي والتغيير الاجتماعي، ويربطها بمؤسسات واحداث السياسة، ويأخذ في الاعتبار ايضا فرادة الاحداث وخصوصية القرار الانساني الواعي. ما أريد قوله إن الموقف المتطرف الذي كان يمثل الارثذوكسية الرانكية - نسبة الى رانكه Ranke- المهيمنة في الجامعات الغربية لم يُطعَن به على اسس ايديولوجية فحسب بل وبسبب ضيقه وقصوره ايضا، ولأنه كان يخوض معركة دفاعية، وان كانت عنيدة.

اشدد على النقطة الاولى لأن الارثذوكسية نفسها كات تفضل ان تعتبر الطعن بها تحديا ايديولوجيا، وبتحديد اكثر تحديا اشتراكيا او حتى ماركسيا. ولم يكن اعتباطا ان سجاليي المجلة التاريخية الالمانية Historis-

che Zeitschrift اصروا في منتصف العقد الاخير من القرن التاسع عشر على ان ما يقفون ضده هو المفهوم "الجماعي" للتاريخ في مواجهة المفهوم "الفردي"، وضد "مفهوم مادي للتاريخ". وكان الجميع يعرف ما يعني ذلك. ولكن ما يعنيه لم يكن ايديولوجيا. وحتى اذا نحينا جانبا كل تلك العلوم وفروع المعرفة التي كانت، بخلاف المؤرخين، ترفض النظر الى التاريخ - من منظورها على اقل تعديل - على انه شيء لعين بعد آخر، يُفضِّل ان يكون من صنع ملوك او رجال عظام، فإن الثورة على الارثذوكسية لم تكن تقتصر على أي ايديولوجيا واحدة. فلقد ضمت اتباع ماركس وكونت على السواء فضلا عن اشخاص مثل لامبريخت، كانوا بعيدين سياسيا وايديولوجيا عن الثورة. وضمت اتباع ماكس فيبر ودوركهايم. وفي فرنسا، مثلا، فإن التمرد على الارثذوكسية التاريخية - ما يسمى "تاريخ الاحداث" - يدين حقا بالقليل جدا للماركسية لأسباب تاريخية لا تعنينا هنا. وكانت الارثذوكسية اصلا في تراجع قبل عام ١٩١٤ بزمن طويل رغم الحماية الشديدة التي كانت تحظى بها من معاقلها المؤسسية. ولاحظت الطبعة الحادية عشرة من الموسوعة البريطانية -Ency clopaedia Britannica (1910) انه ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر، كانت هناك محاولة متنامية ترمي منهجيا الى احلال اطار مادي للتحليل التاريخي محل الاطار المثالي، وان هذا افضى الى ظهور "التاريخ الاقتصادي او التاريخ السوسيولوجي".

اذا قلتُ إن هذا الاتجاه الذي واصل التقدم بلا هوادة، كان عاما فليس لأنني اريد التقليل من تأثير ماركس والماركسية المحدَّد فيه ونفوذهما عليه. فأنا آخر مَنْ يريد ان يفعل ذلك، وعلى اية حال، لم يكن كثير من المراقبين يريدون ان يفعلوا ذلك حتى في اواخر القرن التاسع عشر. ما احاول ان افعله هو ان ابين بالاحرى ان التأريخ (التدوين التاريخي) كان يسير في اتجاه محدد طوال فترة امتدت عدة اجيال، بصرف النظر عن ايديولوجيات ممارسيه، وما هو اكثر اهمية، انه كان يسير ضد مقاومة

المهنة التاريخية ذات السطوة الهائلة والمترسخة مؤسسيا. قبل عام ١٩١٤ كان مصدر الضغط اساسا من الذين هم خارج التاريخ: من اقتصاديين (كان لديهم تحيز تاريخي قوي في بعض البلدان)، ومن سوسيولوجيين، وفي حالة واحدة - فرنسا - من جغرافيين، وحتى من قانونيين. واذا فكرنا، مثلا، في مسألة العلاقات بين المجتمع والدين، ذات الاهمية الحاسمة والتي كانت موضع نقاش واسع، او بتحديد اكثر مسألة العلاقة بين البروتستانتية وصعود الرأسمالية، فان النصوص الكلاسيكية الأصلية، اذا نحينا جانبا ملاحظات ماركس التي تشكل منطلق هذا النقاش، هي نصوص ماكس فيبر، وهو سوسيولوجي، وترولتش، وهو لاهوتي. ان الارثذوكسية في زمنها الاخير قُوضت من الداخل. ففي فرنسا هاجمت المدرسة التاريخية الشهيرة Annales- التي كانت تسمى في الاصل وبصورة متميزة Annales d'Historie Economique et Sociale- حصن باريس من قاعدة ستراسبورغ الريفية. وفي بريطانيا صدرت مجلة Past and Present التي تبوأت موقعا دوليا بسرعة مدهشة في خمسينيات هذا القرن، بمبادرة حفنة من الغرباء الماركسيين رغم انها سرعان ما وسعت قاعدتها. وفي المانيا الغربية، اول معاقل التقليد وربما آخرها، تحداها في الستينيات خصوم راديكاليون للنزعة القومية الالمانية واشخاص كانوا يستوحون عن عمد مؤرخا او مؤرخين من الفترة الفايمارية، يمكن اعتبارهما من الديمقراطيين والجمهوريين. وكانت هذه المجموعة مرة اخرى تشدد بالدرجة الرئيسية على تفسير السياسة بلغة تطورات اجتماعية واقتصادية.

الاتجاه، اذن، ليس موضع شك. وما عليكم إلا ان تقارنوا كتابا تعليميا بريطانيا متداولا من فترة ما بين الحربين عن التاريخ الاوروبي مثل كتاب غرانت Grant وتمبرلي Temperley، "اوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين" Europe in the Nineneenth and Twentieth Centuries مع عمل نمطي معاصر مثل كتاب جون روبرتس John Roberts "اوروبا ١٨٨٠ - ١٩٤٥" Europe 1880- 1945 لتروا التحول الاستثنائي الذي طرأ على هذا النوع من الادبيات مذ كنتُ طالبا. وأنا أتعمد انتقاء مؤلف حديث يعتز

بكونه رجلا وسطيا رصينا، او حتى يميل قليلا الى المعسكر المحافظ. الكتاب القديم يبدأ بفصل موجز يقع في ست عشرة صفحة عن "اوروبا الحديثة" Modern Europe يحدد معالم نظام الدولة وميزان القوى والدول الكبرى في القارة مع اضافة ملاحظات قليلة عن الفلاسفة الفرنسيين ـ فولتير وروسو وغيرهما ـ وعن الحرية والمساواة والتآخي. الكتاب الجديد، الذي نشر لأول مرة بعد اربعين عاما من صدور الكتاب القديم، يبدأ بما هو من حيث الأساس فصل طويل عن بنية اوروبا الاقتصادية يليه فصل اقصر عن "المجتمع: مؤسسات وفرضيات"، الانماط السياسية والدين. وكل من هذين الفصلين ـ حتى قبل ان نصل الى العلاقات الدولية ـ يغطي بمفرده زهاء ستين صفحة.

ما شهدناه اساسا خلال القرن العشرين هو على وجه التحديد ما رفضه مؤرخو تسعينيات القرن التاسع عشر الارثذوكسيون رفضا قاطعا: تقارب بين التاريخ والعلوم الاجتماعية. وبالطبع ان التاريخ لا يمكن ان يندرج تحت عنوان علم اجتماع، او ربما أي علم، إلا جزئيا. لا يعني هذا انه ينبغي ان يمنع بعض المؤرخين من التركيز على مشكلات يمكن ان يعالجها بل ويعالجها ايضا ديموغرافيون او اقتصاديون ذوو تفكير تاريخي، على سبيل المثال. وهو على اية حال لا يمنعهم. والتقارب، بالطبع، ليس من طرف واحد. فاذا كان المؤرخون توجهوا بصورة متزايدة الى علوم اجتماعية مختلفة بحثا عن مناهج و نماذج تفسيرية، فإن العلوم الاجتماعية حاولت بصورة متزايدة تأرخة نفسها، وتوجهت في قيامها بذلك الى المؤرخين. وكان اساتذة اواخر القرن التاسع عشر محقين تماما في رفض المخططات الارتقائية والنماذج التفسيرية في العلوم الاجتماعية المعاصرة بوصفها ساذجة وغير واقعية، وان غالبية المتاح منها اليوم يمكن ان ترفض رفضا مشروعا لهذا السبب.

ولكن الحقيقة تبقى ماثلة في ان التاريخ ابتعد عن الوصف والسرد الى

التحليل والتفسير، وابتعد عن التركيز على الخاص والفردي الى تحديد اتجاهات، والى التعميم. وبمعنى من المعاني، فإن المقاربة التقليدية قُلبت رأسا على عقب.

هل يشكل هذا كله تقدما؟ نعم، بطريقة متواضعة بعض الشيء. فأنا لا أعتقد أن التاريخ يمكن ان يحقق أي هدف بوصفه موضوعا جادا وهو يعزل نفسه بذرائع مختلفة عن الفروع الاخرى التي تدرس تحولات الحياة على الارض، او ارتقاء اجدادنا الى تلك النقطة الاعتباطية التي بدؤوا عندها يخلفون وراءهم انواعا معينة من السجلات، او حتى بنية الانظمة البيئية ووظيفتها ومجموعات من الحيوانات الاجتماعية التي يعتبر الانسان حالة خاصة منها. ونحن جميعا نتفق على ان هذا لا يستنفد مدى التاريخ ولا يمكن ان يستنفده و ينبغي ألاّ يستنفده، ولكن بقدر ما أدخل منحى العمل التاريخي خلال الاجيال السابقة هذه الفروع الاخرى في علاقات اوثق مع التاريخ، فإنه اتاح امكانية ان نفهم ما الذي جعل الانسان ما هو عليه اليوم فهما افضل من أي شيء عمله رانكه واللورد اتكون. فهذا، بعد كل شيء، هو ما يدور حوله التاريخ بأوسع معنى: كيف ولماذا وصل الانسان من العصر الحجري الى العصر النووي.

اذا لم نعالج القضية الاساسية المتمثلة في تحولات البشرية، او على اقل تعديل اذا لم نر ذلك الجزء من نشاطاتها الذي يشكل موضِع اهتمامنا المتخصص في سياق هذا التحول، الذي ما زال جاريا، فإننا كمؤرخين ننخرط في تفاهات او في العاب فكرية او غيرها من العاب الصالونات. من السهل، بالطبع، إيجاد أسباب لكي يعزل التاريخ نفسه عن الفروع الاخرى التي تدرس الانسان، او التي لها علاقة مباشرة بمثل هذه الدراسة، ولكن ليس من سبب منها وجيه. فهي كلها تنتهي الى ترك مهمة المؤرخ المركزية الى غير المؤرخين (الذين يعرفون حق المعرفة ان احدا ما يجب ان يضطلع بها)، ثم استخدام فشلهم في اداء هذه المهمة على الوجه المطلوب

حجة اخرى لصالح ابقاء المؤرخين بعيدين عن مثل هذه الرفقة السيئة.

سبق لي ان قلتُ ان هذا لا يمكن ان يستنفد نشاطات المؤرخين. وينبغي ان يكون واضحا ايضا ان التاريخ لا يمكن ان يُدرج تحت عنوان فرع اخر يمتد باسقاطه في الماضي، كأن يكون سوسيولوجيا تاريخية او بيولوجيا اجتماعية. فهو فرع قائم بذاته ويجب ان يكون فرعا قائما بذاته، ومن هذه الناحية، فإن الرجعيين التاريخيين على صواب. ويعود هذا في جزء منه الى اسباب تافهة. فان الكثير من المؤرخين واكثر منهم قراؤهم يبدون اهتماما متقدا بمصائر افراد مجموعات بشرية من النادر ان يعتقد عالم متخصص في بيئة الحيوانات، مثلا، انها مصائر تستحق كتابة ابحاث علمية عنها، او ينصب اهتمامهم تحديدا على تلك الاحداث والمواقف الجزئية (المايكروية) التي يغيبها البحث عن اتجاهات عامة. ويستطيع علماء البيولوجيا، اذا شاؤوا، ان يعاملوا شؤون الحيوانات كما يعامل المؤرخون شؤون البشر. ورواية Watership Down تتفق على وجه التحديد مع ما كان مؤرخ من النمط العتيق - بل مؤرخ غابر القدم مثل زينوفون في عمله (Anabasis المسيرة) - سيكتبه عن الارانب. (انا افترض ان المؤلف متمكن في علم الحيوان). ولكن هناك اسبابا اقل تفاهة ايضا. فاننا سواء أكنا نعتقد أم لا نعتقد ان الانشغال بالاختلاف بين غلادستون ودزرايلي عمل تافه، لا يمكن ان نكتب عن الحيوانات بهذه الطريقة إلا بصورة خيالية، دون ان نجعلها على نحو ما حيوانات تفكر وتنطق وتعمل كما يعمل مَنْ هي ليست منهم - البشر. والبشر، كما يحتاج البيولوجيون الاجتماعيون الى تذكيرهم، يختلفون عن الحيوانات فضلا عن كونهم يشبهونها.

انهم يصنعون عالمهم ويصنعون تاريخهم. ومن الواضح ان هذا لا يعني انهم احرار في القيام بذلك حسبما يختارون بوعي (اياً يكن ما يعنيه "الاختيار الواعي")، او ان التاريخ يمكن ان يُفهم بتحري نيات البشر. من

الواضح انه لا يمكن ان يُفهم بذلك. ولكنه يعني ان تحولات المجتمع الإنساني تجري بوساطة عدد من الظواهر التي هي ظواهر انسانية على وجه التحديد (دعونا نسميها "ثقافة" بأوسع معاني الكلمة) وانها تعمل من خلال عدد من المؤسسات والممارسات التي تشكل على اقل تعديل جزءاً من بناءات واعية - مثل الحكومات والسياسات. ونستطيع ان نبني ونتحرك حول اثاث الحياة الانسانية هذا الذي نعيش بينه - أما الى أي حد فهذا واحد من أكبر الأسئلة التاريخية - ولأنه لدينا لغة فإن لدينا على الدوام افكاراً ونعبر عن افكار حول انفسنا ونشاطاتنا.

هذه الاشياء بكل بساطة لا يمكن ان نتجاهلها. فمن الواضح ان المانيا الغربية والمانيا الشرقية سارتا في طريقين يختلفان اختلافا كبيرا لأن كل قسم اعتمد منذ عام ١٩٤٥ منظومة مختلفة جدا من المؤسسات والسياسات القائمة على منظومة مختلفة من الافكار. لا أقول إن خلاف ذلك ما كان من الممكن ان يحدث. فإن قضية الحتمية التاريخية قضية مختلفة تماما - لا اعتزم الخوض فيها هنا - ومسألة الوعي والثقافة، او، باللغة الماركسية، مسألة العلاقات بين القاعدة والبنية الفوقية، كثيرا ما تعرضت الى الالتباس والتعمية بالخلط بين الاثنتين. ما اقوله إن التاريخ لا يمكن ان يُسقط الوعي والثقافة والعمل القصدي في اطار مؤسسات من صنع الانسان. واسمحوا لي ان اضيف بأنني اعتقد ان الماركسية هي خير مقاربة للتاريخ لأنها تدرك بوضوح اكبر من المقاربات الاخرى ما يمكن ان يفعله البشر بوصفهم ذوات التاريخ وصانعيه فضلا عن ادراكها لما لا يمكن ان يفعلوه بوصفهم ذوات التاريخ. وهي الاحسن، بالمناسبة، لأن ماركس، بوصفه مخترع سوسيولوجيا المعرفة عمليا، صاغ ايضا نظرية حول كيف يمكن لافكار المؤرخين انفسهم ان تتأثر بوجودهم الاجتماعي.

ولكن لنعد الى السؤال الرئيسي. نعم، كان هناك تقدم في التاريخ خلال الاجيال الثلاثة السابقة على اقل تعديل، بتقارب التاريخ والعلوم

الاجتماعية في المقام الاول، ولكنه تقدم متواضع، وهذه العملية ربما اخذت تواجه متاعب في الوقت الحاضر. فبادئ ذي بدء، ان منجزاتها الكبيرة تحققت بكل تأكيد من خلال تبسيط لا بد منه، يتكشف، الآن بعد ان تحقق التقدم، عن عيوب معينة. ولهذا السبب هناك في الوقت الحاضر حركة متميزة لإعادة التشديد على التاريخ السياسي الذي انزله الثوريون التاريخيون زمنا طويلا الى مرتبة متدنية. بالطبع، ان البعض من هذا التاريخ السياسي الجديد لا يزيد كثيرا عن كونه عودة - هي في احيان كثيرة عودة محافظة جديدة عن عمد، كما بين مؤرخي كامبرديج - الى اعتق اشكال النبش في الارشيفات خلال القرن التاسع عشر: مَنْ كتب ماذا والى مَنْ في الحكومة إبان ازمة الحكم المحلي او في عام ١٩٣١ . ومع ذلك فان التاريخ السياسي، في احسن احواله، حسب قول جاك لو غوف Jacques Le Goff، "عاد تدريجيا ... بقوة مستعيرا مناهج علم المجتمع ذاته الذي دفعه الى الظل، وروحه ومقاربته النظرية"، وخاصة في فترات سبقت القرن التاسع عشر.

ثانيا، بتطور العلوم الاجتماعية تطورا هائلا، ليس اقلّه كطائفة من المصالح الاكاديمية الخاصة، اخذ تقارب التاريخ معها ينتج الآن تباعدا وتشظيا. اذ لدينا تاريخ اقتصادي "جديد" هو بالدرجة الرئيسية نظرية اكاديمية راهنة ذات اسقاط على الماضي، ويصح الشيء نفسه الى حد بعيد على الانثروبولوجيا الاجتماعية أو التحليل النفسي او الألسنية البنيوية او أي فرع من فروع المعرفة او من فروعها الكاذبة التي يمكن ان تساعد شبابا وشابات مستحقين على بناء صيت لهم باستحداث صرعة جديدة او قول ما لم يقله احد من قبل. فالجدة بوصفها يافطة، تساعد على تسويق التاريخ بين المحترفين، مثلما تساعد على تسويق مساحيق التنظيف بين الجمهور الاوسع. اعتراضي، بالطبع، ليس على قيام المؤرخين باستعارة تقنيات وافكار من العلوم الاجتماعية الاخرى ودمج آخر التطورات في هذه العلوم

بعملهم بقدر ما تكون هذه نافعة ومناسبة. اعتراضي على توزيع البضاعة التاريخية في سلسلة من الأواني غير المستطرقة. اذ ليس هناك شيء اسمه تاريخ اقتصادي او تاريخ اجتماعي او تاريخ انثروبولوجي او تاريخ تحليل نفسي: هناك تاريخ فقط.

هذا الميل نحو التجزئة تعَزز بظاهرة ثالثة، هي التوسع المذهل في مضمار الدراسات التاريخية، الذي ربما كان ابرز انجاز تحقق في السنوات العشرين او الثلاثين الاخيرة. وكما قلت سابقا، فإن كل كتابة للتاريخ هي انتقاء. وقد اصبحنا الآن اكثر ادراكا بكثير من أي جيل سابق كم هو ضيق عادة هذا الانتقاء. ويكفي ذكر قلة من المواضيع التي صارت في الآونة الاخيرة مضامير متخصصة او مجالات فرعية، احيانا حتى بمجلات وجمعيات هي معادل الباحث لعضوية جزر المحيط الهندي في الامم المتحدة: الأسرة، المرأة، الطفولة، الموت، الطقوس والرمزية (المهرجانات والكرنفالات رائجة على نطاق واسع)، الغذاء والطهو، المناخ، الجريمة، خصائص البشر البدنية وصحتهم، ناهيكم عن القارات والاقاليم، الجغرافية والاجتماعية على السواء، التي لم تُستكشَف او حتى لم تُكتشف من قبل. ليست كلها مواضيع جديدة ولكنها تشكل الان جزءاً من المضمار المقبول من الدراسة التاريخية. وتستطيعون ان تقرؤوا مقالات في مجالات كبيرة عن فهم الفضاء في مدغشقر والتغيرات في توزع لون العين بين الفرنسيين وان تقرؤوا اكثر بكثير عن تاريخ العامة الذي كان حتى الان تاريخا مهملا.

ان امبريالية الدراسات التاريخية هذه او عالميتها شيء جيد. فالتاريخ "كلي"، حسب التعبير الرائج، رغم انه حتى المدى الحالي ليس إلا انتقاء لتلك الاشياء التي تثير اهتمام المؤرخين في أواخر القرن العشرين. وهو تطور يستحق حتى مزيدا من الترحيب بقدر ما يتوجه نحو تحويل التاريخ الى ما اظن انه ينبغي ان يكونه، وهو ان يكون الاطار العام في العلوم

الاجتماعية على اقل تعديل. مع ذلك، فإنه في المرحلة الراهنة من اللعبة يميل بالفعل الى تحويل المجلات التاريخية الكبيرة الى ما يشبه اسواق بيع التحفيات. فالاجزاء المختلفة لمحتوياتها تأتي كلها من الماضي، ولكن خلاف ذلك لا تمت بصلة تذكر الى بعضها بعضا.

الى اين نمضي من هنا؟ لا استطيع التنبؤ بالتطورات التي ستحدث في المستقبل، من ناحية لأنها يمكن (كما في أي علم آخر) ان تنبثق من تغيرات في الاسئلة التي نطرحها والنماذج التي نقبلها بوصفها ممكنة او مرغوبة، وهذه يصعب التنبؤ بها ("باراديمات" paradigms هي المصطلح الراهن)، ومن ناحية ثانية لأن التاريخ فرع ناقص النضج جدا لا يوجد فيه، خارج الحقول المتخصصة ـ وحتى داخلها ـ، اتفاق حقيقي حول ما هي المشكلات الاساسية المهمة والحاسمة، ومن ناحية ثالثة لأن المؤرخ نفسه يكون داخل موضوعه بطريقة لا يكون بها ممارس العلوم الاخرى غير الانسانيات. وانا لا اتفق مع المتشككين بتطرف الذين يزعمون ان المؤرخين لا يستطيعون ان يفعلوا اكثر من كتابة التاريخ المعاصر بأزياء الفترة، ولكن ما لا شك فيه اننا لا نستطيع ان نراه إلا من منظور معاصر ما. ومن الجهة الاخرى استطيع ان اقول ما يمكن ان تكون عليه بعض التطورات المستقبلية بصورة مجدية. وههنا ثلاثة.

اولا، ان الوقت مناسب للتوجه مرة اخرى الى تحولات البشرية، التي هي مسألة التاريخ الرئيسية، وان نسأل، بالمناسبة، لماذا أنجِزت الرحلة بأكملها من الصيادين ـ القاطفين الى المجتمع الصناعي الحديث في منطقة واحدة من العالم وليس في المناطق الاخرى. ما أن يقر المؤرخون بان هذه مسألة عامة ومركزية تهم دارسي طقوس التتويج القروسطية بقدر ما تهم دارسي اصول الحرب الباردة، يكون بمقدورهم المساهمة فيها ضمن حدود اهتماماتهم المتخصصة. وقد يستطيعون حتى ان يوسعوا نطاق موضوعهم على اسس عقلانية او عملياتية على اقل تعديل بدلا من توسيعه عشوائيا.

وهناك لحسن الحظ دلائل تؤكد ان جزءا كبيرا وحاسما واحدا على اقل تعديل من المسألة يناقشه المؤرخون غير الماركسيين من جديد بوصفه مثل هذه القضية العامة، وهو أصل الرأسمالية التاريخي وتطورها. قد يثبت هذا كونه إحدى النتائج العرضية الايجابية في الفترة الحالية من الازمة الاقتصادية العالمية. ومن الممكن الآن تحقيق مزيد من التقدم، بل لعل التقدم استأنف مسيرته.

ثانيا، هناك السؤال المركزي المتمثل في كيف تنسجم الاشياء فيما بينها.

ولا اعني بذلك أين يمكن العثور على الآليات الرئيسية في التغير والتحول التاريخيين لأن هذا يرد ضمنا في مشكلتي الكبيرة الاولى. ما اعنيه بالاحرى هو نمط التفاعل بين جوانب مختلفة من حياة البشر، مثلا بين الاقتصاد والسياسة والأسرة والعلاقات الجنسية ـ الثقافة بالمعنى الواسع او الضيق، او الوعي. من الواضح انه في اوروبا القرن التاسع عشر، التي كانت مجالي الرئيسي، تتحدد كل الاشياء بانتصار الاقتصاد الرأسمالي، او انها في كل الاحوال لايمكن ان تُحلل من دون رؤية هذا الانتصار بوصفه الحقيقة المركزية. ولكن من الواضح ايضا ان انتصار هذا الاقتصاد، حتى في مناطقه الاساسية، اشتغل على منتجات تاريخ سابق ومن خلالها. فهو قد دمر بعض الاشياء وخلق اشياء اخرى، ولكنه في احيان اكثر كان يكيِّف ما كان موجودا اصلا ويدمجه ويعدِّله، بل اذا نظرتم اليه من زاوية اخرى ـ مثلا من منظور اليابانيين في ستينيات القرن التاسع عشر ـ فان مجتمعا كان قائما في السابق يمكن ان ينظر الى نفسه بوصفه مجتمعا يكيِّف الرأسمالية ويدمجها فيه كطريقة لبقائه حيا. ولهذا السبب لن تصح الحتمية او الوظيفية البسيطة.

لا اريد ان اضجر غير المؤرخين بينكم بأمثلة من القرن التاسع عشر،

ولكن دعوني انقل احد جوانب المشكلة الى الحاضر. فنحن نعيش منذ عام ١٩٥٠ ما لعله اكبر تحولات اجتماعية وثقافية سُجلت حتى الآن، وان قلة يشكّون في ان هذه التحولات نابعة من تطورات اقتصادية و تكنولوجية - علمية. وقلة يشكّون في انها تحولات مترابطة على نحو ما - اذا كنتم تفضلون لغة التخصص فانها تشكل بنية. ولكن ما هي على وجه التحديد علاقة التحول الأساسي باضمحلال طبقة الفلاحين اضمحلالا متسارعا خارج مناطق افريقيا وآسيا، وبالأزمة في الكنيسة الكاثوليكية وبصعود موسيقى الروك اند رول، وبالأزمة في الحركة الشيوعية العالمية، وبالأزمة في انماط الزواج والأسرة الغربية التقليدية، وبإفلاس الفنون الطليعية، وباهتمام العلماء بالتطور التاريخي للكون، وبانحدار اخلاق العمل الطهرانية والحكم البرلماني، وبتغطية الفنون تغطية تامة غير معهودة في صحيفة فايننشال تايمز اللندنية من دون كل الصحف؟ وما هي الصلات التي تربط بين هذه كلها؟ مثل هذه الاسئلة شيقة للغاية، ومهمة للغاية وصعبة للغاية تماما. مع ذلك يجب ان يجرب المؤرخون التعامل معها من جديد. وهم سوف يصلون ابعد مما وصله منتيسكيو - وينبغي ان يصلوا ابعد مما وصله ماركس.

ثمة طائفة ثالثة من القضايا، اقرب الى اهتمامات المؤرخين التقليدية. ما هو التأثير الذي تمارسه الخبرة والاحداث والمواقف التاريخية - او لا تمارسه؟ يمكن ان يشتمل هذا على اسئلة تافهة نسبيا عن امور مثل دور فرد او قرار ما، من قبيل "ماذا كان سيحدث لو انتصر نابليون في معركة واترلو؟" ويمكن ان يشتمل على اسئلة اكثر اثارة مثل لماذا كان تاريخ المانيا والنمسا الفكري في القرن التاسع عشر، وتاريخ انكلترا واسكتلندا الفكري في القرن الثامن عشر، على هذا القدر من الاختلاف مع ان كل اثنين من هذه البلدان كانا ينتميان لغويا وثقافيا الى هوية واحدة. ويمكن ان يشتمل، في المقام الاول، على مشكلات ذات اهمية عملية بالغة، كما

يعرف كل اقتصادي يعتقد انه اكتشف وصفة للنمو الاقتصادي عملت بنجاح باهر في بلد ما او لفترة من الزمن، ولكنها لم تنجح في بلد آخر - مثلا في السويد والنمسا ولكن ليس في بريطانيا.

يثير هذا اسئلة لا تتعلق بالبحث - رغم انها يمكن ان تتعلق به ايضا - قدر تعلقها بالمنهج، وخاصة اسئلة عن الدراسات المقارنة وذات الحقائق المتضادة. فالتاريخ، بعد كل شيء، يوجد كفرع مستقل يتميز عن العلوم الاجتماعية الاخرى ذات التفكير التاريخي، لأن الاشياء الاخرى لا تكون متساوية ابدا فيه. ويمكن تعريف التاريخ بانه الدراسة التي يجب ان تبحث في علاقة الاشياء غير المتساوية بالاشياء المتساوية. وحتى على مستوى الفريد او الذي لا يمكن ان يتكرر في الظاهر - مثل نتائج موت ماو او وصول لينين في محطة فنلندا - فان هذا ما كان يميز التاريخ عن الحكاية وعن ذلك النوع من السرد الموثّق الذي كل ما نستطيع ان نقول بشأنه إنه غريب غرابة الرواية، او اغرب من الرواية او مملا (ويؤسفني ان اقول في غالب الاحيان) اكثر من الرواية. وهناك دلائل على ان الاعمال المقارنة وذات الحقائق المضادة على السواء تقدم الآن دراسات تاريخية شيقة بصورة جادة، ولكن اجد لزاما علي ان اقول اننا لم نقطع شوطا بعيدا معها.

فدعوني اختتم. لقد احرز التاريخ تقدما هذا القرن، بخُطا متعثرة وفي مسار متعرج، ولكنه تقدم حقيقي. وانا اذ اقول هذا اعني انه ينتمي الى الفروع التي يمكن ان تصح كلمة "تقدم" فيها على الوجه المطلوب، وان من الممكن التوصل الى فهم افضل لعملية موضوعية وحقيقية، وهي التطور التاريخي للمجتمعات البشرية في العالم تطورا معقدا ومتناقضا ولكنه ليس اعتباطيا عارضا. اعرف ان هناك مَنْ ينكرون ذلك. اذ من المحتم ان يكون التاريخ مثقلا بالايديولوجيا والسياسة حتى ان موضوع مادته واهدافه ذاتها توضع من حين الى آخر موضع تساؤل، وخاصة عندما يُعتَقَد

ان اكتشافاته تؤدي الى نتائج سياسية غير مرغوب فيها. وهذا ما اتضح بالنسبة للتاريخ الاكاديمي الألماني في الفترة التي سبقت عام ١٩١٤، بل وحتى بعده. ويمكن الجدال حتى يدفع التاريخ الى ذاتية خالصة او بخلافه يختزل على نحو لا يكون معه مفتوحا لنقاد العلوم الطبيعية او حتى غالبية العلوم الاجتماعية المقبولة.

وأن يكون الأمر هكذا، أن نعمل نحن المؤرخين في المنطقة الرمادية حيث يتأثر البحث في ما هو كائن - بل وحتى اختيار ما هو كائن - تأثرا دائما بمَنْ نحن نكون وبما نريد ان يحدث او لا يحدث فإن هذه حقيقة من حقائق وجودنا المهني. ومع ذلك يبقى لدينا موضوع. وأنا اتخذ موقفي مع فيلسوف التاريخ العظيم والمهمل الذي كتب مقدمته الرائعة لتاريخ العالم قبل ٦٠٠ عام فقط - بين ١٣٧٥ و ١٣٨١ - ابن خلدون (انظر مقدمة هذا الكتاب).

ان مساهمات كبيرة قُدمت في تنفيذ برنامج ابن خلدون منذ ان اصبح التاريخ شيئا من قبيل الفرع المعترف به في منتصف القرن الثامن عشر. وقد قُدم بعضها في زمن حياتي. وحين انظر الى ما يربو على ثلاثين عاما من البحث والتدريس والكتابة ارجو ان يكون بمقدوري ان اقول إنني اساهم ايضا بقسطي المتواضع. ولكن حتى اذا كنت لا اساهم، حتى اذا أُنكر ان هناك تقدما ينبغي احرازه، فلا احد يستطيع ان ينكر انني استمتع متعة فائقة.

الفصل السادس
من التاريخ الاجتماعي
إلى تاريخ المجتمع

هذا المبحث الذي اثار قدرا من النقاش في حينه، كُتب في الاصل لمؤتمر حول "الدراسات التاريخية اليوم" نظمته في روما عام ١٩٧٠ مجلة ديدالس Daedalus التي تصدرها اكاديمية الفنون والعلوم الاميركية، ونشر في تلك المجلة وفي الكتاب اللاحق "الدراسات التاريخية اليوم"، تحرير فيلكس جلبرت وستيفن ر. غروبارد (نيويورك، ١٩٧٢). الذي كانت هذه الدراسة الفصل الاول فيه. وقد حدث الكثير في التاريخ الاجتماعي منذ هذا المسح لتطوره حتى عام ١٩٧٠، الذي هو نفسه الآن قطعة من التاريخ. ولا يسع المؤلف إلا ان يلاحظ بدهشة محرجة انه لم يتضمن اي اشارة على الاطلاق الى تاريخ المرأة. ولابد من الاعتراف ان هذا المجال لم يبدأ التطور عمليا قبل نهاية عقد الستينيات ولكن الظاهر انه لا أنا ولا أي مساهم من المساهمين الاخرين في هذا الجزء، وهم من ابرز المعلمين في المهنة - جميعهم من الرجال - كان يدرك هذه الثغرة.

اولا

كانت هناك دائما صعوبة في تحديد مصطلح "التاريخ الاجتماعي"، وحتى عهد قريب لم يكن هناك ضغط شديد لتحديده، لأنه كان يفتقر الى المصالح المؤسسية والمهنية الخاصة التي تصر عادة على التحديدات الدقيقة. وعموما انه حتى رواج الموضوع في الوقت الحاضر - او على اقل تعديل رواج اسمه - كان يُستخدم في السابق بثلاثة معانٍ متداخلة احيانا. اولا، كان يشير الى تاريخ الطبقات الفقيرة او الدنيا، وبتحديد اكثر الى تاريخ حركات الفقراء ("حركات اجتماعية"). ويمكن للمصطلح ان يكون حتى اكثر تخصصا فيشير من حيث الأساس الى تاريخ الأفكار

والمنظمات العمالية والاشتراكية. ولأسباب واضحة ظلت هذه العلاقة بين التاريخ الاجتماعي وتاريخ الاحتجاج الاجتماعي او الحركات الاجتماعية، علاقة متينة. وقد اجتذب الموضوع عددا من المؤرخين الاجتماعيين لأنهم كانوا راديكاليين او اشتراكيين، وبصفتهم هذه كانوا مهتمين بمواضيع ذات قيمة عاطفية كبيرة عندهم[1] .

ثانيا، استُخدِم المصطلح للاشارة الى اعمال حول طائفة متنوعة من النشاطات الإنسانية التي يصعب تصنيفها إلا بكلمات مثل "تسلكات، عادات، حياة يومية".

وكان هذا، ربما لأسباب لغوية، استعمالا انغلو - سكسونيا في الأساس لأن اللغة الانكليزية تفتقر الى كلمات مناسبة لما كان الالمان الذين كتبوا عن مواضيع مماثلة - باسلوب سطحي وصحفي ايضا في احيان كثيرة - يسمونه (Kulturثقافة) او (Sittengeschichte تاريخ العادات والتقاليد). هذا النوع من التاريخ الاجتماعي لم يكن موجها بصفة خاصة نحو الطبقات الدنيا - بل على العكس نوعا ما - رغم ان الممارسين الاكثر راديكالية من الناحية السياسية كانوا ميالين الى ايلائها اهتمامهم. وكان هذا التاريخ يشكل الاساس غير المنطوق لما يمكن ان يُسمى "النظرة الفَضلية الى التاريخ" التي طرحها الراحل غ. م. تريفيليان G. M. Trevelyan في عمله "التاريخ الاجتماعي الانكليزي" English Social History (1944) بوصفه "تاريخا مع ابقاء السياسة خارجه". وهو غني عن التعليق.

المعنى الثالث للمصطلح كان بكل تأكيد المعنى الاكثر شيوعا، ولأغراضنا فهو المعنى الأنسب: كانت صفة "الاجتماعي" تُستخدم بالتراكب مع "التاريخ الاقتصادي". والحق انه خارج العالم الانغلو - سكسوني، كان عنوان المجلة المتخصصة النموذجية في هذا المجال قبل

الحرب العالمية الثانية دائما (على ما اظن) يضع الكلمتين بين اقواس، كما في فصلية التاريخ الاجتماعي والاقتصادي الالمانية Vierteljahrschrift fur Sozial u. Wirtschaftsgeschichte او المجلتين التاريخيتين الفرنسيتين Re- vue d'Histoire E. & S. او Annales d'Histoire E. & S.

ولا بد من الاعتراف بان النصف الاقتصادي من هذا التراكب كان هو الطاغي بشكل ساحق. وبالكاد كانت هناك تواريخ اجتماعية ذات عيار معادل توضع الى جانب المجلدات الكثيرة المكرسة للتاريخ الاقتصادي لبلدان وفترات ومواضيع مختلفة. وفي الحقيقة لم يكن هناك الكثير من التواريخ الاقتصادية والاجتماعية. فقبل عام ١٩٣٩ لا تحضر الذاكرة إلا قلة من مثل هذه الاعمال مع الاعتراف بانها كانت احيانا اعمال مؤلفين يستحقون الاعجاب (بيرين Pirenrie وميخائيل روستوفتزيف Mikhail Rostovtzeff و ج. و. تومسون J. W. Thomp- son وربما دوبش Dopsch.

وكانت الأدبيات المتخصصة او الدورية حتى اكثر شحاً. ومع ذلك فان حصر الاقتصادي والاجتماعي بين اقواس بصورة معتادة، أكان في تعريفات مجال التخصص التاريخي العام او تحت راية التاريخ الاقتصادي الاكثر تخصصا، أمر له مغزاه.

كان ذلك يكشف عن الرغبة في مقاربة التاريخ مقاربة تختلف منهجيا عن المقاربة الرانكية الكلاسيكية. وما كان يهم المؤرخين من هذا الطراز هو تطور الاقتصاد، وكان هذا بدوره يثير اهتمامهم بسبب الضوء الذي يلقيه على البنية والتغيرات في المجتمع، وبصفة أخص على العلاقة بين الطبقات والفئات الاجتماعية، كما اعترف جورج أنْوِن[٢] George Un- win. ويتبدى هذا البعد الاجتماعي حتى في عمل المؤرخين الاقتصاديين الأضيق تخصصا في الاقتصاد او الأشد احتراسا من الابتعاد عنه. وحتى

ج. هـ. كلابهام J. H. Clapham جادل بان التاريخ الاقتصادي هو الاكثر اساسية من بين كل صنوف التاريخ لأنه اساس المجتمع[٣].

ويمكن ان نشير الى ان لسيادة الاقتصادي على الاجتماعي في هذا التراكب سببين. ويعود هذا من ناحية الى نظرة في النظرية الاقتصادية كانت ترفض عزل الاقتصادي عن الاجتماعي، على المستوى المؤسسي وعلى مستوى العناصر الاخرى، كما في حالة الماركسيين والمدرسة التاريخية الالمانية، ويعود من الناحية الثانية الى السبق الخالص الذي كان للاقتصاد على العلوم الاجتماعية الاخرى في لحظة الانطلاق. واذا كان يتعين دمج التاريخ بالعلوم الاجتماعية فإن الاقتصاد هو العلم الاجتماعي الذي كان على التاريخ ان يتفاهم معه. ويمكن الذهاب ابعد والجدال (مع ماركس) بانه اياً يكن اللاانفصام الاساسي بين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع البشري فإن القاعدة التحليلية لأي بحث تاريخي في تطور المجتمعات البشرية يجب ان تكون عملية الانتاج الاجتماعي.

لم يسفر أي شكل من أشكال التاريخ الاجتماعي الثلاثة عن مجال اكاديمي متخصص في التاريخ الاجتماعي حتى الخمسينيات، رغم ان مجلة Annales (الحوليات) الشهيرة التي كان يصدرها لوسيان فيفر ومارك بلوك اسقطت النصف الاقتصادي من عنوانها الفرعي واعلنت نفسها مجلة اجتماعية بحتة. ولكن هذا كان مشاغلة مؤقتة سببها سنوات الحرب، والعنوان الذي عُرِفت به هذه المجلة الكبيرة منذ ربع قرن Annales: Economies, Societes, Civilisations. وكذلك طبيعة محتوياتها، تعكسان اهداف مؤسسيها الاصلية والعالمية الشاملة من حيث الاساس. ولم يتطور الموضوع نفسه، ولامناقشة قضاياه، تطورا جديا قبل عام ١٩٥٠. فالمجلات المتخصصة به، وهي لم تزل قليلة العدد، لم تظهر إلا في نهاية الخمسينيات: ربما جاز لنا ان نعتبر مجلة

" Comparative Studies in Society and History دراســات مــقــارنة في المجتمع والتاريخ" (١٩٥٨) الاولى بينها. لذا، فإن التاريخ الاجتماعي بوصفه اختصاصا اكاديميا، جديد تماما.

ما الذي يفسر تطور التاريخ الاجتماعي المتسارع وتحرره المتزايد في السنوات العشرين الماضية؟ تمكن الاجابة عن السؤال من زاوية التغيرات التقنية والمؤسسية التي حدثت داخل الفروع الاكاديمية لعلم المجتمع: التخصيص المقصود للتاريخ الاقتصادي من اجل ان يستجيب لمتطلبات النظرية والتحليل الاقتصاديين المتطورين تطورا متسارعا، واللذين يأتي "التاريخ الاقتصادي الجديد" مثالا عليهما، ونمو السوسيولوجيا نموا لافتاً للنظر وعالميا بوصفها موضوعا اكاديميا وصرعة رائجة، استدعى بدوره نشوء فروع خدمية تاريخية تابعة شبيهة بتلك التي تتطلبها الاقسام الاقتصادية. ونحن لا نستطيع ان نتجاهل مثل هذه العوامل. فان كثيرا من المؤرخين (مثل المؤرخين الماركسيين) الذين كانوا في السابق يسمون انفسهم مؤرخين اقتصاديين لأن القضايا التي تهمهم كانت بشكل واضح لا تنال تشجيع النظرية العامة الارثوذوكسية او حتى اكتراثها، وجدوا انفسهم مقصيين من تاريخ اقتصادي يزداد ضيقا بصورة متسارعة، فقبلوا او رحبوا بعنوان "مؤرخين اجتماعيين"، خاصة اذا كانوا ضعفاء في الرياضيات. ومن المستبعد ان احدا مثل ر. هـ. تاوني R.H. Tawney كان في اجواء الخمسينيات او اوائل الستينيات، سيلقى ترحيبا بين المؤرخين الاقتصاديين لو كان باحثا شابا وليس رئيس جمعية التاريخ الاقتصادي. ولكن مثل هذه المراجعات الاكاديمية للتعاريف السابقة ومثل هذه التغيرات المهنية لا تفسر الكثير رغم انها مراجعات وتغيرات لا يمكن ان تُغفَل.

الأبلغ اثرا بكثير هو التأرخة العامة للعلوم الاجتماعية التي جرت

خلال تلك الفترة، والتي قد تبدو لدى النظر الى الوراء اكثر التطورات التي حدثت في هذه العلوم اهمية في ذلك الوقت. وليس من الضروري لغرضي الحالي تفسير هذا التغير، ولكن من المتعذر تفادي لفت الانتباه الى الأهمية البالغة للثورات والنضالات التي اندلعت من اجل التحرر السياسي والاقتصادي للبلدان المستعمَرة وشبه المستعمَرة، موجهة اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات الابحاث، وبالتالي اهتمام علماء الاجتماع ايضا، الى ما هي من حيث الاساس مشكلات ناجمة عن تحولات تاريخية. وكانت هذه مواضيع ظلت حتى ذلك الحين خارج الارثوذوكسية الاكاديمية في العلوم الاجتماعية، او في احسن الاحوال على هوامشها، وأهملها المؤرخون بصورة متزايدة[4].

وفي كل الاحوال فإن مسائل ومفاهيم تاريخية اساسا (احيانا مفاهيم ابتدائية للغاية، كما في حالة مفهوم "التحديث" او "النمو الاقتصادي") اقتنصت حتى الفرع الذي كان حتى ذلك الوقت اشد الفروع حصانة ازاء التاريخ، إن لم يكن معاديا له بفاعلية مثل الانثروبولوجياالاجتماعية عند رادكليف براون. ولعل تغلل التاريخ المطرد هذا يتجلى بأسطع صوره في الاقتصاد حيث ان مجالا اوليا من مجالات اقتصاد النمو الذي كانت فرضياته، رغم كونها اكثر تطورا بكثير، فرضيات كتاب الطبخ ("خذوا الكميات التالية من المادة (أ) مع المادة (ن) ثم اخلطوا الاثنتين وستكون النتيجة هي الاقلاع الى نمو يديم نفسه بنفسه")، سبقه الإدراك المتزايد بان عوامل خارج الاقتصاد ايضا تحدد التطور الاقتصادي. باختصار، من المتعذر الآن ممارسة الكثير من نشاطات العالم الاجتماعي بأي شكل غير الشكل التافه من دون التعامل مع البنية الاجتماعية وتحولاتها: من دون تاريخ المجتمعات. ومن المفارقات الغريبة ان الاقتصاديين بدؤوا يبحثون عن فهم ما للعوامل الاجتماعية (او على اية حال ليست عوامل اقتصادية حصرا) في ذات

الوقت الذي كـان المؤرخون الاقـتصاديون يحاولون، مـستوعـبين نماذج الاقتصاديين من قبل خمسة عشر عاما، ان يبدوا صارمين لا رخوين بنسيان كل شيء إلا المعادلات والاحصائيات الرياضية.

مـا الذي يمكن ان نخلص اليـه من هذه النظرة السـريعة الى تطور التاريخ الاجتماعي التاريخي؟ انها لا يمكن ان تكون مرشـدا وافيا الى طبيعة الموضوع ومهماته قيد البحث، رغم انها يمكن ان تفسر لماذا ان مواضيع معينة غير متجانسة بهذا القدر او ذاك من مواضيع البحث اصـبحت تُصنف تصنيفا فضفاضا تحت هذا العنوان العام، وكيف ان التطورات التي حدثت في علوم اجتماعية اخرى مهدت التربة لصوغ نظرية اكاديمية محدَّدة تحديدا خاصا بوصفها كذلك. وهي في احسن الاحول يمكن ان تزودنا ببعض الاضاءات التي تستحق اضاءة واحدة منها على الأقل الذكر فورا.

يبدو ان استطلاع التاريخ الاجتماعي يبين ان خيرة ممارسيه شعروا دائما بعدم ارتياح من المصطلح نفسـه. وكانوا يفضلون ان يُسَموا ببساطة مؤرخين وان يُسمى هدفهم التاريخ "الشامل" او "العالمي"، شأن الفرنسيين العظام الذين ندين لهم بالكثير، او كانوا يفضلون ان يُسَموا اشخاصا يسعون الى دمج مساهمات كل العلوم الاجتماعية ذات العلاقة في التاريخ بدلا من تمثيل أي علم واحد منها. فإن مارك بلوك وفيرنان بروديل وجورج ليفيفر ليسـوا اسماء يمكن ان تُختَزَل الى مؤرخين اجتماعيين إلا بالقدر الذي قبلوا معه قول فوستيل دي كولان بأن "التاريخ هو ليس تراكم احداث من كل صنف وقعت في الماضي. إنه علم المجتمعات البشرية".

ان التـاريخ الاجـتمـاعي لا يمكن ابداً ان يكون تخصصـا آخر مثل التاريخ الاقتصادي او غيره من التواريخ المنعوتة الاخرى لأن مادة

موضوعه لا يمكن ان تُعزل. فنحن نستطيع ان نسمي نشاطات انسانية معينة بانها نشاطات اقتصادية، لأغراض تحليلية على اقل تقدير، ثم نقوم بدراستها تاريخيا. ورغم ان هذا قد يكون مصطنعا او غير واقعي (إلا لإغراض معينة يمكن تحديدها) فانه لا يخلو من فائدة عملية. وبالطريقة نفسها الى حد بعيد، ولو على مستوى نظري ادنى، فإن النوع القديم من التاريخ الفكري الذي كان يعزل الافكار المكتوبة عن سياقها الانساني ويقتفي اصولها من كاتب الى آخر، يكون ممكنا اذا اراد المرء ان يفعل شيئا كهذا. ولكن الجوانب الاجتماعية او المجتمعية لوجود الانسان لا يمكن ان تُفصَل عن جوانب وجوده الاخرى، إلا بثمن الوقوع في منزلق التكرار او التتفيه الشديد. وهي جوانب لا يمكن ان تُفصل اكثر من لحظة عن الطرق التي يحقق البشر بها معيشتهم، وعن بيئتهم المادية. وهي لا يمكن ان تُفصل حتى لحظة عن افكارهم لأن علاقاتهم مع بعضهم بعضا تتبدى وتُصاغ في لغة تعني مفاهيم ما أن يفتحوا افواههم. وهكذا دواليك. وللمؤرخ الفكري ألاّ يولي الاقتصاد اهتماما (على مسؤوليته) وللمؤرخ الاقتصادي ألاّ يولي شكسبير اهتماما ولكن المؤرخ الاجتماعي الذي يهمل اياً منهما لن يذهب بعيدا. والعكس بالعكس، ففي حين ان من المستبعد جدا ان تشكل دراسة حول الشعر البروفانسي تاريخا اقتصاديا، او ان تشكل دراسة حول التضخم في القرن السادس عشر تاريخا فكريا، فان كلتا الدراستين يمكن أن تُعاملا بطريقة تجعلهما تاريخا اجتماعيا.

ثانياً

لننتقل من الماضي الى الحاضر ونتوقف عند المشكلات المترتبة على كتابة تاريخ المجتمع. السؤال الاول يتعلق بالقدر الذي يمكن للمؤرخين المجتمعيين ان يحصلوا عليه من العلوم الاجتماعية الاخرى، او حتى الى

أي مدى يكون موضوعهم او ينبغي ان يكون مجرد علم مجتمع بقدر تعامله مع الماضي. هذا السؤال سؤال طبيعي، رغم ان خبرة العقدين الماضيين تشير الى اجابتين مختلفتين عنه. من الواضح ان التاريخ الاجتماعي تشكل وتحفز بقوة منذ عام ١٩٥٠ ليس بالبنية المهنية في العلوم الاجتماعية الاخرى (على سبيل المثال متطلباتها المرحلية المحددة للطلبة الجامعيين) وبمناهجها وتقنياتها فحسب وانما بأسئلتها ايضا. وليس من المبالغة القول ان الازدهار الاخير الذي شهدته دراسات الثورة الصناعية البريطانية، وهو موضوع اهمله خبراؤه انفسهم في السابق اهمالا صارخا بسبب شكهم في صلاحية مفهوم الثورة الصناعية، يعود في المقام الاول الى رغبة الاقتصاديين (عاكسين بدورهم رغبة الحكومات والمخططين) في ان يكتشفوا كيف تحدث الثورات الصناعية، وما الذي يجعلها تحدث وما هي نتائجها الاجتماعية - السياسية. ومع وجود بعض الاستثناءات الملحوظة، فإن تدفق المحفزات خلال السنوات العشرين الماضية كان في اتجاه واحد. ومن الجهة الثانية، اذا نظرنا الى التطورات الاخيرة بطريقة اخرى، سيلفت انتباهنا توجه العاملين من فروع مختلفة توجها واضحا نحو المشكلات الاجتماعية - التاريخية. وهذا ما تؤكده دراسة الظواهر الألفية لأننا نجد بين الكتاب حول هذه المواضيع مَنْ ينتمون الى حقل الانثروبولوجيا والسوسيولوجيا والعلم السياسي والتاريخ، ناهيكم عن دارسي الأدب والأديان - ولكن ليس الاقتصاديين على حد علمي. كما نلاحظ انتقال اشخاص ذوي تشكيلات مهنية اخرى، مؤقتا على اقل تقدير، الى عمل سيعتبره المؤرخون عملا تاريخيا، كما هي الحال مع تشارلس تيلي ونيل سميلسر من السوسيولوجيا واريك وولف من الانثروبولوجيا وايفيرت هاغن وسير جون هيكز من الاقتصاد.

ولكن ربما كان من الأفضل ألاّ يعتبر الاتجاه الثاني توجها بل تحولا

لأنه يجب ألاّ يُنسى ابدا بانه اذا شرع علماء اجتماعيون غير تاريخيين في طرح اسئلة تاريخية على الوجه المطلوب وفي ان يطلبوا من المؤرخين الاجابة عنها، فالسبب هو انهم انفسهم لا يملكون اجابات. واذا كانوا يحولون انفسهم احيانا الى مؤرخين فلأن اعضاء فرعنا الممارسين، مع استثناء نبيل هو الماركسيون واخرون غيرهم - ليسوا بالضرورة ماركسيانيين - يقبلون اشكالية مماثلة، لم يقدموا الاجابات المطلوبة[5]. والاكثر من ذلك فانه رغم وجود علماء اجتماع قليلين الآن من فروع اخرى جعلوا انفسهم خبراء في مجالنا بما فيه الكفاية لأن يكونوا محترمين، فان هناك اكثر ممن لم يفعلوا سوى تطبيق بعض المفاهيم والنماذج الميكانيكية البدائية. فمقابل كل Vendee (سلسلة الانتفاضات الفلاحية الموالية للملكية بعد الثورة الفرنسية والحروب التي جرت في هذه المقاطعة خلال الفترة ١٧٩٣ - ١٨٣٢) من تيلي هناك للأسف دزينات تعادلها من "مراحل" روستو. وأترك جانبا العديد من الاخرين الذين غامروا بدخول مضمار المادة المصدرية التاريخية الصعب دون معرفة كافية بالمخاطر التي من المرجح ان يواجهوها هناك، او بوسائل اجتنابها وتذليلها. باختصار، ان الوضع حاليا وضع يُطلب فيه من المؤرخين، مع كل استعدادهم للتعلم من الفروع الاخرى، ان يعلّموا لا ان يتعلموا. وتاريخ المجتمع لا يمكن ان يُكتب بتطبيق النماذج الضئيلة المتاحة من العلوم الاخرى. فهو يتطلب بناء نماذج جديدة وافية - او، على اقل تقدير (كما سيجادل الماركسيون) تطوير المخططات الموجودة الى نماذج.

لا يصح هذا، بالطبع، على التقنيات والطرق حيث المؤرخون مستدينون في الصافي الى حد بعيد، وسيغرقون، او على اقل تعديل ينبغي ان يغرقوا، اعمق وبصورة منهجية في دَينهم. لا اريد مناقشة هذا الجانب من مشكلة تاريخ المجتمع، ولكن من الممكن اثارة نقطة او

نقطتين بشكل عابر. فنظرا لطبيعة مصادرنا، لا نستطيع ان نحرز تقدما يُذكر ابعد من تراكب الفرضية الموحية والمَثَل المروي الشافي من دون تقنيات الاكتشاف والتجميع الاحصائي ومعالجة كميات كبيرة من المعطيات مستعينين، حيث تقتضي الحاجة، بتقسيم العمل البحثي وبأجهزة تكنولوجية أوجدتها علوم اجتماعية اخرى منذ زمن بعيد. وفي النهاية المقابلة الاخرى، نجد انفسنا بالقدر نفسه من الحاجة الى تقنيات الملاحظة والتحليل في العمق لدراسة اشخاص محدَّدين وجماعات صغيرة واوضاع معينة، وهي تقنيات تم ابتكارها ايضا خارج التاريخ ويمكن تكييفها بما يخدم اغراضنا - على سبيل المثال الملاحظة التشاركية للانثروبولوجيين الاجتماعيين والمقابلة في العمق وربما حتى اساليب التحليل النفسي. ويمكن لهذه التقنيات، على الأقل، ان تحفز البحث عن تعديلات ومعادلات في مجالنا قد تساعد في الاجابة عن اسئلة لا يمكن سبرها من دون ذلك[٦].

ويخامرني شك اعمق بكثير في امكانية تحويل التاريخ الاجتماعي الى إسقاط ورائي للسوسيولوجيا، كأن يجري تحويل التاريخ الاقتصادي الى نظرية اقتصادية ارتجاعية، لأن هذه الفروع لا توفر لنا في الوقت الحاضر نماذج مفيدة او اطرا تحليلية لدراسة تحولات اجتماعية - اقتصادية تاريخية طويلة الأمد. والحق ان جل تفكيرها لم يكن معنيا، او حتى مهتما، بمثل هذه التحولات، اذا استثنينا اتجاهات مثل الماركسية. يضاف الى ذلك، يمكن الجدال ان نماذجها التحليلية بُنيت من نواحٍ هامة بناء منهجيا، ونافعا للغاية، بتجريدها من التغيير التاريخي. واذهب الى ان هذا يصح بصفة لافتة للنظر على السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الاجتماعية.

كان الآباء المؤسسون للسوسيولوجيا حقا ذوي تفكير تاريخي اكثر من المدرسة الرئيسية في الاقتصاد الكلاسيكي الجديد (ولكن ليس

بالضرورة اكثر من مدرسة الاقتصاديين السياسيين الكلاسيكيين الاصلية)، ولكن علمهم علم اقل تطورا بصفة عامة. وقد اشار ستانلي هوفمان عن صواب الى الفارق بين "نماذج" الاقتصاديين و "قوائم تدقيق" السوسيولوجيين والانثروبولوجيين[٧]. لعلها اكثر من مجرد قوائم تدقيق. فإن هذه العلوم منحتنا ايضا رؤى معينة، انماط بنى ممكنة تتكون من عناصر يمكن تبديل ترتيبها وتركيبها بطرق مختلفة، متشابهات غريبة مع حلقة كيكولي Kėkule's ring لدى النظر اليها من على سطح حافلة، ولكن تنقصها امكانية التحقق. ومثل هذه الانماط البنيوية ـ الوظيفية يمكن، في احسن احوالها، ان تكون انيقة ومفيدة من الناحية الاستكشافية، للبعض على اقل تقدير. وعلى مستوى اكثر تواضعا، يمكن ان توفر لنا استعارات او مفاهيم او مصطلحات مفيدة (مثل كلمة "دوْر") او وسائل نافعة في ترتيب مادتنا.

يضاف الى ذلك انه الى جانب قصور البناءات النظرية التي تعتمدها السوسيولوجيا (او الانثروبولوجيا الاجتماعية) كنماذج، يمكن الجدال بان هذه البناءات كانت ناجحة نجاحا باهرا باستبعاد التاريخ، أي التغيير الاتجاهي او الموجّه[٨]. وبصفة عامة، فإن الانماط البنيوية ـ الوظيفية تسلط الضوء على ما تشترك به المجتمعات رغم اختلافاتها، في حين ان مشكلتنا هي مع ما لا تشترك به. فالمسألة ليست الضوء الذي يمكن ان تلقيه قبائل ليفي ستروس الامزونية على المجتمع الحديث (بل على أي مجتمع) وانما كيف انتقلت البشرية من انسان الكهف الى العصر الصناعي الحديث او ما بعد العصر الصناعي، وما هي التغيرات في المجتمع التي ارتبطت بهذا التقدم، او كانت ضرورية لتحقيقه، او مترتبة عليه. او، اذا اردنا استخدام مثال اخر، ان المسألة ليست ملاحظة الضرورة الدائمة لأن تمد المجتمعات البشرية كافة نفسها بالغذاء عن طريق زراعته او اقتنائه، بل ما يحدث عندما تضطلع بهذه الوظيفة، بعد ان تولتها بشكل

ساحق (منذ ثورة العصر الحجري الحديث) طبقات فلاحية تشكل اكثرية مجتمعاتها، فئات صغيرة تنتمي الى صنوف اخرى من المنتجين الزراعيين، وما يحدث عندما يمكن اداؤها بطرق غير زراعية. كيف يحدث هذا ولماذا؟ لا اعتقد ان السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الاجتماعية، مهما بلغتا من عون بالمناسبة، توفران لنا في الوقت الحاضر دليلا يعتد به.

من الجهة الثانية، في الوقت الذي ما زلتُ انظر فيه بعين الشك الى القسم الغالب من النظرية الاقتصادية الحالية بوصفها اطارا لتحليل المجتمعات تحليلا تاريخيا (وبالتالي الى مزاعم التاريخ الاقتصادي الجديد)، فإني أميل الى الاعتقاد بأن قيمة الاقتصاد الممكنة لمؤرخ المجتمع قيمة كبيرة. فالاقتصاد لا يملك سوى التعامل مع ما هو من حيث الاساس عنصر دينامي في التاريخ، اي عملية الانتاج الاجتماعي (وعملية التقدم عالميا وعلى مدى زمني طويل). وبقدر ما يفعل الاقتصاد ذلك يكون التطور التاريخي، كما رأى ماركس، متأصلا فيه. ومن الامثلة البسيطة على ذلك ان مفهوم "الفائض الاقتصادي" الذي احياه الراحل بول باران وأحسن استخدامه[9]، مفهوم اساسي بشكل واضح لأي مؤرخ موضوعه تطور المجتمعات، ويتراءى لي لا بوصفه مفهوما اكثر موضوعية وقابلية للحساب بل واكثر اساسية ايضا من الناحية التحليلية، من ثنائية (Gemeinschaft - Gesellschaft جماعة ـ مجتمع) على سبيل المثال. وبالطبع ان ماركس كان يعرف ان النماذج الاقتصادية، اذا أُريد لها ان تكون ذات قيمة للتحليل التاريخي، لا يمكن ان تُعزل عن الحقائق الاجتماعية والمؤسسية، التي تضم انواعا اساسية معينة من التنظيم الانساني المشاعي او القرابي، ناهيكم عن البنى والفرضيات الخاصة بتشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية محدَّدة مثل الثقافات. ولكن على الرغم من ان هناك اسبابا وجيهة لاعتبار ماركس احد آباء ومؤسسي الفكر السوسيولوجي الحديث الكبار (بصورة مباشرة ومن خلال اتباعه

ومنتقديه) فإن الحقيقة تبقى ماثلة في أن مشروعه الفكري الكبير رأس المال Das Kapital ارتدى شكل عمل من اعمال التحليل الاقتصادي. وليس مطلوبا منا ان نتفق مع استنتاجاته او منهجه، ولكن لن يكون من الحكمة في شيء اغفال ممارسة المفكر الذي حدَّد او اقترح اكثر من أي مفكر آخر طائفة من الاسئلة التاريخية التي يجد علماء الاجتماع انفسهم مشدودين اليها اليوم.

ثالثاً

كيف نكتب تاريخ المجتمع؟ ليس في وسعي الخروج بتعريف او نموذج لما نعنيه بالمجتمع هنا، او بقائمة نراجع فيها ما نريد ان نعرفه عن تاريخه. وحتى اذا كان بمقدوري ذلك، لا اعرف كم سيكون هذا مجديا. ولكن قد يكون من المفيد اقامة تشكيلة من الاشارات الصغيرة والمتنوعة لتوجيه حركة السير في المستقبل او تحذيرها.

١ ـ ان تاريخ المجتمع تاريخ، بمعنى ان له زمنا كرونولوجيا حقيقيا كأحد ابعاده. ولا تهمنا البنى وآليات بقائها وتغيرها، والامكانات والانماط العامة لتحولاتها فحسب بل يهمنا ما حدث فعلا كذلك. واذا لم نكن مهتمين بذلك فاننا (كما ذكَّرنا فيرنان بروديل في مقالته حول "التاريخ والأمد الطويل")[10] لسنا مؤرخين. وللتاريخ الحدسي (او الافتراضي) موقع في فرعنا وإن تكن قيمته الرئيسية مساعدتنا على تقييم امكانات الحاضر والمستقبل بدلا من الماضي حيث يحل التاريخ المقارن محل التاريخ الحدسي. ولكن التاريخ الفعلي هو ما يجب ان نفسره. وامكان تطور الرأسمالية او عدم تطورها في الصين الامبراطورية لا يعنينا إلا بقدر ما يساعدنا على تفسير الحقيقة الفعلية الماثلة في ان هذا النمط من الاقتصاد تطور تطورا كاملا، بدئياً على اقل تعديل، في منطقة واحدة ومنطقة واحدة فقط من العالم. ويمكن ان

يوضع هذا بدوره على نحو مفيد (مرة اخرى في ضوء نماذج عامة) مقابل ميل نظم اخرى من نظم العلاقات الاجتماعية - على سبيل المثال النظام الاقطاعي بصفة عامة - الى التطور في احيان اكثر بكثير في عدد اكبر من المناطق. وبذلك يكون تاريخ المجتمع تعاونا بين نماذج عامة من البنية الاجتماعية والتغيير الاجتماعي والمجموعة المحددة من الظواهر التي حدثت فعلا. ويصح هذا اياً يكن النطاق الجغرافي او الكرونولوجي لتحرياتنا.

٢ - ان تاريخ المجتمع هو، من بين اشياء اخرى، تاريخ وحدات محدّدة من البشر الذين يتعايشون فيما بينهم ويمكن تعريفهم بلغة سوسيولوجية. انه تاريخ مجتمعات فضلا عن كونه تاريخ المجتمع البشري (بخلاف تاريخ القرود او النمل على سبيل المثال)، او تاريخ انواع معينة من المجتمع وعلاقاتها الممكنة (كما في مصطلحات مثل المجتمع "البورجوازي" او "الرعوي")، او تاريخ تطور البشرية العام مأخوذا ككل. ويثير تعريف المجتمع بهذا المعنى اسئلة صعبة حتى اذا افترضنا اننا نحدد واقعا موضوعيا، كما يبدو مرجحا، إلا اذا رفضنا اقوالا مثل "ان المجتمع الياباني في عام ١٩٣٠ يختلف عن المجتمع الانكليزي" بوصفها اقوالا غير مشروعة. فحتى اذا ازلنا الالتباسات بين الاستعمالات المختلفة لكلمة "مجتمع"، سنواجه مشاكل (أ) بسبب تفاوت حجم هذه الوحدات وتعقدها ونطاقها، في فترات تاريخية مختلفة او مراحل تطور مختلفة على سبيل المثال. و (ب) لأن ما نسميه مجتمعا هو مجرد منظومة واحدة من العلاقات الانسانية بين منظومات متعددة ذات نطاق وشمولية متباينة يمكن تصنيف البشر او أن يصنفوا انفسهم وفقها، في آن واحد وبصورة متداخلة في احيان كثيرة. وفي حالات متطرفة مثل قبائل غينيا الجديدة او الأمزون، فان هذه المنظومات المختلفة يمكن ان تحدد المجموعات نفسها من البشر رغم ان هذا مستبعد في

الحقيقة. ولكن هذه المجموعة عادة لا تكون منسجمة مع وحدات سوسيولوجية ذات علاقة مثل الجماعة، او مع نظم علاقة معينة اوسع يشكل المجتمع جزءا منها، وقد تكون ضرورية له وظيفيا (مثل منظومة العلاقات الاقتصادية) او غير ضرورية (مثل المنظومات الثقافية).

المسيحية او الإسلام موجودان ومعترف بهما كتصنيفات ذاتية، ولكن رغم انهما قد يحددان صنفا من المجتمعات التي تجمع بينها خصائص مشتركة معينة فانهما ليسا مجتمعا بالمعنى الذي نستخدم به الكلمة لدى الحديث عن اليونانيين او السويد الحديثة. ومن الجهة الثانية، في حين ان ديترويت و كوزكو-تشكلان اليوم، من نواحٍ عديدة، جزءاً من نظام واحد من العلاقات الوظيفية المتبادلة (على سبيل المثال جزء من نظام اقتصادي واحد) فان قليلين سيعتبرونهما جزءاً من مجتمع واحد، بالمعنى السوسيولوجي. كما اننا لن نعتبر مجتمعات الرومان او التتر مجتمعا واحدا ولا مجتمعات البرابرة الذين كانوا يشكلون، بكل وضوح، جزءاً من نظام اوسع من العلاقات المتبادلة معهم. كيف نحدد هذه الوحدات؟ ليست الاجابة سهلة بكل تأكيد، رغم اننا نحل المشكلة - او نتملص منها - باختيار معيار ما خارجي: اقليمي او اثني او سياسي او ما شابه ذلك. ولكن هذا ليس وافيا على الدوام. والمشكلة اكثر من كونها مشكلة منهجية. فإن أحد الموضوعات الرئيسية لتاريخ المجتمعات الحديثة هو اتساع نطاقها او ازدياد عدم تجانسها الداخلي او على اقل تعديل ازدياد الطابع المركزي والمباشر في العلاقات الاجتماعية - التحول من بنية تعددية اساسا الى بنية احادية اساسا. وتصبح مشاكل التحديد في تتبع ذلك مشاكل عويصة للغاية، كما يعرف كل دارس لتطور المجتمعات القومية او النزعات القومية على اقل تقدير.

٣ - يقتضي تاريخ المجتمعات منا ان نطبق، اذا لم يكن نموذجا نظاميا ومفصلا لمثل هذه البنى فعلى اقل تقدير ترتيبا تقريبيا لأولويات

البحث وفرضية عملية حول ما يشكل الحلقة المركزية او عقدة الصلات في موضوعنا، رغم ان هذه الاشياء تعني بالطبع "نموذجا". وكل مؤرخ اجتماعي يطبق في الحقيقة فرضيات كهذه ويحدد مثل هذه الأولويات. لذا اشك في ان أي مؤرخ لبرازيل القرن الثامن عشر يمنح كاثوليكية ذلك المجتمع أولوية تحليلية على عبوديته، او ان أي مؤرخ لبريطانيا القرن التاسع عشر يعتبر القرابة فيها رابطة اجتماعية مركزية كما يعتبرها في انكلترا الانكلو - سكسونية.

ويبدو ان اتفاقا ضمنيا بين المؤرخين أوجد نموذج عمل مشتركا بقدر معقول من هذا الصنف، مع صيغ متنوعة منه. فالمرء يبدأ بالبيئة المادية والتاريخية، ثم يمضي الى قوى الانتاج وتقنياته (مع مجيء الديموغرافية في مكان ما بينهما) وبنية الاقتصاد الناجمة عن ذلك - تقسيم العمل، التبادل، التراكم، توزيع الفائض وما الى ذلك - والعلاقات الاجتماعية المنبثقة منها. وقد يلي هذه ما يكمن في اساسها من المؤسسات وصورة المجتمع وعمله. وبذلك يتكون شكل البنية الاجتماعية التي يمكن عند ذاك تحديد خصائصها وتفاصيلها المعينة بقدر ما تكون مشتقة من مصادر اخرى، وذلك بالدراسة المقارنة على الارجح. وبذلك تكون الممارسة بالعمل نحو الخارج وصعودا من عملية الانتاج الاجتماعي في اطارها المحدد. وسيجد المؤرخون من المغري، عن صواب على ما ارى ، ان يلتقطوا علاقة محدّدة واحدة او عقدة علاقية بوصفها مركزية للمجتمع (او نوع المجتمع) قيد الدرس وخاصة به، وان يحشدوا بقية المعالجة حولها - على سبيل المثال "علاقات الاعتماد المتبادل" في المجتمع الاقطاعي عند بلوك، او العلاقات المنبثقة من الانتاج الصناعي، ربما في المجتمع الصناعي، وبكل تأكيد في شكله الرأسمالي. وما ان يتم تحديد البنية، يجب النظر اليها في حركتها التاريخية. فحسب التعبير الفرنسي، يجب النظر الى "البنية مرتبطة" بظروفها، رغم ان هذه

المصطلح يجب ألاّ يؤخذ على انه يعني استبعاد اشكال وانماط اخرى من التغيير التاريخي قد تكون واردة اكثر. ومرة اخرى يكون الاتجاه نحو التعامل مع الحركات الاقتصادية (بالمعنى الاوسع) على انها العمود الفقري لمثل هذا التحليل. وحينذاك ستتيح التوترات التي يتعرض لها المجتمع في عملية التغيير والتحول التاريخي للمؤرخ امكانية الكشف، اولا، عن الآلية العامة التي بها تميل بنى المجتمع الى فقدان توازناتها واستعادتها في آن واحد، وثانيا، عن الظواهر التي تكون تقليديا موضع اهتمام المؤرخين الاجتماعيين - مثل الوعي الجماعي والحركات الاجتماعية والبعد الاجتماعي في التغيرات الفكرية والثقافية.

هدفي من تلخيص ما اعتقد - ربما خطأ - انه خطة عمل مقبولة على نطاق واسع للمؤرخين الاجتماعيين هو ليس التوصية باعتمادها، رغم اني شخصيا معها، بل العكس نوعا ما: لكني اقترح ان نحاول جعل الفرضيات الضمنية التي نعمل على اساسها فرضيات صريحة ونسأل انفسنا ما اذا كانت هذه الخطة هي الأحسن في الحقيقة لصوغ طبيعة وبنية المجتمعات وآليات تحولاتها (او عمليات توطدها) التاريخية، وما اذا كان بالامكان جعل خطط عمل اخرى تقوم على اسئلة مغايرة منسجمة معها، او تُفضَّل عليها، او تركيبها عليها لانتاج المعادل التاريخي لتلك الصور الشخصية التي رسمها بيكاسو مبينة الوجه كاملا وجانبيا في الآن نفسه.

باختصار، اذا اردنا بوصفنا مؤرخين للمجتمع، ان نساعد في انتاج نماذج صالحة للديناميات الاجتماعية - التاريخية (نماذج تخدم كل العلوم الاجتماعية) سيتعين علينا ان نقيم وحدة اكبر بين ممارستنا ونظريتنا، الأمر الذي ربما كان يعني اول ما يعنيه في المرحلة الراهنة من اللعبة، ان نراقب ما نفعله وان نعممه وان نصححه في ضوء المشكلات الناجمة عن الممارسة اللاحقة.

رابعاً

نتيجة لذلك بودي ان أختتم باستعراض الممارسة الفعلية للتاريخ الاجتماعي خلال العقد او العقدين الماضيين لكي نرى ما تشير اليه من مقاربات ومشكلات مستقبلية. ولهذه الطريقة افضلية توافقها مع الميول المهنية لمؤرخ من المؤرخين ومع القليل الذي نعرفه عن التقدم الفعلي في العلوم. ما هي المواضيع والمشكلات التي اثارت اكبر قدر من الاهتمام في السنوات الاخيرة؟ ما هي النقاط التي تتقدم الى موقع الصدارة؟ ماذا يفعل الاشخاص ذوو الاهتمام؟ الاجابات عن هذه الاسئلة لا تستنفد التحليل، ولكننا في اطارها لا نستطيع ان نذهب بعيدا. فإن اجماع العمال قد يكون خاطئا او مشوها بما هو رائج او - كما هي الحال بصورة بديهية في مجال مثل دراسة الاضطرابات العامة - بتأثير السياسة والمتطلبات الادارية، ولكننا نهمله على مسؤوليتنا. وتقدم العلم لم يأت من محاولة تحديد منظورات وبرامج تحديدا قبْليا - لو كان الامر كذلك لكنا الآن نعالج السرطان - بل من توجه مبهم وفي احيان كثيرة توجه آني نحو الاسئلة التي تستحق السؤال، وفي المقام الاول الاسئلة الناضجة للاجابة عنها. لنر ما يجري، على اقل تعديل بقدر انعكاسه في الرؤية الانطباعية لمراقب واحد.

دعوني اقول ان جُل العمل الشيق في التاريخ الاجتماعي خلال السنوات العشر او الخمس عشرة الماضية تركز حول المواضيع او عُقَد المسائل التالية:

١ - الديموغرافيا والقرابة.

٢ - الدراسات المدينية بقدر وقوعها في حدود مجالنا.

٣ - الطبقات والفئات الاجتماعية.

٤ ـ تاريخ "الذهنيات" او الوعي الجماعي او تاريخ "الثقافة" بالمعنى المعتمد عند الانثروبولوجيين.

٥ ـ تحول المجتمعات (على سبيل المثال، التحديث او التصنيع).

٦ ـ الحركات الاجتماعية وظواهر الاحتجاج الاجتماعي.

ويمكن فرز المجموعتين الاولين لأنهما اصلا مأسستا نفسيهما كمجالات قائمة بصرف النظر عن اهمية مادة موضوعهما، ولديهما الآن تنظيمهما ومنهجهما ونظام مطبوعاتهما. فالديموغرافيا التاريخية مجال متسارع النمو ومثمر لا يقوم على مجموعة من المشكلات بقدر ما يستند الى تجديد تقني في البحث (اعادة بناء العائلة) يجعل من الممكن اشتقاق نتائج مثيرة للاهتمام من مادة كانت تعتبر حتى قبل ذلك عنيدة او مستهلكة (سجلات الأبرشية). وبذلك فتح هذه التجديد التقني طائفة جديدة من المصادر التي افضت خصائصها بدورها الى صوغ اسئلة. ويكمن الاهتمام الرئيسي عند مؤرخي الديموغرافيا التاريخية الاجتماعيين في الضوء الذي تسلطه على جوانب معينة من بنية الاسرة وسلوكها، وعلى المنعطفات الحياتية للبشر في فترات مختلفة، وعلى التغيرات التي تحدث بين الاجيال. وهذه مسائل مهمة وإن تكن محدودة بحكم طبيعة المصادر ـ محدودة اكثر مما يقر به اشد انصار الموضوع حماسة ـ ومن المؤكد انها بحد ذاتها غير كافية لتوفير اطار التحليل الذي يتناول "العالم الذي فقدناه". ولكن اهمية هذا المجال الأساسية ليست موضع شك رغم ذلك، وقد عملت على تشجيع استخدام التقنيات الكمية الدقيقة. وكان احد الآثار الايجابية او بالاحرى احد الاثار الجانبية الايجابية اثارة قدر من الاهتمام بالقضايا التاريخية في البنية القرابية اكبر من الاهتمام الذي كان المؤرخون الاجتماعيون سيبدونه لولا هذا الحافز، رغم ان وجود قدر متواضع من التأثر بالانثروبولوجيا الاجتماعية ومحاكاتها ينبغي ألآ

يهمل. وقد نوقشت طبيعة هذا المجال وآفاقه مناقشة وافية تجعل مواصلة النقاش هنا غير لازم.

التاريخ الحضري ايضا يمتلك وحدة معينة محددة تكنولوجيا. فالمدينة المنفردة تكون عادة وحدة محدودة جغرافيا ومتماسكة، لها سجلاتها التوثيقية المحدّدة في احيان كثيرة وفي احيان اكثر ذات حجم يمنح نفسه للبحث على صعيد الدكتوراه. كما انها تعكس الطابع الملح من المشاكل الحضرية التي اصبحت بصورة متزايدة المشاكل الرئيسية، او على اقل تقدير المشاكل الاكثر درامية في التخطيط والادارة الاجتماعيين في المجتمعات الصناعية الحديثة. ويميل هذان المؤثران على السواء الى جعل التاريخ الحضري وعاء كبيرا ذا محتويات سيئة التحديد وغير متجانسة واحيانا عشوائية. فهو يحوي أي شيء عن المدن، ولكن من الواضح انه يثير قضايا تتصل على الأخص بالتاريخ الاجتماعي، على اقل تقدير بمعنى ان المدينة لا يمكن ابدا ان تكون اطارا تحليليا للتاريخ الكلي (الماكروي) الاقتصادي (لأنها اقتصاديا يجب ان تكون جزءاً من نظام اكبر)، وانها سياسيا من النادر ان توجد كدولة - مدينة قائمة بذاتها. فالمدينة من حيث الأساس كم من البشر الذين يعيشون معا بطريقة معينة، وعملية التمدين المميزة في المجتمعات الحديثة تجعلها، على اقل تقدير حتى الوقت الحاضر، الشكل الذي يتعايش فيه غالبيتهم.

تنشأ مشكلات المدينة التقنية والاجتماعية والسياسية اساسا من تفاعلات كتل من البشر الذين يعيشون متقاربين جدا من بعضهم بعضا، وحتى الافكار الخاصة بالمدينة (بالقدر الذي لا تكون معه مجرد مسرح لاستعراض سطوة حاكم ما وأمجاده) هي الافكار التي حاول البشر - من الكتاب المقدس فصاعدا - ان يعبروا فيها عن امانيهم حول الجماعات البشرية. يضاف الى ذلك ان المدينة اثارت في القرون الاخيرة مشكلات التغيير الاجتماعي المتسارع واضفت عليها طابعا دراميا اكثر من أي

مؤسسة اخرى. وغني عن القول ان المؤرخين الاجتماعيين الذين توافدوا على الدراسات الحضرية يدركون ذلك[١١]. ويمكن القول انهم اخذوا يتلمسون طريقهم نحو نظرة الى التاريخ الحضري بوصفه نموذجا (باراديم) في التغيير الاجتماعي. واشك في انه يمكن ان يكون ذلك، على اقل تقدير خلال الفترة الممتدة حتى الوقت الحاضر. واشك ايضا في ان الكثير من الدراسات العالمية العميقة حقا لمدن الحقبة الصناعية الأكبر قد رأى النور حتى الآن. ولكن التاريخ الحضري يجب ان يبقى في مركز اهتمام مؤرخي المجتمع، لأنه، على اقل تقدير، يفرز ـ او يستطيع ان يفرز ـ تلك الجوانب المحدّدة من التغيير الاجتماعي والبنية الاجتماعية التي تهم السوسيولوجيين وعلماء النفس الاجتماعيين بصفة خاصة.

عناقيد التحشد الاخرى لم تتمأسس حتى الان رغم ان واحدا او اثنين منها ربما كان يقترب من مرحلة التطور هذه. ومن الواضح ان تاريخ الطبقات والفئات الاجتماعية تطور من الافتراض الشائع بان المجتمع لايمكن ان يُفهم من دون فهم المكونات الرئيسية لسائر المجتمعات التي لم تعد تقوم على القرابة بالدرجة الاولى. وليس من مجال كان التقدم اكثر درامية فيه واكثر ضرورة من هذا التاريخ ـ ازاء اهمال المؤرخين في السابق. ولابد لأقصر القوائم التي تعدد اهم الاعمال في التاريخ الاجتماعي ان تضم لورنس ستون عن الارستوقراطية الاليزابيثية و ي. لي روي لودري حول فلاحي لانغيدوك وادوارد تومسن حول تكوين الطبقة العاملة الانكليزية وادلين دومار حول البورجوازية الباريسية. ولكن هذه مجرد ذرا في سلسلة كبيرة اصلا من الشواهق. وبالمقارنة مع هذه، فإن دراسة فئات اجتماعية اضيق ـ دراسة المهنيين على سبيل المثال ـ كانت اقل شأنا.

لقد كان الجديد في المشروع طموحه. فالطبقات او علاقات انتاج محدّدة مثل العبودية تُدرس اليوم دراسة منهجية على نطاق المجتمع، او

بمقارنة بين ـ مجتمعية، او بوصفها انواعا عامة من علاقة اجتماعية. كما انها تُدرس الآن في العمق، أي من كل نواحي وجودها الاجتماعي وعلاقاتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي. وهذا شيء جديد، والانجازات المتحققة متميزة فعلا رغم ان العمل ما زال في بدايته ـ اذا استثنينا مجالات ذات نشاط مكثف بصفة خاصة مثل الدراسة المقارنة للعبودية. ومع ذلك يمكن تلمس عدد من الصعوبات، وقول بضع كلمات عنها قد لا يكون خارج الصدد.

١ ـ ان حجم وتنوع المادة لهذه الدراسات يجعلان من الواضح ان التقنية الحِرَفية ما قبل الصناعية عند المؤرخ القديم تقنية غير وافية. وانهما يتطلبان عملا فرقيا تعاونيا واستخدام معدات تقنية حديثة. واحسب ان الاعمال الضخمة التي ينتجها علم منفرد سوف تؤشر المراحل المبكرة لهذا النوع من البحث، ولكنها ستخلي الطريق لمشاريع منهجية تعاونية من جهة ولمحاولات دورية (وربما منفردة ايضا) ترمي الى التركيب من الجهة الثانية. ويتجلى هذا في مجال العمل الذي اعرفه اكثر من سواه، وهو تاريخ الطبقة العاملة. فحتى اكثر الاعمال المتميزة طموحا ـ عمل أ. ب. تومسن Edward Thompson لا يعدو ان يكون جذعا كبيرا رغم انه يتناول فترة قصيرة نوعا ما. (عمل يورغن كوتشينسكي الضخم "تاريخ الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية" Geschichte der Lage der Arbeiter unter dem Kapitalismus يركز، كما يوحي عنوانه، على جوانب معينة فقط من الطبقة العاملة).

٢ ـ يثير هذا المجال صعوبات تقنية جمة حتى بتوفر الوضوح المفهومي، وخاصة ما يتعلق بقياس التغيير على مر الزمن ـ مثلا حركة التدفق الى صفوف فئة اجتماعية او التدفق منها، او التغيرات في الحيازات الفلاحية. وقد يسعفنا الحظ بما فيه الكفاية لامتلاك مصادر يمكن اشتقاق مثل هذه التغييرات منها (على سبيل المثال الاصول المسجَّلة

للارستوقراطية والأشراف كفئة) او بناء مادة تحليلنا بها (على سبيل المثال بطرق الديموغرافيا التاريخية او المعطيات التي استندت اليها الدراسات القيمة للبيروقراطية الصينية). ولكن ما حيلتنا مثلا ازاء الطوائف الهندية المغلقة، التي نعرف ايضا انها تتضمن حركات كهذه، يُفترض انها بين الاجيال، ولكن من المتعذر حتى الآن حتى اطلاق اقوال كمية تقريبية عنها؟

٣ ـ الاكثر جدية هي المشكلات المفهومية التي لم يتصد المؤرخون لها بوضوح على الدوام ـ حقيقة لا تنفي وجود عمل جيد (الخيول يمكن ان يعرفها ويركبها مَنْ لا يستطيعون تعريفها)، ولكنها تشير الى بطئنا في مواجهة المشكلات الأعم المتعلقة بالبنية والعلاقات الاجتماعية وتحولاتها. وتثير هذه بدورها مشكلات تقنية مثل مشكلات تحديد عضوية طبقة ما تحديدا ربما يتغير مع الزمن، الأمر الذي يعقد الدراسة الحسابية الكمية. كما انها تثير المشكلة الأعم المتعلقة بتعدد ابعاد الفئات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك الازدواجية الماركسيانية المعروفة لمصطلح "الطبقة". فهي بمعنى ظاهرة عامة من ظواهر كل التاريخ ما بعد القبلي، وهي بالمعنى الآخر نتاج المجتمع البورجوازي الحديث. وهي بمعنى تكاد تكون بناء تحليليا لفهم ظواهر لا تُفهم بدونه، وهي بالمعنى الآخر مجموعة من البشر يُنظر اليهم في الحقيقة على انهم ذوو انتماء مشترك في وعي مجموعتهم او في وعي مجموعة اخرى، او الاثنين. وقضايا الوعي تثير بدورها المسألة المتعلقة بلغة الطبقة ـ المصطلحات المتغيرة والمتداخلة في احيان كثيرة وغير الواقعية احيانا لمثل هذا التصنيف المعاصر[١٢] الذي لا نعرف عنه حتى الآن إلا الشيء القليل من الناحية الكمية. (هنا لعل المؤرخين ينظرون بدقة الى طرائق الانثروبولوجيين الاجتماعيين وانشغالاتهم وهم يتابعون ـ كما يفعل ل. جيرار وفريق من السوربون ـ دراسة القاموس الاجتماعي ـ

السياسي دراسة كمية منهجية)[١٣].

أعود فأقول إن هناك درجات من الطبقة. وعلى حد تعبير ثيودور شانين[١٤]، فإن الفلاحين في عمل ماركس، "الثامن عشر من برومير"، هم "طبقة ذات طبقية متدنية" في حين ان بروليتاريا ماركس طبقة ذات "طبقية" عالية جدا، بل ربما طبقية عظمى. وهناك المشكلات المتعلقة بتجانس الطبقات او عدم تجانسها، او، في ما قد يكون الشيء نفسه الى حد بعيد، مشكلات تحديدها بازاء المجموعات الاخرى، وتقسيماتها ومراتبها الداخلية. وبالمعنى الأعم، هناك مشكلة العلاقة بين التصنيفات، التي تكون سكونية بالضرورة في أي وقت معطى، والواقع المتعدد والمتغير الذي يكمن وراءها.

٤ ـ الصعوبة الاخطر قد تكون الصعوبة التي تقودنا مباشرة نحو تاريخ المجتمع بصفة عامة. وهي صعوبة نابعة من الحقيقة الماثلة في ان الطبقة لا تحدد مجموعة من البشر بمعزل، بل هي منظومة من العلاقات، العمودية والافقية على السواء. وبذلك فإنها تكون علاقة اختلاف (او تماثل) وعلاقة مسافة، لكنها ايضا علاقة وظيفة اجتماعية مختلفة نوعيا، علاقة استغلال، علاقة هيمنة / خضوع. لذا يجب ان يشمل البحث في الطبقة باقي المجتمع الذي هي جزء منه. فإن ملاك العبيد لا يمكن ان يُفهموا من دون عبيد، ومن دون قطاعات المجتمع غير العبودية. ويمكن الجدال بأنه لتعريف الطبقات الوسطى الاوروبية في القرن التاسع عشر نفسها بنفسها فإن القدرة على ممارسة السطوة على الاخرين (سواءٌ أكانت من خلال المُلكية، أم امتلاك عبيد او حتى زوجات واطفال ـ عن طريق البنية العائلية البطرياركية)، في الوقت الذي لم تكن لديها سطوة مباشرة تُمارسها على نفسها، كانت قدرة لازمة. لذا تكون دراسة الطبقات تحليلات للمجتمع إلا اذا قُصرت على جانب محدد وجزئي عن عمد. ولذلك يذهب الأبلغ اثرا منها، مثل دراسة لي روي لادوري، ابعد

بكثير من حدود عنوانها.

قد يُشار بناء على ذلك الى انْ المقاربة الاكثر مباشرة لتاريخ المجتمع جاءت في السنوات الاخيرة من خلال دراسة الطبقة بهذا المعنى الأوسع. وسواء اعتقدنا ان هذا يعكس تصورا صائبا لطبيعة المجتمعات ما بعد القبلية او نسبناه الى التأثر الراهن للتاريخ الماركسياني فإن آفاق المستقبل لمثل هذا النوع من البحث تبدو مشرقة.

ومن نواحٍ عديدة يؤشر الاهتمام الاخير بتاريخ "الذهنيات" مقاربة حتى اكثر مباشرة للمشكلات المنهجية المركزية في التاريخ الاجتماعي. وكان هذا اساسا بتحفيز من الاهتمام التقليدي بـ "العامة" الذي ابداه كثيرون يجتذبهم التاريخ الاجتماعي. وقد تعامل بالدرجة الرئيسية مع غير المتمفصل بصورة منفردة وغير الموثّق والملتبس، وهو كثيرا ما يتميز من الاهتمام بحركات "العامة" الاجتماعية او بظواهر أعم من ظواهر السلوك الاجتماعي الذي من حسن الحظ انه يمتد اليوم الى الاهتمام بمن لا يشاركون في مثل هذه الحركات - على سبيل المثال الاهتمام بالعامل المحافظ فضلا عن العامل المناضل او العامل الاشتراكي بصورة سلبية.

هذه الحقيقة ذاتها شجعت على معالجة المؤرخين للثقافة معالجة دينامية بصفة خاصة، متفوقة على دراسات مثل دراسات الانثروبولوجيين في "ثقافة الفقر"، وإن تكن غير بعيدة عن التأثر بطرائقهم وخبرتهم الرائدة. وهي لم تكن دراسات مجموع من المعتقدات والافكار، سواء أكانت مستديمة أم غير مستديمة - رغم توظيف الكثير من التفكير القيم في هذه القضايا، على سبيل المثال من قبل الفونس دوبرون[١٥] - بقدر ماهي افكار في الممارسة، او بتحديد اكثر، افكار في اوضاع من التوترات والأزمة الاجتماعية، كما في عمل جورج ليفيفر "الخوف الكبير" Grande Peur، الذي اوحى بالكثير من العمل اللاحق. ونادرا

ما كانت طبيعة المصادر لدراسة كهذه تتيح للمؤرخ ان يقصر نفسه على دراسة وطرح بسيطين يستندان الى الحقائق. فلقد كان ملزما من البداية ببناء نماذج، أي بإدخال معطياته الجزئية والمبعثرة في منظومات متماسكة، من دونها لن تزيد كثيرا عن كونها معطيات تقريرية. ويكون معيار مثل هذه النماذج، او حري به ان يكون، ان مكونات النموذج ينبغي ان تنسجم مع بعضها بعضا وان توفر مرشدا الى طبيعة العمل الجماعي في اوضاع اجتماعية يمكن تحديدها، والى تحديداته[١٦]. ومفهوم ادوارد تومسن لـ "الاقتصاد الاخلاقي" في انكلترا ما قبل الصناعية قد يكون نموذجا كهذا. وحاول تحليلي أنا للصوصية الاجتماعية ان يقوم على نموذج آخر.

بقدر ما تكون منظومات المعتقد والعمل هذه صورا للمجتمع بصفة عامة او تعني صورا له (قد تكون، حسب المناسبة، صورا تسعى الى ديمومته او الى تحوله)، وبقدر ما تتوافق هذه مع جوانب معينة من واقعه الفعلي، فإنها تقربنا من جوهر مهمتنا. وبقدر ما تكون أنجح مثل هذه التحليلات قد تعاملت مع مجتمعات تقليدية او عُرفية، رغم تعاملها احيانا مع مجتمعات كهذه تحت تأثير التحول الاجتماعي، فإن نطاقها كان محدودا اكثر. ولحقبة تتسم بالتغير المتواصل والسريع والجذري وبتعقيد يضع المجتمع بعيدا عن خبرة الفرد او حتى الاستيعاب المفهومي، فإن النماذج التي يمكن اشتقاقها من تاريخ الثقافة ربما كانت ذات صلة متناقصة بالحقائق الاجتماعية الواقعة. وحتى قد لا تعود ذات فائدة كبيرة في بناء نمط ما يصبو اليه المجتمع الحديث ("ما ينبغي ان يكون عليه المجتمع"). ذلك ان التغيير الأساسي الذي احدثته الثورة الصناعية في مجال الفكر الاجتماعي كان احلال منظومة معتقدات ترتكز على تقدم متواصل نحو اهداف لا يمكن ان تُحدد إلا بوصفها عملية سيرورة، محل منظومة تقوم على افتراض نظام دائم يمكن وصفه او توضيحه

بمؤشرات نموذج اجتماعي ملموس يُستمد عادة من الماضي، سواء أكان حقيقيا أم وهميا. وكانت ثقافات الماضي تقيس مجتمعاتها ازاء مثل هذه النماذج المحدَّدة. اما ثقافات الحاضر فلا يمكن ان تقيس مجتمعاتها إلا ازاء امكانات. ومع ذلك، كان تاريخ "الذهنيات" مفيدا بإدخال شيء شبيه بفرع الانثروبولوجيين الاجتماعيين في التاريخ، وان فائدته بعيدة جدا عن كونها قد استنفدت.

اعتقد ان جدوى الدراسات الوفيرة للصراع الاجتماعي، الذي يمتد من القلاقل الى الثورات، تتطلب تقييما اكثر عناية. ولئن كانت اليوم تجتذب البحث فإن هذا بديهي. ولئن كانت دائما تضفي طابعا دراميا على جوانب حاسمة من البنية الاجتماعية لأنها تكون هنا متوترة حتى نقطة الانكسار، فإن هذا امر لا يتطرق اليه الشك. والاكثر من ذلك ان قضايا مهمّة معينة لا يمكن ان تُدرس البتة إلا في لحظات انفجار كهذه لا تكشف عن الكثير مما هو كامن في الاحوال الاعتيادية فحسب بل وتركز الظواهرَ وتضخمها لفائدة الدارس، فيما هي تضاعف بصورة طبيعية عملنا التوثيقي حولها - ليس هذا اقل افضلياتها. لنأخذ مثالا بسيطا: كم سيكون قليلا ما نعرفه عن افكار أولئك الذين عادة لا يعبرون عنها عموما او البتة في الكتابة لولا تفجر الفصاحة الاستثنائي الذي تتسم به الفترات الثورية، وتشهد عليه جبال الكراسات والرسائل والمقالات والخطابات، ناهيكم عن اكوام التقارير البوليسية والاحكام القضائية والتحقيقات العامة؟ ويتضح الى أي حد يمكن لدراسة الثورات العظيمة، وفي المقام الاول الثورات الموثقة توثيقا حسنا، ان تكون دراسة مثمرة من تأريخ الثورة الفرنسية التي ربما دُرست اطول وبكثافة اكبر من أي فترة ذات أمد مساو، دون تناقص مرئي في المردود. فلقد كانت وما زالت مختبرا يكاد يكون كاملا للمؤرخ[١٧].

خطر هذا النوع من الدراسة يكمن في الاغراء بعزل ظاهرة الأزمة

السافرة عن السياق الأوسع لمجتمع في تحول. ويمكن ان يكون هذا الخطر كبيرا بصفة خاصة حين نشرع في اجراء دراسات مقارنة، لا سيما حين نكون مدفوعين بالرغبة في حل المشاكل (مثلا كيف تُصنع أو تُمنع الثورات)، الأمر الذي لا يعتبر مقاربة مثمرة في السوسيولوجيا او التاريخ الاجتماعي. فإن ما تشترك فيه الاضطرابات مثلا بين بعضها بعضا ("العنف" على سبيل المثال) قد يكون تافها، وقد يكون حتى استيهاما بقدر ما يكون من الجائز اننا ربما كنا نفرض على الظاهرة معيارا باليا، سواء أكان قانونيا أم سياسيا أم خلاف ذلك - الأمر الذي يجري تعليم مَنْ يدرسون الجريمة تاريخيا على اجتنابه. ويمكن ان يصح الشيء نفسه او لا يصح على الثورات. وأنا آخر منْ يريد تثبيط الاهتمام بمثل هذه القضايا لأني امضيتُ شطرا كبيرا من وقت العمل المهني عليها. ولكننا في دراستها ينبغي ان نحدد بوضوح غرض اهتمامنا على وجه الدقة. واذا كان يكمن في تحولات المجتمع الكبرى فإن المفارقة تتمثل في اننا قد نجد ان قيمة دراستنا للثورة نفسها تتناسب تناسبا عكسيا مع تركيزنا على البرهة الوجيزة للصراع. وهناك في الثورة الروسية، او في التاريخ البشري، اشياء لا يمكن اكتشافها إلا بالتركيز على الفترة الممتدة من اذار /مارس الى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٧ او الحرب الأهلية التالية، ولكن هناك امورا اخرى لا يمكن ان تظهر من دراسة مركزة كهذه لفترات قصيرة من الأزمة مهما كانت درامية ومهمة.

من الجهة الثانية يمكن عادة دمج الثورات ومواضيع الدرس المماثلة (بما فيها الحركات الاجتماعية) بمجال اوسع لا يخضع لفهم البنية والدينامية الاجتماعيتين فهما شاملا فحسب بل ويتطلب مثل هذا الفهم: التحولات الاجتماعية قصيرة الأمد التي تُعاش وتوصف بما هي كذلك، ممتدة على فترة عقود او اجيال. فنحن لا نتعامل بكل بساطة مع قطع كرونولوجية مجتزَأة من استمرارية نمو او تطور بل مع فترات تاريخية

قصيرة نسبيا يعاد توجيه المجتمع ويجري تحويله خلالها، كما يعني مصطلح "الثورة الصناعية" ذاته. (مثل هذه الفترات يمكن، بالطبع، ان تشتمل على ثورات سياسية كبرى ولكنها لا يمكن ان تُقصر كرونولوجيا عليها). وتشير شعبية مصطلحات بدائية تاريخيا مثل "التحديث" و "التصنيع" الى وجود قدر من الوعي بظواهر كهذه.

ان المصاعب التي تعترض مثل هذا المشروع مصاعب جمة، ربما كانت السبب في عدم وجود دراسات وافية حتى الآن للثورات الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بوصفها عمليات اجتماعية لأي بلد، رغم توفر عمل او عملين اقليميين ومحليين ممتازين الآن مثل رودولف برون حول ريف زوريخ وجون فوستر حول مدينة اولدهام في اوائل القرن التاسع عشر[١٨]. ربما ان المقاربة العملية لمثل هذه الظواهر يمكن ان تُستنبط في الوقت الحاضر لا من التاريخ الاقتصادي (الذي اوحى بدراسات حول الثورة الصناعية) فحسب بل ومن العلم السياسي ايضا. ومن الطبيعي ان العاملين في مضمار ما قبل تاريخ التحرر من الكولونيالية وتاريخ هذا التحرر أجبروا على مواجهة مثل هذه القضايا رغم انها مواجهة ربما كانت من منظور سياسي بافراط، وان الدراسات الافريقية اثبتت كونها مثمرة بصفة خاصة، وان كان من الجائز ان تُلاحظ المحاولات الاخيرة لمد هذه المقاربة الى الهند[١٩]. ونتيجة لذلك يمكن ان يسعفنا العلم السياسي والسوسيولوجيا السياسية اللذان يتعاملان مع تحديث المجتمعات المستعمَرَة بقدر من العون المفيد.

وتتمثل الأفضلية التحليلية للوضع الكولونيالي (اعني به وضع المستعمَرات التقليدية التي استُملكت بالغزو وكانت تدار ادارة مباشرة) في ان مجتمعا كاملا او مجموعة كاملة من المجتمعات تتحدد هنا تحديدا ساطعا بالتعارض مع قوة خارجية، وان تحولاتها وتغيراتها الداخلية المختلفة فضلا عن ردود افعالها على تأثير هذه القوة القاهر والمتسارع،

يمكن ان تُلاحظ وتحلل ككل. وان قوى معينة تكون داخلية في مجتمعات اخرى، او تعمل في تفاعل تدريجي ومعقد مع عناصر داخلية من ذلك المجتمع، يمكن هنا ان تعتبر، لأغراض عملية وعلى المدى القصير، قوى خارجية بالكامل، الشيء الذي يكون مفيدا جدا من الناحية التحليلية. (لن نغفل، بالطبع، تشوهات المجتمعات الكولونيالية] المستعمرة [- على سبيل المثال بتشويه اقتصادها وتراتبيتها الاجتماعية - التي هي ايضا نتاج الكولونيالية، ولكن مبعث الاهتمام بالوضع الكولونيالي لا يعتمد على الافتراض القائل ان المجتمع الكولونيالي نسخة من المجتمع اللا كولونيالي).

ولعل هناك افضلية اكثر تحديدا. فلقد كانت النزعة القومية وبناء الأمة من المشاغل المركزية لدى العاملين في هذه المجال، وهنا يمكن ان يوفر الوضع الكولونيالي اقترابا اكبر بكثير الى النموذج العام. وعلى الرغم من ان المؤرخين لم يعالجوا بعد عقدة الظواهر التي تسمى قومية (قوموية) معالجة هادفة فمن الواضح انها ذات اهمية حاسمة لفهم البنية والدينامية الاجتماعيتين في الحقبة الصناعية، وهذا ما ادركه بعض العمل الشيق في السوسيولوجيا السياسية. والمشروع الذي اضطلع به ستين روكان واريك اولاردت واخرون حول "تكوين المركز وبناء الأمة والتنوع الثقافي" يوفر مقاربات شيقة جدا[٢٠].

ان "الأمة"، وهي ابتكار تاريخي وجد منذ ٢٠٠ عام خلت، اهميته العملية البالغة غنية عن البيان، تثير العديد من المسائل الكبيرة المتعلقة بتاريخ المجتمع، مثل تغير حجم المجتمعات وتحول منظومات اجتماعية تعددية مترابطة ارتباطا غير مباشر الى منظومات احادية ذات روابط مباشرة (او دمج عدة مجتمعات اصغر كانت قائمة من السابق في منظومة اجتماعية اكبر)، والعوامل التي تقرر حدود المنظومة الاجتماعية (مثل الاقليمية - السياسية) وغيرها بالقدر نفسه من الاهمية. الى أي

مدى تكون هذه الحدود مفروضة موضوعيا بمتطلبات التطور الاقتصادي التي تقتضي وجود دولة اقليمية ذات حد ادنى او اقصى من المساحة في الظروف المعطاة، بوصفها موقع الاقتصاد الصناعي من صنف القرن التاسع عشر مثلا؟[21] الى أي مدى تعني هذه المتطلبات تلقائيا ليس إضعاف وتدمير البنى الاجتماعية السابقة فحسب بل وتعني ايضا درجات محددة من التبسيط والتنميط والمركزة - أي روابط مباشرة واستبعادية بصورة متزايدة بين "المركز" و "الأطراف" (أو بالاحرى بين "القمة" و"القعر")؟ الى أي مدى تكون "الأمة" محاولة لملء الفراغ الناجم عن تفكيك جماعة وبنى اجتماعية سابقة باستحداث شيء يمكن ان يعمل بوصفه عمل جماعة او مجتمع معروف بوعي، او يمكن ان ينتج بدائل رمزية عن مثل هذه الجماعة او المجتمع؟ (حينذاك يمكن لمفهوم الدولة - الأمة ان يجمع بين هذه التطورات الموضوعية والذاتية).

الاوضاع الكولونيالية والكولونيالية السابقة ليست بالضرورة قواعد انسب لدراسة هذه العقدة من المسائل من التاريخ الاوروبي، ولكن في غياب العمل الجاد حولها من جانب مؤرخي اوروبا القرن التاسع عشر والقرن العشرين، الذين وقفوا - بمن فيهم الماركسيون - حائرين بعض الشئ ازاءها، يبدو من المرجح ان التاريخ الافرو - آسيوي حديث العهد يمكن ان يشكل نقطة الانطلاق الأصلح.

خامساً

الى أي حد قدَّمتنا ابحاث السنوات الاخيرة نحو تاريخ للمجتمع؟ دعوني اضع اوراقي على الطاولة. فأنا لا استطيع ان اشير الى أي عمل واحد يمثل تاريخ المجتمع الذي ينبغي، في اعتقادي، ان نتطلع اليه. وقد اعطانا مارك بلوك في "المجتمع الاقطاعي" La Societe feodal عملا فذا، بل عملا انموذجيا حول طبيعة البنية الاجتماعية، بما في ذلك دراسة صنف

معين من المجتمع ودراسة انواعه الفعلية والممكنة، موضحة بالمنهج المقارن، الذي لا اروم هنا الخوض في مخاطره وفي مكافآته الاكثر بكثير.
وحدد ماركس لنا، او اتاح لنا ان نحدد لأنفسنا، معالم نموذج لدراسة الانواع والتحول التاريخي على المدى البعيد وتطور المجتمعات، يبقى نموذجا قويا بشكل هائل ويكاد يكون متقدما على زمنه مثلما كانت "مقدمة" ابن خلدون الذي كان نموذجه القائم على تفاعل انواع مختلفة من المجتمعات، مثمرا ايضا بطبيعة الحال، وخاصة في ما قبل التاريخ والتاريخ القديم وتاريخ الشرق. (يحضرني الراحلان غوردن تشايلد واون لاتيمور.) وتحققت في الآونة الاخيرة خطوات من التقدم نحو دراسة انواع معينة من المجتمع - لا سيما تلك القائمة على العبودية في الاميركيتين (المجتمعات العبودية القديمة تبدو آيلة الى التلاشي) وتلك القائمة على جسم كبير من الزراع الفلاحين. ومن الجهة الاخرى، فإن المحاولات الرامية الى ترجمة تاريخ اجتماعي شامل الى تركيب شعبي تلوح لي حتى الآن إما غير موفقة نسبيا وإمّا انها، على استحقاقاتها الكبيرة التي ليس اقلها ما تمارسه من تحفيز، تخطيطية وتجريبية. إن تاريخ المجتمع ما زال قيد البناء. وحاولتُ في هذا المبحث ان اطرح بعض مشكلاته واقيِّم شيئا من ممارسته وان المح بالمناسبة الى مشكلات معينة يمكن ان تفيد من استطلاعها استطلاعا اكثر تركيزا. ولكني سأكون مخطئا بالاختتام من دون الاشارة الى حالة الازدهار المتميز في هذه المجال والترحيب بها. انها برهة طيبة لأن يكون المرء مؤرخا اجتماعيا. وحتى أولئك الذين لم يشرعوا قط في اطلاق هذه التسمية على انفسهم لن يريدوا التبرؤ منها اليوم.

الهوامش

١ - انظر مـلاحظات رويتـر J. C. Rueter في IX congres international des sciences historiques, (Paris, 1950), vol 1, p 298

٢- George Unwin, Studies in Economic History (London, 1927), pp. Xxiii, 33 - 9.

٣- J. H. Clapham, A Concise Economic History of Britain (Cambridge, 1949), introduction.

٤- اقتباسان من الوثيقة نفسها

Economic and Social Studies Conference Board, Social Aspects of Economic Development, Istanbul,) 1964) يمكن ان يبينا الدوافع المتباينة وراء هذا الانشغال. من رئيس المجلس التركي: " ان التنمية الاقتصادية او النمو الاقتصادي في المناطق المتخلفة اقتصاديا هو من أهم المسائل التي تواجه العالم اليوم... وقد جعلت البلدان الفقيرة قضية التنمية هذه مثلا أعلى. فالتنمية الاقتصادية ترتبط عندها بالاستقلال السياسي والاحساس بالسيادة". ومن دانييل ليرنر: "ان عقدا من الخبرة العالمية في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية خلفناه وراءنا. وكان العقد حافلا بالجهود، في كل جزء من العالم، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية دون إحداث فوضى ثقافية ولتعجيل النمو الاقتصادي دون الإخلال بالتوازن الاجتماعي ولتشجيع الحراك الاقتصادي دون تقويض الاستقرار السياسي" .(pp. Xxiii, 1).

٥ - شكوى السر جون هيكس تعتبر سمة مميزة في هذا المجال: " نظريتي في التاريخ ... ستكون اقرب بكثير الى الشيء الذي حاوله ماركس... وغالبية (الذين يعتقدون ان المؤرخين يمكن ان يستخدموا الافكار لتنظيم مادتهم بحيث يمكن وضع مجرى التاريخ العام في المكان المناسب له...) سوف يستخدمون المقولات الماركسيانية، او صيغة معدّلة منها. وبسبب النزر اليسير جدا من ناحية وجود صيغة بديلة متاحة، ليس من المستغرب ان يفعلوا ذلك. ومع ذلك يبقى من الاشياء الاستثنائية انه بعد مرور مئة عام على كتاب رأس المال، انه بعد قرن حدثت خلاله تطورات هائلة في علم الاجتماع، لم يظهر ما عداه إلا القليل جدا".

A Theory of economic History (London, Oxford and New York, 1969), pp. 2 - 3.

٦ - وهكذا يكون من الواضح ان النماذج التي جمعها مارك فيرو Marc Ferro من البرقيات والقرارات المرسلة الى بتروغراد في الاسابيع الاولى من ثورة شباط / فبراير ١٩١٧ تعتبر المعادل لاستطلاع رأي ماضوي. وقد يشك المرء في ان يكون التفكير في ذلك جرى فعلا لولا التطور الأسبق الذي شهدته ابحاث الرأي لأغراض غير تاريخية. M. Ferro, La Revolution de 1917 (Paris, 1967).

٧- في المؤتمر الذي عقد حول "الاتجاهات الجديدة في التاريخ"، برنستون، نيو جرسي، ايار / مايو ١٩٦٨.

٨ - لا أعتبر طرائق لإدخال اتجاه في المجتمعات مثل " التعقيد المتزايد" طرائق تاريخية. وهي، بالطبع، يمكن ان تكون صحيحة.

٩ - P. Baran, The Political Economy of growth (New York, 1957), ch.2.

١٠ - للاطلاع على نص انكليزي لهذه المقالة المهمة انظر

Social Science Information 9 (February 1970), pp. 145 - 74.

١١ ـ قارن : "المطروح من وجهة نظر اوسع الى التاريخ الحضري هو امكانية جعل عملية التمدين الاجتماعية عملية ذات اهمية مركزية لدراسة التغيير الاجتماعي . وينبغي بذل جهود لإضفاء طابع مفهومي على التمدين بطرق تمثل في الحقيقة تغييرا اجتماعيا" :

Eric Lampard in Oscar Handlin and John Burchard (ed), The Historians and the City (Cambridge, Mass , 1963), p 233

١٢ـ للفوارق الممكنة بين الواقع والتصنيف انظر المناقشات حول التراتبيات الاجتماعية ـ العرقية لأمريكا اللاتينية الكولونيالية :

Magnus Morner, The History of Race Relations in Latin America, in L. Foner and E. D. Genovèse (eds), Slavery in the New World (Eaglewood Cliffs, 1969), p. 221

١٣ ـ انظر A. Prost, 'Vocabolaire et typologie des familles politiques', Cahiers de lexicologies, 14 (1969)

١٤ ـ T. Shanin, 'The Peasantry as a Political Factor', Sociological Review 14 (1966).

١٥ ـ A. Durpont, 'Problemes et methodes d'une histoire de la psychologie collective', Annales: Economies, Societes, Civilizations 16 (January - February 1961), pp 3-11.

١٦ ـ اقصد بـ"الانسجام بين بعضها بعضا" اقامة علاقة منهجية بين اجزاء مختلفة واحيانا تبدو غير مترابطة في الظاهرة الواحدة ـ على سبيل المثال ايمان بورجوازية القرن التاسع عشر الليبرالية الكلاسيكية بالحرية الفردية وايمانها ببنية عائلية بطرياركية .

١٧ ـ نتطلع الى الزمن الذي ستتيح فيه الثورة الروسية للمؤرخين فرصا مماثلة للقرن العشرين .

١٨ ـ R Braun, Industrialisierung und Volkleben (Erlenbach and Zurich, 1960); Sozialer und kulturell-er Wandel in einem landlichen Industriegebiet...im 19. Und 20. Jahrhundert (Erlenbach and Zurich, 1965); J. O. Foster, Class Struggle and the Industrial Revolution (London, 1974).

١٩ ـ اريك ستوكس Eric Stokes الذي يفعل ذلك يدرك تطبيق نتائج العمل في التاريخ الأفريقي :

Traditional resistance Movements and Afro-Asian Nationalism: The Context of the 1857 Mutiny-Rebellion in India", Past and Present 48 (august 1970), pp.100-17.

٢٠ ـ "تكوين المركز وبناء الأمة والتنوع الثقافي" : تقرير عن ندوة نظمتها اليونسكو (مسودة منسوخة ، غفل من التاريخ) . عقدت الندوة في ٢٨ آب / اغسطس ـ ١ ايلول / سبتمبر ١٩٦٨ .

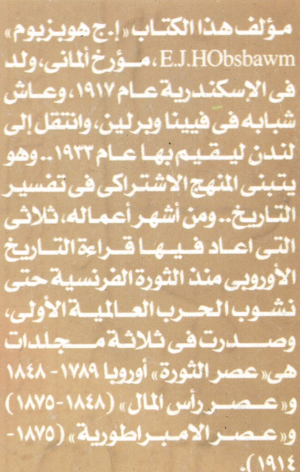
٢١ ـ رغم تطور الرأسمالية الى نظام عالمي من التفاعلات الاقتصادية فإن الوحدات الحقيقية لتطورها كانت في الواقع وحدات اقليمية ـ سياسية معينة ـ الاقتصادات البريطاني والفرنسي والالماني واقتصاد الولايات المتحدة ـ ربما بمصادفة تاريخية ولكن ايضا (يبقى السؤال مفتوحا) بسبب دور الدولة الضروري في التطور الاقتصادي ، حتى في حقبة الليبرالية الاقتصادية بأنقى صورها .

الفهرس



دراسات فى التاريخ

تأليف: أ. ج. هوبزبوم



مؤلف هذا الكتاب «إ.ج هوبزبوم» E.J.HObsbawm، مؤرخ ألمانى، ولد فى الإسكندرية عام ١٩١٧، وعاش شبابه فى فيينا وبرلين، وانتقل إلى لندن ليقيم بها عام ١٩٣٣.. وهو يتبنى المنهج الاشتراكى فى تفسير التاريخ.. ومن أشهر أعماله، ثلاثى التى اعاد فيها قراءة التاريخ الأوروبى منذ الثورة الفرنسية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، وصدرت فى ثلاثة مجلدات هى «عصر الثورة» أوروبا ١٧٨٩ - ١٨٤٨ و«عصر رأس المال» (١٨٤٨-١٨٧٥) و«عصر الامبراطورية» (١٨٧٥-١٩١٤).

وهذا الكتاب الذى تصدره "القاهرة" فى جزئين هو أشهر مؤلفاته، وهو يتضمن مجموعة من الدراسات كتبها فى أزمنة مختلفة، كمحاضرات ومساهمات فى مؤتمرات أو ندوات أو كمراجعات للكتب، ونشر بعضها فى صحف عامة، أو مجلات أكاديمية، وتتناول بعض قضايا فلسفة التاريخ، أو بالتاريخ كما يفهمه الكاتب، أى بالقضايا المركزية التى ينبغى أن يواجهها كل المؤرخين الجادين، وبالتفسير التاريخى الذى وجده مفيدا وأساسا لفهم التاريخ.